

# التقرير السنوي 2025

البنك الأهلي  
ahlibank





حضرة صاحب السمو  
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني  
أمير دولة قطر



حضرة صاحب السمو  
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني  
الأمير الراحل

# جدول المحتويات

<b>62</b>	<b>ROOTED IN RESPONSIBILITY: GOVERNANCE, RISK AND COMPLIANCE REPORT</b>	<b>.5</b>	<b>7</b>	<b>1. المقدمة</b>	<b>.1</b>
64	إطار الحكومة		7	1.1 المعلومات الأساسية	
67	مجلس الإدارة		7	1.2 نظرة عامة سريعة	
84	الإدارة العليا			1.3 لمحة مالية	
89	تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية		10	1.4 رسالة رئيس مجلس الإدارة	
90	الرقابة الداخلية على التقريرية المالية		12	1.5 رسالة الرئيس التنفيذي	
92	هيكلية نظام الرقابة الداخلية		14	1.6 مجلس الإدارة: بوصلة موثوقة تُوجّه البنك الأهلي نحو المستقبل	
95	هيكلية المساهمين في البنك الأهلي		16	1.7 فريق الإدارة	
96	الإلتزام		18	1.8 قصتنا... في تطوّر مستمرّ	
98	الهيكل القانوني للبنك		20	1.9 مواكبة البيئة التشغيلية: الإتجاهات الإقليمية والرؤية الاستراتيجية	
100	حكومة البنك				
103	مدققو الحسابات		<b>23</b>	<b>2. مراجعة الأعمال</b>	<b>.2</b>
104	الرقابة الداخلية		25	2.1 قطاع الخدمات المصرفية للأفراد	
117	اللجان الداخلية		26	2.2 قطاع الخدمات المصرفية للشركات	
118	حقوق المساهمين		28	2.3 الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	
119	معاملات الأطراف ذات العلاقة		29	2.4 الخزينة والخدمات المصرفية الدولية	
120	المسؤولية الاجتماعية للبنك في قلب المجتمع				
122	الحكومة البيئية والاجتماعية والمؤسسية		<b>32</b>	<b>3. من الرؤية إلى القيمة: الاستراتيجية، الحوكمة، وضمان الجودة</b>	<b>.3</b>
124	الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي		32	3.1 من الرؤية إلى القيمة: الاستراتيجية، الحوكمة، وضمان الجودة	
			34	3.2 الرؤية في التطبيق: استراتيجية متماشية مع الأهداف الوطنية	
			38	3.3 تحويل البنك نحو الرقمنة	
			42	3.4 إدارة المخاطر الاستراتيجية	
			44	3.5 التحقق الداخلي: ضماناً استراتيجي ورؤية مستقبلية	
			46	3.6 Environmental, Social, and Governance Initiatives	
			50	3.7 تمكين رأس مالنا البشري	
			54	3.8 المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: التزامنا تجاه المجتمع	
<b>126</b>	<b>البيانات المالية الموحدة</b>	<b>.6</b>		<b>4. علاقات المستثمرين وتحليل السوق</b>	<b>.4</b>
			56	4.1 هيكل المساهمين	
			58	4.2 الهيكل الرأسمالي	
			58	4.3 الأداء في السوق	
			60	4.4 التصنيفات الائتمانية	
			60	4.5 الأنشطة التواصل مع المستثمرين	

# 01 المقدمة

## المعلومات الأساسية

البنك الأهلي ش.م.ع.ق.	الحقل
شركة مساهمة عامة	اسم الكيان
2,551.15 مليون ريال قطري	الشكل القانوني
2,551.15 مليون ريال قطري	رأس المال المُصْرَح به
9.29 مليار ريال قطري (حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2025)	رأس المال المدفوع
ديلويت آند توش وشركاهم	القيمة السوقية
ديلويت آند توش وشركاهم	المدقق الخارجي لعام 2024
مبنى البنك الأهلي، شارع سحيم بن حمد، منطقة السد، الدوحة، قطر	العنوان
www.ahlibank.com.qa	الموقع الإلكتروني

## لمحة مالية

المؤشر	2025	نسبة التغير (%)
صافي الربح	932 مليون ريال قطري	ارتفاع بنسبة 4.6% مقارنةً بعام 2024
نسبة كفاية رأس المال	19.6%	وفقًا لبرشادات بازل الجديدة (سارية المفعول من يناير/كانون الثاني 2024)
نسبة القروض غير المنتظمة (NPL)	2.91%	مماثلة لعام 2024
نسبة تغطية القروض غير المنتظمة	238.0%	مماثلة لعام 2024
محفظة القروض	39.6 مليار ريال قطري	نمو بنسبة 11.0%
ودائع العملاء	35.0 مليار ريال قطري	ارتفاع بنسبة 8.9%
سداد الشريحة الرابعة من EMTN	500 مليون دولار أمريكي	تُتِمُّت عملية السداد بنجاح في سبتمبر/أيلول 2025
إصدار الشريحة السادسة من EMTN	500 مليون دولار أمريكي	تُتِمُّت عملية الإصدار بنجاح في مارس/آذار 2025
إصدار الشريحة السابعة من EMTN بالريال القطري	500 مليون ريال قطري	تُتِمُّت عملية الإصدار بنجاح في نوفمبر/تشرين الثاني 2025
الأرباح لكل سهم	0.348 ريال قطري	ارتفاع بنسبة 4.8% مقارنةً بعام 2024

## نظرة عامة سريعة

1 **التأسيس: تأسيس البنك الأهلي في عام 1983 وأدرج في بورصة قطر.**

3 الانضمام إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) وعضوية الشراكة للمحاسبة المالية للكربون (PCAF)، بما يعزز مواءمة البنك مع أطر الاستدامة والإفصاح المناخي المعترف بها دوليًا.

2 **افتتاح فرع جديد في مول واحة الدوحة الراقى، مما يعزز حضور البنك في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.**

5 **نيل إشادة من بنك أوف نيويورك ميلون "بي أن واي ميلون" تقديرًا للتميز التشغيلي في عمليات التجهيز المباشرة.**

4 **الحصول على جائزة «أفضل بنك لخدمات الخزينة» من مجلة Global Banking & Finance Review.**

6 **Branch Network: 12 branches, 93 ATMs throughout Qatar**

9 **هيكل المساهمين: 52.4% شركات وأفراد قطريون. 47.6% جهاز قطر للاستثمار وشركته التابعة المملوكة بالكامل.**

7 **إعداد أول تقرير مستقل للحكومة البيئية والاجتماعية للنشر في عام 2025، بما يعكس تبني نهج أكثر تنظيماً وشفافية في عرض إطار الحكومة البيئية والاجتماعية لدى البنك، وتقدمه، وأولوياته الرئيسية.**

8 **قياس الانبعاثات التشغيلية للنطاق الأول والثاني، والنطاق الثالث حيثما ينطبق، إلى جانب احتساب الانبعاثات الممولة لما يزيد عن 92% من المحفظة، في خطوة تعكس تقدماً ملحوظاً في قدرات البنك على تقييم مخاطر المناخ وإعداد تقارير الاستدامة.**

10 **المنتجات والخدمات: الخدمات المصرفية للأفراد، الخدمات المصرفية للشركات، إدارة الخزينة والخدمات المصرفية الدولية، الخدمات المصرفية الخاصة والاستشارية، والوساطة.**

# رسالة رئيس مجلس الإدارة

كما حرص المجلس على ضمان استقلالية أعضائه وتنوع خبراتهم وكفاءاتهم، بما يدعم جودة القرارات ويعزز فعالية الرقابة. وتم إجراء تقييم سنوي ل أداء المجلس ولجانته وأعضائه وفق آلية معتمدة، بهدف تطوير الأداء وتعزيز الكفاءة المؤسسية.

يؤكد مجلس الإدارة التزامه الراسخ بتطبيق معايير الحوكمة والامتثال التنظيمي، بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي، نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، قانون الشركات التجارية، والنظام الأساسي للبنك ولوائحه الداخلية.

خلال العام 2025 قام مجلس الإدارة بإجراء تقييم سنوي ل أداء مجلس الإدارة ولجانته، كما قام بمراجعة استقلالية الأعضاء وتحديث إقرارات تعارض المصالح بشكل دوري، هذا فضلاً عن تعزيز الإشراف الاستراتيجي على المخاطر والامتثال. كما واصلت اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة أداء مهامها وفق الصلاحيات المفوضة لها، وتشمل، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت، ولجنة التدقيق. وقد رفعت هذه اللجان تقارير دورية إلى المجلس بشأن الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، المكافآت، والسياسات.

كما قام المجلس وأو اللجان المنبثقة عنه بمراجعة وتحديث الأطر التنظيمية والسياسات الداخلية بصورة دورية لضمان حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، الشفافية والإفصاح، الاستخدام الأمثل للموارد، والامتثال الكامل للمتطلبات الرقابية.

واصل البنك تعزيز منظومة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية من خلال تطبيق نموذج متكامل لإدارة المخاطر المؤسسية، تقوية ضوابط الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، تحسين إدارة المخاطر، تعزيز اختبارات الجاهزية وخطط التعافي من الكوارث، ورفع مستوى الامتثال التنظيمي والتدقيق الداخلي. ويؤكد المجلس أن إطار الضوابط الداخلية يوفر ضماناً معقولاً بشأن سلامة العمليات، دقة التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والتعليمات.

واصل البنك تنفيذ استراتيجيته المعتمدة للاستدامة من خلال تطبيق خارطة طريق متعددة السنوات للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ودمج اعتبارات الاستدامة ضمن قرارات التمويل والاستثمار، تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية، ودعم رؤية قطر الوطنية 2030.

يؤمن المجلس بأن الكفاءات البشرية تمثل ركيزة أساسية للنجاح المستدام، وقد شملت الجهود تنمية الكفاءات الوطنية، زيادة نسب التقدير، تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني، وترسيخ ثقافة الأداء والابتكار والامتثال.

كما يتطلع المجلس خلال المرحلة القادمة إلى التركيز على تعزيز الربحية المستدامة وتنويع الإيرادات، تسريع التحول الرقمي والابتكار، تقوية إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي، تمهيق ممارسات الحوكمة والاستدامة، وتحسين الكفاءة التشغيلية وتجربة العملاء.

وختاماً، يتقدم مجلس الإدارة بجزيل الشكر والتقدير لمصرف قطر المركزي، هيئة قطر للأسواق المالية، مساهمينا الكرام، عملائنا، موظفينا وكافة الجهات الرقابية على دعمهم وثقتهم المستمرة.

ونسأل الله التوفيق والسداد.

**فيصل بن عبدالعزيز بن جاسم آل ثاني**

رئيس مجلس الإدارة

المساهمون الأعزاء،

عملاً بمتطلبات مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وممارسات الحوكمة المؤسسية، يسر مجلس الإدارة أن يرفع إليكم هذا التقرير الذي يستعرض أداء البنك ونتائج أعماله، وأبرز التطورات، الحوكمة، وإدارة المخاطر.

وعلى الصعيد المالي، واصل البنك خلال السنة المالية 2025 تحقيق نتائج مالية إيجابية تعكس متانة مركزه المالي وفعالية استراتيجيته التشغيلية، محققاً نتائج إيجابية خلال عام 2025، حيث بلغ صافي الأرباح 932 مليون ريال قطري مقارنة بـ 892 مليون ريال قطري في عام 2024 بنسبة نمو 4.6%. كما سجلت محفظة القروض والسلف نمواً بنسبة 11% لتصل إلى 39,599 مليون ريال قطري، وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 8.9% لتصل إلى 35,010 مليون ريال قطري. وبلغ معدل كفاية رأس المال 19.58% في ديسمبر 2025، بما يعكس متانة المركز المالي للبنك والتزامه بالمتطلبات الرقابية. وتعكس هذه النتائج المالية قدرة البنك الأهلي على تحقيق نمو مستدام في الأرباح، مدعوماً بانضباط مالي قوي وتحسن مستمر في الكفاءة التشغيلية، والتركيز المستمر على جودة الأصول وإدارة المخاطر.

وتؤكد النتائج المحققة استمرار البنك في تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، مدعوماً بإدارة جيدة لرأس المال، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين الكفاءة التشغيلية. وبناءً على النتائج المحققة، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 25% من رأس المال، وذلك رهنأ بموافقة الجهات الرقابية المختصة والجمعية العامة للمساهمين.

خلال الفترة محل التقرير، واصل البنك تنفيذ مبادرات استراتيجية تهدف إلى تعزيز مكانته في السوق المحلي والإقليمي، ومن أبرزها، تنفيذ وإدراج إصدار سندات للشركات، بما يدعم استراتيجية تنويع أدوات التمويل، وتعزيز الوصول إلى أسواق رأس المال، وتحسين هيكل السيولة والالتزامات طويلة الأجل، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية لدعم التعاون في مجالات الخزينة وتمويل التجارة وأسواق الدين. كما قام البنك بالتوسع في الخدمات المصرفية الرقمية وتحسين تجربة العملاء كما يتم العمل بشكل مستمر على رفع مستويات الأمن السيبراني وحماية البيانات بما يتوافق مع أفضل المعايير.

كما قام البنك الأهلي بإدراج أول سندات شركات تصدر في قطر وتدرج للتداول في بورصة قطر، وهي سندات بقيمة 500,000,000 ريال قطري لمدة ثلاث سنوات وبمعدل فائدة ثابت 4.45% في خطوة تُعدّ محطة مهمة في مسار تطوير وتنويع الأدوات الاستثمارية في الأسواق المالية القطرية.

وحافظ البنك على تصنيفه الائتماني عند مستوى A2 / P1 من وكالة موديز، وتصنيف A من وكالة فيتش، مع نظرة مستقبلية مستقرة، بما يعكس الثقة في أدائه واستراتيجيته وإدارة مخاطره.

خلال العام 2025، واصل المجلس أداء دوره الإشرافي والاستراتيجي، حيث اعتمد السياسات والإجراءات اللازمة لتعزيز كفاءة منظومة الحوكمة، وراجع بصورة دورية أداء الإدارة التنفيذية، وفعالية لجان المجلس، ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية، كما أشرف على تحديث إطار إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.

# رسالة الرئيس التنفيذي

أعزائي المساهمين،

شكل عام 2025 عامًا من التقدم المستقر والتنفيذ المنضبط للبنك الأهلي. واستنادًا إلى الأسس الاستراتيجية التي تم ترسيخها خلال السنوات الماضية، واصل البنك تعزيز مكانته في السوق، وتحقيق أداء مالي مرّن، والمضي قدماً في أولوياته المرتبطة بالابتكار الرقمي، والكفاءة التشغيلية، والنمو المستدام. وفي ظل بيئة عالمية تتسم بالمرونة واقتصاد قطري يشهد تطوراً مستمراً، حافظ البنك الأهلي على تركيزه في تحقيق قيمة طويلة الأجل لمساهميّه وعملائه والمجتمعات التي يخدمها.

## النداء المالي

حقق البنك الأهلي نتائج مالية قوية خلال عام 2025، بما يعكس متانة نموذج أعماله المتنوع ونهجه المنضبط في إدارة المخاطر. وقد بلغ صافي الربح 932 مليون ريال قطري، مقارنة بـ 892 مليون ريال قطري في عام 2024، محققاً معدل نمو بنسبة 4.6%.

كما شهدت محفظة القروض نموًا بنسبة 11.0% لتصل إلى 39.6 مليار ريال قطري، مدعومة باستقرار الطلب على الائتمان وممارسات الإفراض المنضبطة، في حين ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 8.9% لتبلغ 35.0 مليار ريال قطري، بما يعكس استمرار ثقة العملاء وقوة نموذجنا المصرفي القائم على العلاقات. وحافظ البنك على مركز رأسمالي قوي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.6%، مما يعزّز مرونته ويؤكد التزامه المستمر بالمتطلبات التنظيمية.

وتعكس هذه النتائج قدرة البنك على تحقيق نمو مستدام مع الحفاظ على انضباط مالي وكفاءة تشغيلية عالية.

## التقدم الاستراتيجي والتشغيلي

واصل نموذج الأعمال المتنوع للبنك الأهلي تحقيق أداء مرّن خلال عام 2025، مدعومًا بإدارة منضبطة للميزانية العمومية، وعلاقات قوية مع العملاء، واستمرار الاستثمار في الابتكار الرقمي.

وقد جاء نمو قطاع الخدمات المصرفية للشركات مدفوعًا بعمليات التمويل في قطاعات رئيسية، بما في ذلك الطاقة والبنية التحتية والمشاريع الحكومية، إلى جانب زيادة المشاركة في صفقات التمويل الإقليمية المشتركة والنشطة العابرة للحدود ضمن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وحافظ قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على نموذج متوازن متعدد القنوات، يجمع بين المنصات الرقمية والتواجد الفعلي الموثوق، مع تعزيز هذا التوجه من خلال افتتاح فرع جديد في واحة الدوحة وتوسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي لدعم سهولة وصول العملاء إلى الخدمات.

وشهد قطاع الخدمات المصرفية الخاصة زخمًا قويًا خلال العام، مدعومًا بشراكة استراتيجية مع أحد أبرز بنوك الاستثمار العالمية، ما أتاح توسيع الوصول إلى خبرات استشارية عالمية المستوى وفرص استثمارية دولية للعملاء من ذوي الملاءة العالية.

كما ساهمت خدمات الخزينة والخدمات المصرفية الدولية في تعزيز الاتصال العالمي للبنك وقدرات إدارة السيولة، وهو ما تجلّى في الإصدار الناجح وإدراج سندات شركات بقيمة 500 مليون ريال قطري في بورصة قطر، كأول إصدار من نوعه من قبل بنك قطري.

وتعكس هذه الإنجازات استمرار مواءمة البنك مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، لا سيما في دعم تطوير القطاع الخاص وتعزيز التنويع الاقتصادي.

## التحول الرقمي والمستدام

يظل الابتكار الرقمي أحد الركائز الأساسية في استراتيجية البنك الأهلي. وخلال عام 2025، أطلق البنك برنامج تحوّل شامل على مستوى المؤسسة يهدف إلى إعادة صياغة آليات تقديم الخدمات للعملاء وطريقة تشغيل الأعمال داخل المؤسسة. كما تخطط لتطوير منصات مصرفية رقمية من الجيل القادم لقطاعي الشركات والأفراد، بالتوازي مع تعزيز البنية التحتية التقنية من خلال تحليلات البيانات، والحذاء الاصطناعي، والأتمتة الذكية. وخلال العام، نجح البنك الأهلي في تنفيذ أكثر من 20 مبادرة تقنية، أسهمت في تعزيز القدرات الرقمية، والكفاءة التشغيلية، ومرونة الأمن السيبراني. كما شكل عام 2025 محطة مهمة على صعيد الاستدامة حيث تخطط لنشر أول تقرير مستقل للحكومة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) للبنك لعام 2025. وقد عزّزنا إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال إنشاء وحدة متخصصة، وتعزيز مستويات الإشراف على كل من مستويي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وتدعم هذه المبادرات دمج اعتبارات الاستدامة ضمن أنشطة إدارة المخاطر والتمويل، بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

## الموظفون والثقافة المؤسسية

يظل موظفونا في صميم نجاح البنك الأهلي. وخلال عام 2025، واصلنا الاستثمار في تطوير الكفاءات، وتعزيز التنوع في القوى العاملة، وبناء القدرات الوطنية. كما حققنا تقدّمًا في أجنحة التطوير، حيث بلغت نسبة التوظيفين 25%، مع تعزيز شراكاتنا مع المؤسسات الوطنية للتدريب بهدف تطوير كوادر مستقبليّة للقطاع المالي. ومن خلال الاستثمار في البرامج التدريبية وأنظمة الموارد البشرية الرقمية، نواصل بناء قوى عاملة مرنة ومؤهلة للمستقبل.

## نظرتنا لعام 2026

وبالنظر إلى المستقبل، يدخل البنك الأهلي عام 2026 وهو يتمتع بأساس قوي واتجاه استراتيجي واضح. وتبقى أولوياتنا مركزة على تحقيق نمو مستدام، مع تعزيز المرونة، والابتكار، والتميز التشغيلي على مستوى المؤسسة.

وسنواصل العمل على:

- تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال تبسيط العمليات ودمجها.
- توسيع القدرات الرقمية مع زيادة التخصيص والأمان والسرعة.
- تعزيز أطر إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي.
- المضي قدماً في أجنحة الاستدامة وممارسات العمل المصرفي المسؤول.
- تعميق علاقتنا مع العملاء مع دعم المشهد الاقتصادي المتطور في قطر.

وبفضل التنفيذ المنضبط والاستراتيجية الاستثمارية، نشق بقدرتنا على تحقيق قيمة طويلة الأجل، مع الاستثمار في الإسهام في نمو واستقرار القطاع المالي في دولة قطر.

وبالنيابة عن فريق الإدارة التنفيذية، أقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس الإدارة على ثقتهم المستمرة وتوجيههم الاستراتيجي، وإلى مساهمينا وعملائنا على ثقتهم وولائهم، وإلى موظفينا على تفانيهم واحترافيتهم والتزامهم الراسخ بالتميز.

## حسن أحمد الإفرنجي

الرئيس التنفيذي

## مجلس الإدارة

# بوصلة موثوقة تُوجّه البنك الأهلي نحو المستقبل



السيد جاسم محمد الكعبي  
عضو مجلس الإدارة



السيد محمد فهد الخليفي  
عضو مجلس الإدارة



السيد نواف إبراهيم الحمد المانع  
عضو مجلس الإدارة



الشيخ فهد بن فلاح بن  
جاسم آل ثاني  
عضو مجلس الإدارة



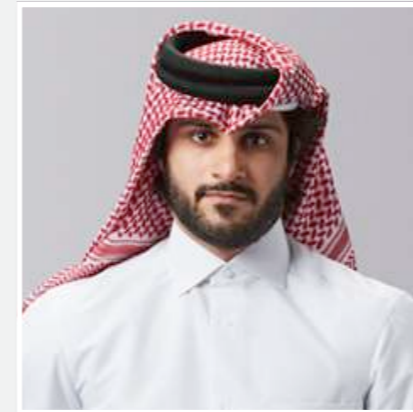
الشيخ جاسم بن محمد بن  
حمد آل ثاني  
نائب رئيس مجلس الإدارة



الشيخ فيصل بن عبد العزيز بن  
جاسم آل ثاني  
رئيس مجلس الإدارة



السيد جاسم محمد النصاري  
عضو مجلس الإدارة



السيد ناصر عبد اللطيف العبدالله  
عضو مجلس الإدارة



السيد فيكتور نظيم رضا أغا  
عضو مجلس الإدارة



الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني  
عضو مجلس الإدارة

## فريق الإدارة



**محمد علي صح**  
رئيس المخاطر



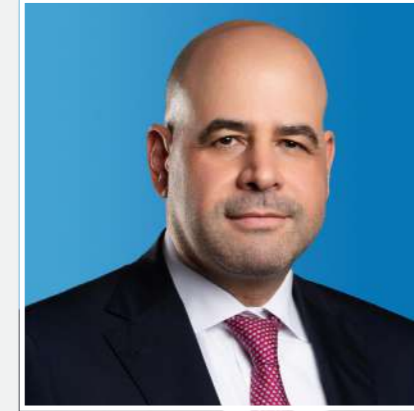
**عبدالعزیز خالد الخاطر**  
رئيس المشاريع الخاصة



**جونني الخوري**  
المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة



**محمد موسى محمد النملة**  
الرئيس التنفيذي لقطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية والخدمات المساندة



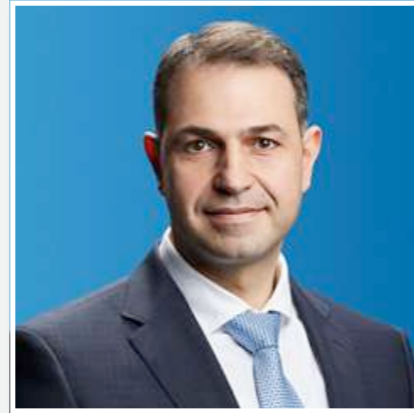
**عثمان حجازي**  
رئيس تنفيذي أول - قطاع الأعمال



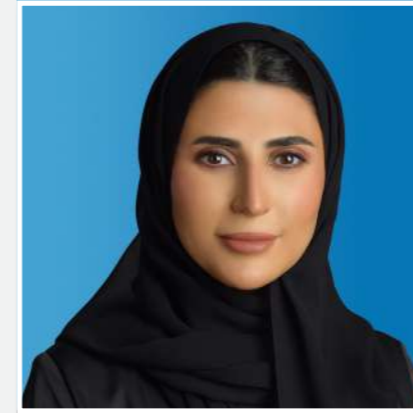
**حسن أحمد الإفرنجي**  
الرئيس التنفيذي



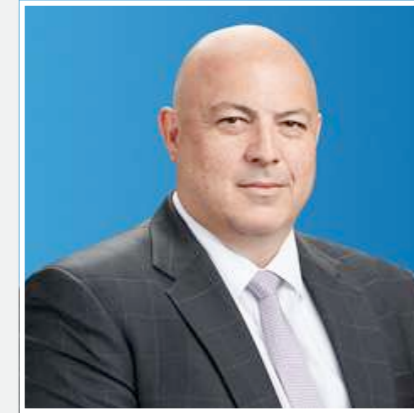
**خلدون الخطيب**  
رئيس الالتزام



**ماهر بركات**  
رئيس التدقيق الداخلي



**سارة أحمد فخرو**  
رئيس إدارة الموارد البشرية



**ديريك كوك**  
رئيس الخزينة والخدمات المصرفية



**ماهابينغام شانكار**  
الرئيس التنفيذي للمالية والاستراتيجية

# قصتنا... في تطوّر مستمرّ



**وعد علامتنا التجارية**

التزام بمنح عملائنا مستوى من الخدمة الشخصية والاهتمام يُعتدّ به.



**الأهداف**

نسعى لتحقيق أهدافنا من خلال:

- تقديم المنتجات المناسبة لأفراد مجتمعنا.
- التعامل ببساطة وشفافية والتميّز بسهولة في الوصول وسرعة الاستجابة.
- التفاعل النشط مع مجتمعنا.



**الرؤية**

رؤيتنا بسيطة وتعكس هدفنا: أن نكون في قلب المجتمع.



2010

أعلن جهاز قطر للاستثمار عن ضخ رأس مال بنسبة 20%؛ وتلقى البنك الأهلي 642 مليون ريال قطري خلال عامي 2010-2011.

2008

استحوذ بنك الأهلي المتحد على 40% من خلال إصدار أسهم جديدة، بموجب اتفاقية إدارة قابلة للتجديد لمدة 10 سنوات.

1987

بدأ عملياته ككيان مستقل.

1983

تأسس باسم "البنك الأهلي في قطر"، وذلك كجزء من عمليات سيتي بنك.

2011

إطلاق شركة الأهلي للوساطة كوسيط مرخص في بورصة قطر.

2012

إصدار حقوق اكتتاب بنسبة 20%، جمعت 448 مليون ريال قطري من المساهمين القطريين.

2013

مؤسسة قطر تستحوذ على حصة 29.4% في البنك الأهلي من بنك الأهلي المتحد.

2014

إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة "في قلب المجتمع"؛ والحصول على تسهيل ائتماني مشترك بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لمدة 3 سنوات.

2018

تمديد تمويل ملتزم به بقيمة 200 مليون دولار أمريكي.

2017

إصدار السند الثاني ضمن برنامج السندات المتوسطة الأجل باليورو (بقيمة 500 مليون دولار أمريكي)؛ وجمع تمويل ثانوي بقيمة 250 مليون دولار أمريكي؛ مؤسسة قطر تنقل حصتها البالغة 29.4% إلى جهاز قطر للاستثمار، لترتفع حصة الجهاز إلى 47.7%.

2016

تصنيف موديز: A2/Prime-1؛ إصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار بنسبة 3.9% تستحق في 2021؛ وإتمام تسهيل قرض مشترك متوسط الأجل بقيمة 195 مليون دولار لمدة 3 سنوات.

2015

إعادة تصميم 6 فروع؛ الحصول على تمويل إضافي متوسط الأجل بقيمة 200 مليون دولار أمريكي.

2019

إصدار السند الثالث من EMTN (بقيمة 500 مليون دولار أمريكي)؛ جمع وتمديد تمويل ثانوي بقيمة 250 مليون دولار أمريكي حتى يونيو/حزيران 2022.

2020

إعادة إصدار الشريحة الأولى من EMTN (بقيمة 500 مليون دولار أمريكي)؛ وإطلاق منصة جديدة للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت.

2021

إصدار سندات رأس المال الإضافي AT1 بقيمة 300 مليون دولار أمريكي؛ إصدار سندات EMTN بقيمة 500 مليون دولار في أبريل/نيسان؛ والحصول على قرض آسيوي مشترك محدود بقيمة 140 مليون دولار؛ إدراج سندات EMTN بقيمة 500 مليون دولار في يوليو/تموز.

2022

سداد شريحة من سندات EMTN الصادرة عام 2020 (بقيمة 500 مليون دولار أمريكي)؛ ورفع قيمة القرض متوسطة الأجل إلى 400 مليون دولار أمريكي، وتمديده حتى أبريل/نيسان 2026.

2025

إصدار الشريحة السادسة من EMTN في مارس/آذار 2025؛ وسداد الشريحة الرابعة من EMTN في سبتمبر/أيلول 2025؛ ومن أصل التسهيل الائتماني الثنائي لأجل بقيمة 400 مليون دولار أمريكي، تم تمديد 250 مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات، وسداد 150 مليون دولار أمريكي جزئياً في نوفمبر/تشرين الثاني 2025؛ وإصدار سندات EMTN مقيمة بالريال القطري في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 بقيمة 500 مليون ريال قطري، وإدراجها في بورصة قطر.

2024

إطلاق الشركة التابعة في مركز قطر للمال "ABQ Innovate LLC"؛ وإصدار الشريحة الرابعة من EMTN (بقيمة 500 مليون دولار).

"البنك الأهلي في قطر"، إشارة إلى الاسم الأصلي للبنك عند تأسيسه في عام 1983، وذلك قبل تسميته الحالية "البنك الأهلي".

# مواكبة البيئة التشغيلية:

## الإتجاهات الإقليمية والرؤية الاستراتيجية

في عام 2025، يواصل القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطوره في ظل تسارع التحول الرقمي وزيادة التركيز التنظيمي على المرونة، والشمول المالي، والاستدامة، والإدارة الحكيمة للسيولة. وعلى امتداد المنطقة، تعمل البنوك على تعزيز أطر إدارة المخاطر، وتحسين الكفاءة التشغيلية، ومواءمة استراتيجيات النمو مع برامج التنويع الاقتصادي الوطنية. وفي هذا السياق، تبقى التكنولوجيا، واتخاذ القرارات المبينة على البيانات، والمرونة التنظيمية عناصر محورية للحفاظ على القدرة التنافسية وتقديم قيمة محسنة للعملاء.

في قطر، ظلّت البيئة التشغيلية في عام 2025 داعمة، ومدعومة بالاستمرار في التنويع الاقتصادي والنمو المستقر في القطاعات غير الهيدروكربونية. وفقاً للمجلس الوطني للتخطيط (NPC)، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطر نموًا بنسبة 2.9% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025 (مقارنة بالربع الثالث من 2024)، ليصل إلى نحو 185.9 مليار ريال قطري بالأسعار الثابتة. وقد جاء هذا النمو بشكل أساسي نتيجة التوسع القوي في القطاعات غير الهيدروكربونية، التي ارتفعت بنسبة 4.4% وشكّلت 66.5% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وكان النمو واسع النطاق، إذ شمل توسعًا ملحوظًا في قطاعات البناء، والتجارة بالجملة والتجزئة، والإقامة وخدمات الطعام، والأنشطة الخدمية الأخرى، مما عزز الزخم الهيكلي وراء رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية.

### ديناميكيات نمو القطاع المصرفي في قطر

يواصل القطاع المصرفي في قطر إظهار توسع مستقر، مدعومًا باستمرار الطلب على القروض، واستثمارات القطاع العام، وتطوير البنية التحتية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. وتستثمر المشاريع الكبرى، بما في ذلك توسعة حقل الشمال، إلى جانب مبادرات التطوير العمراني والإسكان الجارية، في تحفيز النشاط التمويلي عبر كل من قطاعي الشركات والأفراد.

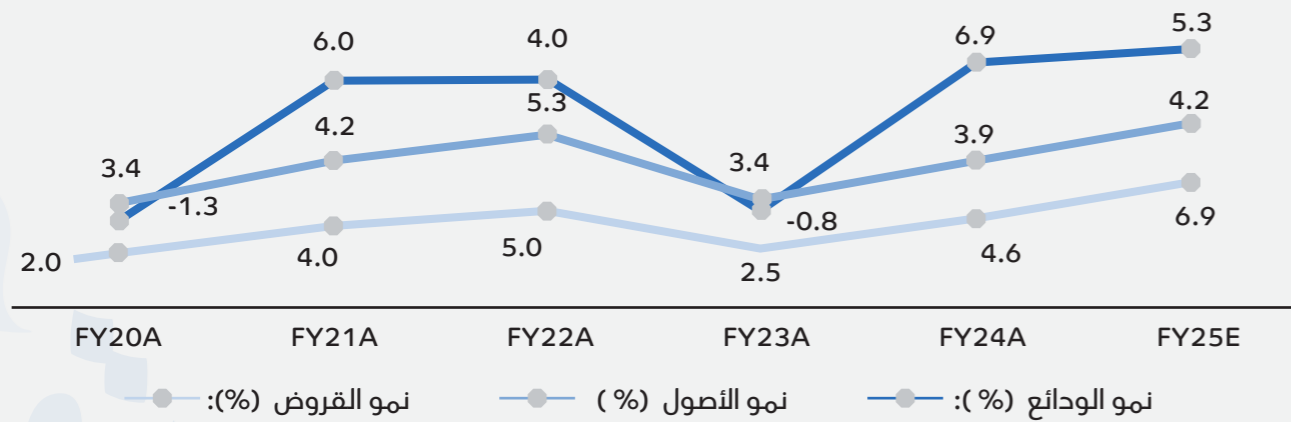
كما ظلّت البيئة السياسية داعمة لنشاط القطاع المصرفي في قطر. فقد أولت موازنة الدولة لعام 2025 الأولوية للقطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك التجارة والصناعة، والبحث والابتكار، والسياحة، والتحول الرقمي، وتقنية المعلومات، بما يعزّز أجندة التنويع الاقتصادي للدولة. وقد توقّعت الموازنة تحقيق إيرادات بقيمة 197 مليار ريال قطري، مقابل نفقات بقيمة 210.2 مليار ريال قطري، ما يعني عجزًا مخططًا بقيمة 13.2 مليار ريال قطري في عام 2025 سيتم تمويله من خلال أدوات الدين المحلية والخارجية. ومن المتوقع أن يواصل الاستثمار العام في القطاعات ذات الأولوية دعم النشاط الاقتصادي والحفاظ على نمو الائتمان.

وفي هذا السياق، يبقى الطلب على القروض مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بإنفاق البنية التحتية ومبادرات التنويع الاقتصادي، حيث تلعب البنوك دورًا رئيسيًا في تمويل المشاريع عبر قطاعات مثل البناء، والعقارات، والطاقة. وفي الوقت نفسه، يعكس تزايد الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تطوّر تفضيلات العملاء، واستمرار توسع الخدمات المصرفية الإسلامية داخل السوق المحلي.

وعلى صعيد التمويل، تظلّ الودائع المكوّن الأكبر لالتزامات القطاع المصرفي، إذ تشكّل أكثر من 40% من إجمالي الالتزامات، بما يعكس قاعدة تمويل مستقرة للقطاع. وتستثمر التدفقات الداخلة من الودائع مدعومةً بكل من ودائع القطاعين الخاص والعام، مستندةً إلى الاستقرار المالي وتحقّقات الاستثمارات المرتبطة بتطوير البنية التحتية.

بشكل عام، يواصل القطاع المصرفي في قطر الاستفادة من قاعدة تمويل مستقرة، واستثمارات قوية في البنية التحتية، ومواءمة وثيقة مع أولويات التنمية الاقتصادية الوطنية، بما يدعم النمو المستدام ويعزّز مرونة النظام المالي. وفي الوقت نفسه، يشهد القطاع تحوّلًا هيكليًا مدفوعًا بتطوّر الأطر التنظيمية، والابتكار الرقمي، وتزايد التركيز على الاستدامة والشمول المالي.

(اتجاهات النمو الرئيسية في القطاع المصرفي في قطر (2020-2024)



المصدر: QCB, BMI - "فيتش سوليوشنز"

### إطار التمويل المستخدم الصادر عن مصرف قطر المركزي

من الناحية التنظيمية والاستراتيجية، شكّل عام 2025 محطة بارزة في تعميق أجندة الاستدامة للقطاع المصرفي. فقد أصدر مصرف قطر المركزي إطار التمويل المستدام لعام 2025، الذي يرسّخ التمويل المستدام والتمويل المرتبط بالاستدامة بشكل أوضح ضمن النظام المصرفي المحلي، ويعزّز مواءمة القطاع مع أولويات السياسات الوطنية، بما في ذلك رؤية قطر الوطنية 2030، والاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية، واستراتيجية القطاع المالي الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والاستدامة. ويهدف هذا الإطار إلى دعم التنبؤي التوسّع لممارسات التمويل المستدام، وتشجيع الابتكار في المنتجات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية، وتعزيز دور القطاع المالي في تعبئة رأس المال نحو التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة.

### استمرار تسارع التحول الرقمي

واصل النظام المصرفي الرقمي في قطر تقدّمه خلال عام 2025، مدعومًا بتطوّر الأطر التنظيمية وتنامي نشاط التكنولوجيا المالية. ففي مارس 2025، أصدر مصرف قطر المركزي أول ترخيص في الدولة لخدمات "البنك التلقائي" (BNPL)، ما شكّل خطوة مهمة في توسيع نطاق حلول التكنولوجيا المالية المنظمة. وتأتي هذه التطورات استكمالًا لمبادرات سابقة مثل صندوق الاختبارات التنظيمية، والإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة، ونظام الدفع عبر الهاتف المحمول في قطر، بما يعزّز طموح الدولة لترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للخدمات المالية الرقمية.

### الشمول الاجتماعي أولوية

برز الشمول الاجتماعي كأحد الأولويات المتقدمة على الأجندة التنظيمية خلال عام 2025. فمن خلال التعميم رقم 7/2025، ألزم مصرف قطر المركزي البنوك بتحسين مستوى الوصول للعملاء من ذوي الإعاقة وكبار القدر، بما يشمل تحسين تصميم الفروع، جاهزية الموظفين، سهولة استخدام أجهزة الصراف الآلي، ومعايير تقديم الخدمات. ويعكس ذلك تحوّلًا أوسع في السوق من التركيز على التوسّع الرقمي فقط نحو نماذج مصرفية أكثر شمولًا وتركيزًا على العملاء.

ومع استمرار هذه التطورات في إعادة تشكيل المشهد المالي، بات لزامًا على البنوك تحقيق التوازن بين النمو والابتكار والمواءمة التنظيمية والتمويل المسؤول. وفي ظل هذا المشهد المتطور، يظلّ البنك الأهلي في موقع قوي يمكنه من الاستجابة للفرص الناشئة عبر تعزيز قدراته الرقمية، وتطوير ممارسات التمويل المستدام، وتقديم حلول مالية تتمحور حول العملاء وتدعم التنمية الاقتصادية طويلة الأمد في قطر.

# 02

## مراجعة الأعمال

تكمّن قوة البنك الأهلي في نموذج أعماله المتنوّع والمُتكامل، الذي يقوم على أربعة قطاعات رئيسية تعمل جنبًا إلى جنب لتقديم خدمات مالية شاملة في جميع أنحاء قطر، مستندة إلى أداء قوي خلال عام 2025 ونهج منضبط في تحقيق النمو.

حقّقت قطاعات الأعمال المصرفية للبنك، والمتمثلة في الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، أداءً قويا خلال عام 2025، مدعومًا بإدارة منضبطة للميزانية العمومية، وعلاقات قوية مع العملاء، واستمرار الاستثمار في الابتكار الرقمي.

وعبر هذه الوحدات الثلاث، سجّل البنك إجمالي أصول بقيمة 41.9 مليار ريال قطري، محققًا نموًا بنسبة 10.9% مقارنة بعام 2024، مدفوعًا بالتوسّع في الإقراض للشركات، ونمو قطاع الخدمات المصرفية للعملاء ذوي الملاءة المالية، واستقرار محفظة الأفراد. وعلى صعيد التمويل، ارتفع إجمالي الخصوم إلى 32.9 مليار ريال قطري، مسجّلًا نموًا سنويًا بنسبة 9.9%، مدعومًا بتدفّقات قوية في الودائع وقاعدة تمويل متنوعة.

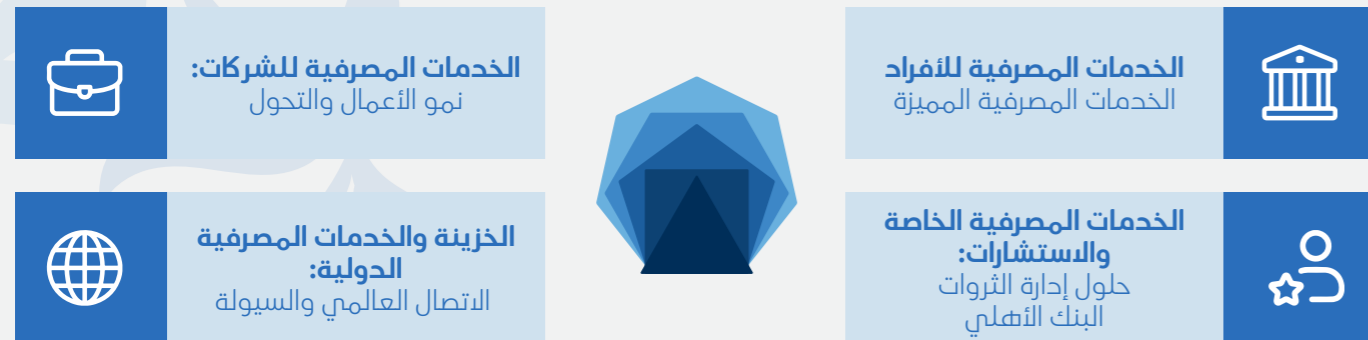
ظلّ قطاع الخدمات المصرفية للشركات المساهم الرئيسي في نمو الميزانية العمومية، في حين وقّرت قطاع الخدمات المصرفية للأفراد قاعدة ودائع مستقرة ومتنوعة. كما أظهر قطاع الخدمات المصرفية الخاصة زخمًا قويًا، مع توسّع البنك في تعزيز تواصله مع العملاء من ذوي الملاءة العالية وذوي الثروات الكبيرة، إلى جانب تطوير قدراته في إدارة الثروات.

كما واصل قطاع الخدمات المصرفية الدولية توسيع الحضور العالمي للبنك من خلال إبرام علاقات مصرفية مراسلة جديدة مع مؤسسات مالية دولية رائدة، وتساهم هذه الشراكات في تعزيز قدرة البنك على دعم التجارة عبر الحدود، والمدفوعات، وأنشطة العملاء، بما يعزّز ارتباط البنك الأهلي بالأسواق المالية العالمية.

يُمكن نموذج الأعمال المتنوع للبنك الأهلي من تقديم حلول مالية متكاملة تشمل الشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد، والعملاء ذوي الملاءة العالية. ويساهم هذا النهج في تعزيز التكامل بين مختلف قطاعات الأعمال ودعم تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل. وتماشياً مع أجندة التحوّل الشامل على مستوى البنك، يواصل البنك الأهلي تعزيز منظومته الرقمية، وتطوير قدراته في الخدمات المصرفية القائمة على المنصات، والابتكار القائم على

### قطاعات أعمال البنك الأهلي

قيادة مستقبل قطر المالي



## قطاع الخدمات المصرفية للأفراد



### تمكين الخدمات المصرفية اليومية وتعزيز قيمة العملاء

يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد أداء دور محوري في استراتيجية البنك الأهلي لتقديم حلول مالية تتمحور حول العملاء من الأفراد والعائلات في دولة قطر، مع التركيز على تعزيز مكانته، وتطوير قدراته الرقمية، وتوسيع الابتكار في المنتجات.

وفي عام 2025، بلغت أصول قطاع الخدمات المصرفية للأفراد 4.6 مليار ريال قطري، مقارنة بـ 4.9 مليار ريال قطري في عام 2024، مما يعكس إدارة منضبطة للمحفظة، كما ارتفعت خصوم القطاع إلى 12.6 مليار ريال قطري، مسجلة نموًا بنسبة 4.7%، مما يؤكد استمرار قوة قاعدة الودائع.

ويواصل القطاع تعزيز القيمة المقدمة من خلال استهداف فئات مختلفة من العملاء، وتوسيع نطاق المنتجات، وتحسين القدرات الرقمية.

#### ابتكار المنتجات وحلول العملاء

يواصل البنك الأهلي تعزيز محفظة منتجاته للأفراد بما يواكب تطوّر احتياجات العملاء.

وتشمل العروض الرئيسية حلول الادخار والاستثمار، مثل حساب توفير الراح المُحسن، إلى جانب بطاقات ائتمان مميزة توفّر مزايا في مجال أساليب الحياة والسفر. كما توفّر حلول التأمين المصرفي (Bancassurance) الحماية والأمان المالي من خلال شراكات مع شركاء معتمدين.

كما تواصل حلول التمويل للأفراد، بما في ذلك القروض الشخصية والتسهيلات الائتمانية المخصّصة، دعم احتياجات العملاء المختلفة.

#### الخدمات المصرفية المتميزة وشريحة العملاء ذوي الملاء المالية

يواصل البنك الأهلي توسيع عروضه في مجال الخدمات المصرفية المتميزة، من خلال تقديم إدارة علاقات مخصّصة، واستشارات مالية مخصّصة، وأسعار تنافسية.

ويستفيد العملاء من منتجات متميزة، ومزايا خاصة بأسلوب الحياة، وإمكانية الوصول إلى فرص الاستثمار وإدارة الثروات، مما يعزّز مكانة البنك في شريحة العملاء ذوي الملاء المالية.

#### الخدمات المصرفية الرقمية وتجربة العملاء

يظل الابتكار الرقمي أحد الأولويات الرئيسية، مع الاستمرار في تحسين منصات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت، وتوسيع قدرات الانضمام الرقمي للعملاء الجدد.

كما يواصل البنك توسيع بنيته التحتية للخدمات الذاتية من خلال أجهزة الصراف الذكية (ITMs) والكيوسك الذكية، مما يمكن العملاء من إجراء المعاملات المصرفية اليومية بكفاءة عالية.

#### شبكة التوزيع

يحافظ البنك الأهلي على نموذج متوازن متعدد القنوات يجمع بين المنصات الرقمية والتواجد الفعلي الموثوق.

وفي يناير 2026، افتتح البنك فرعًا جديدًا في واحدة الدوحة، لتعزيز سهولة الوصول للعملاء، في حين تواصل شبكة البنك التي تضم أكثر من 90 جهاز صراف آلي تقديم خدمات مصرفية مريحة ومتاحة للجميع.

### الرئيس التنفيذي الأول - قطاع الأعمال

أظهرت قطاعات الأعمال في البنك الأهلي مرونة ونموًا مستقرًا خلال عام 2025، بما يعكس قوة نموذجنا المتنوع وثقة عملائنا.

وقد أسهم قطاع الخدمات المصرفية للشركات في دعم نمو الأعمال في مختلف أنحاء دولة قطر، فيما عزّز قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مكانته من خلال الابتكار وتطوير القدرات الرقمية، وواصل قطاع الخدمات المصرفية الخاصة توسيع عروضه في مجال إدارة الثروات.

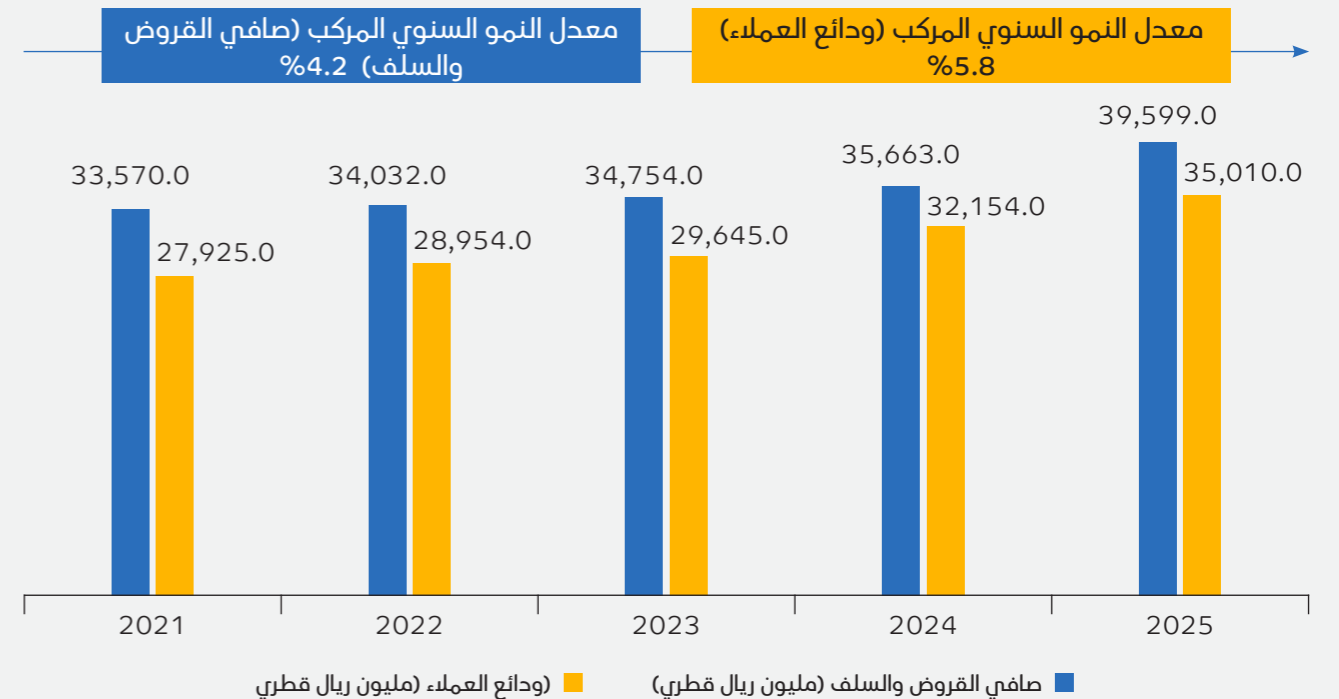
وعلى مستوى جميع القطاعات، يظل تركيزنا منصبًا على تقديم حلول مبتكرة، وتعزيز علاقاتنا مع العملاء، والاستفادة من التحوّل الرقمي للارتقاء بتجربة العملاء وتحسين الكفاءة التشغيلية. ومع تطلّعنا إلى المستقبل، سيواصل البنك الأهلي الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا والكفاءات، إلى جانب تعزيز التكامل بين مختلف قطاعات الأعمال لتقديم حلول مالية متكاملة.

ونؤكد التزامنا بدفع عجلة النمو المستدام والمساهمة في مواصلة تطوير القطاع المالي في دولة قطر.

عثمان حجازي

رئيس تنفيذي أول - قطاع الأعمال

#### صافي القروض والسلف (2021 - 2025)



**التطلّعات لعام 2026**

تظل التطلّعات إيجابية، مدعومة بالاستثمار في البنية التحتية، وتوسّع قطاع الطاقة، ونمو القطاع الخاص. وفي حين قد تؤثر المنافسة وتغيرات أسعار الفائدة على الهوامش، تواصل البنوك التركيز بشكل متزايد على تنويع مصادر الإيرادات، والخدمات المصرفية المعاملاتية، والابتكار الرقمي.

**الأولويات الاستراتيجية لعام 2026**

سيواصل البنك الأهلي تعزيز مكانته في السوق من خلال التوسع الإقليمي، والتمويل المرتكز على القطاعات، وتطوير قدرات الخدمات المصرفية المعاملاتية.

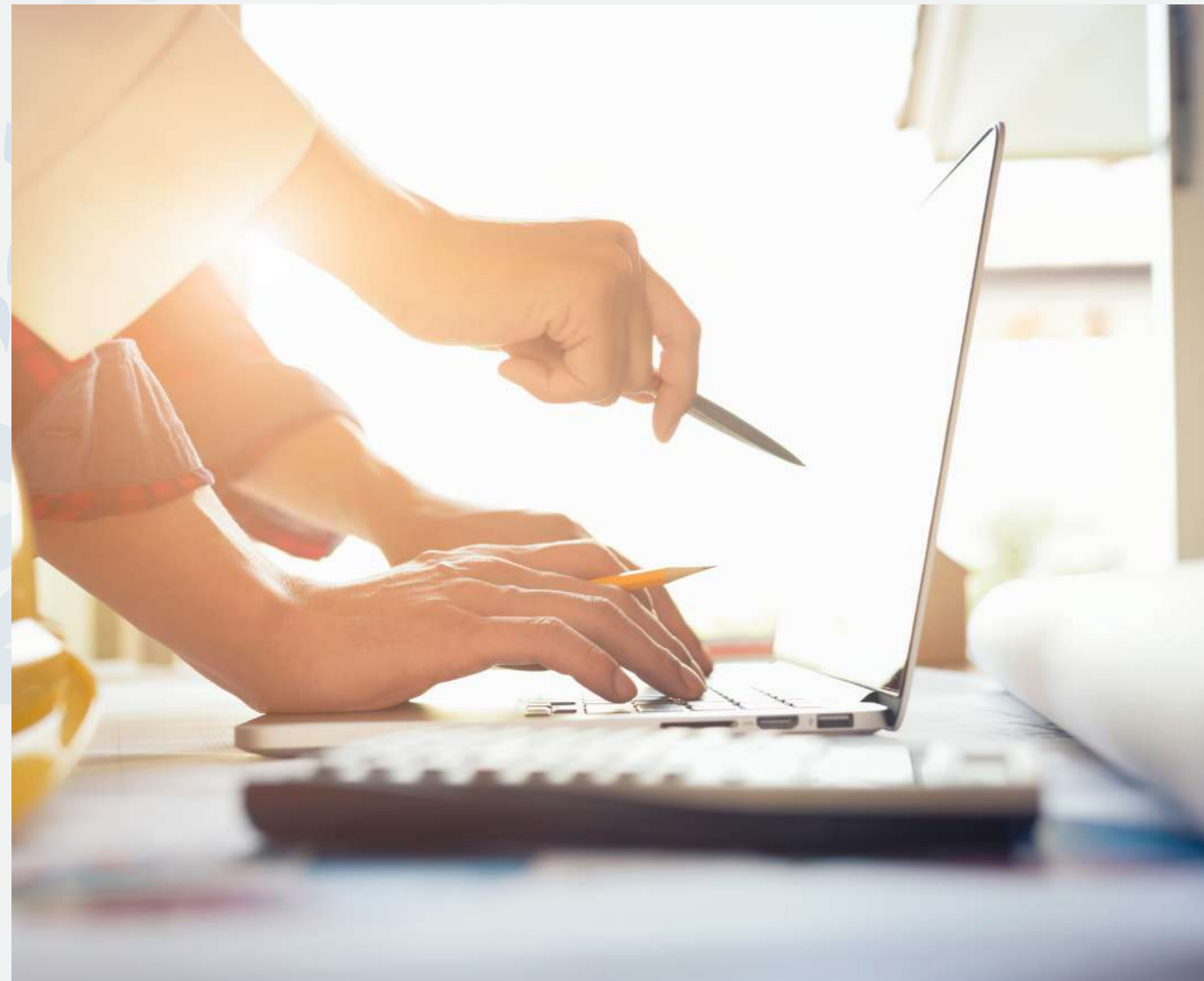
كما سيعمل البنك على تعميق تعاونه مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حلول مخصّصة والمشاركة المستمرة في المبادرات الوطنية مثل منصة NFG، بما يدعم تنمية القطاع الخاص.

**دعم رؤية قطر الوطنية 2030**

يواصل البنك الأهلي مواءمته مع رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال دعم مشاريع البنية التحتية، وتنمية القطاع الخاص، والقطاعات غير الهيدروكربونية، بما يساهم في تعزيز المرونة الاقتصادية على المدى الطويل.

**التحوّل**

يظل الابتكار الرقمي أولوية محورية، مع الاستمرار في الاستثمار في منصات الجيل القادم، وتعزيز الخدمات المصرفية المعاملاتية، والاستفادة من التحليلات المتقدمة لتقديم تجارب مصرفية آمنة وسلسة.



## قطاع الخدمات المصرفية للشركات



## تمويل نمو قطر وتقديم قيمة مستدامة

مُثل عام 2025 عامًا من النمو القوي والمنضبط لقطاع الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأهلي، بما يعكس قوة علاقاته مع العملاء، واستراتيجيته المركّزة على القطاعات، والتزامه بدعم المشهد الاقتصادي المتطور في دولة قطر. وعلى الرغم من التغيرات في الظروف المالية العالمية وتعاقد المنافسة الإقليمية، قدّم القطاع توسّعًا متينًا في الميزانية العمومية مع الحفاظ على إدارة مخاطر حذرة وجودة المحفظة.

ويعزز هذا الأداء دور البنك الأهلي كشريك مالي موثوق للشركات والمؤسسات والعملاء المرتبطين بالحكومة، من خلال دعم توسّع الأعمال، وتطوير البنية التحتية، والتجارة عبر الحدود، مع المساهمة في النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد القطري.

**أداء قطاع الخدمات المصرفية للشركات لعام 2025**

قدّم قطاع الخدمات المصرفية للشركات في البنك الأهلي أداءً ماليًا قويًا خلال عام 2025، حيث بلغت إجمالي أصول القطاع 35.0 مليار ريال قطري، مقارنة بـ 30.9 مليار ريال قطري في ديسمبر 2024، محققًا نموًا سنويًا بنسبة 13.3%.

كما ارتفعت خصوم القطاع إلى 14.7 مليار ريال قطري، مقارنة بـ 13.3 مليار ريال قطري في 2024، مسجلة نموًا بنسبة 10.5% في الودائع، مدعومًا بتعزيز علاقات الخدمات المصرفية المعاملاتية وثقة العملاء المستمرة.

ويبرز النمو المتزامن في الأصول والخصوم قوة واستخدام قطاع الخدمات المصرفية للشركات، بدعم من توسّع ائتماني منضبط، وإدارة علاقات مركّزة على القطاعات، وتعزيز قدرات الخدمات المصرفية المعاملاتية.

**العوامل الرئيسية للنمو**

جاء النمو خلال عام 2025 مدفوعًا بالتمويل الموجه للقطاعات الرئيسية، بما في ذلك الطاقة، والبنية التحتية، والمقاولات، والمشاريع المرتبطة بالحكومة، مدعومًا بالاستثمارات المستمرة وبرامج التنمية طويلة الأجل.

كما وسّع القطاع مشاركته في الصفقات الإقليمية المشتركة والعلاقات العابرة للحدود، مما عزّز حضور البنك الأهلي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من تراجع معدلات الفائدة المرجعية، حافظ القطاع على هوامش مستقرة من خلال استراتيجية تسعير متوازنة تعتمد على العلاقات مع العملاء.

**البيئة التشغيلية في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي**

ظل القطاع المصرفي في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي مرئيًا على الرغم من التغيرات العالمية المستمرة. وساهمت معدلات الفائدة المعتدلة في زيادة المنافسة على فرص الإقراض عالية الجودة، مع الضغط على الهوامش.

وفي الوقت ذاته، دعمت المراكز المالية القوية، والإيرادات المستمرة من قطاع الطاقة، والاستثمارات المستمرة في البنية التحتية النشاط الاقتصادي. وفي قطر، أسهم التقدم المستمر في توسعة مشاريع الغاز الطبيعي المسال ونمو القطاع الخاص في الحفاظ على الطلب على تمويل الشركات. واستمرت الأطر التنظيمية في التطور، مع زيادة التركيز على الحوكمة، والامتثال، والاستدامة.

## الخبزينة والخبزيمات المصرفية الدولية



تماشيًا مع رؤية البنك الأهلي الاستراتيجية، يواصل قسم الخبزينة والخبزيمات المصرفية الدولية لعب دور محوري في تعزيز الميزانية العمومية للبنك، وتوسيع نطاق ارتباطه بالأسواق العالمية، وتقديم قيمة مضافة للعملاء وأصحاب المصلحة.

ومن أبرز الإنجازات خلال العام إصدار البنك الأهلي أول سند متوسط الأجل (MTN) مقوّم بالريال القطري ومدرج في بورصة قطر. ويمثل هذا السند، البالغ قيمته 500 مليون ريال قطري لمدة ثلاث سنوات، خطوة مهمة في دعم طموح مصرف قطر المركزي لتطويع سوق الدين المحلي، مع تسهيل مشاركة المستثمرين الدوليين.

كما يشكل هذا الإصدار تطورًا بارزًا في استراتيجية البنك المستمرة لتنويع مصادر التمويل وتعزيز حضوره في أسواق رأس المال المحلية في قطر. وباعتباره بنكًا يركز حصرًا على السوق القطري، يولي البنك اهتمامًا خاصًا ببناء علاقات قوية مع المؤسسات والأسواق المالية الدولية، إلى جانب دعم عملائه في الوصول إلى الفرص العالمية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وعلى صعيد الخبزيمات المصرفية الدولية، واصل البنك توسيع حضوره العالمي من خلال إبرام علاقات مصرفية مراسلة جديدة مع مؤسسات مالية دولية رائدة. وتساهم هذه الشراكات في تعزيز قدرة البنك على دعم التجارة عبر الحدود، والمحفوعات، وأنشطة العملاء، بما يعزز ارتباط البنك الأهلي بالأسواق المالية العالمية.

### عمليات الخبزينة وإدارة السيولة

تشمل مسؤوليات قسم الخبزينة إدارة الميزانية العمومية وتقديم خدمات سوق النقد والخبزينة للعملاء من الشركات والأفراد، إلى جانب خدمات الوساطة المقدمة من خلال شركة الأهلي للوساطة ذ.م.م.

يحافظ القسم على نهج منضبط في إدارة السيولة والتمويل، بما يضمن بقاء البنك في موقع قوي يمكنه من الاستجابة لمتطلبات السوق المتغيرة مع الالتزام الصارم بالمتطلبات التنظيمية. وقد ساهم استمرار تنويع مصادر التمويل في تعزيز مرونة السيولة وتحسين كفاءة الميزانية العمومية بشكل عام.

وخلال العام، نجح البنك أيضًا في إصدار سادس سندات له لمدة خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج السندات متوسطة الأجل (EMTN) البالغ حجمه 2 مليار دولار أمريكي. وقد حظي الإصدار بإقبال قوي من المستثمرين الدوليين عبر عدة مناطق جغرافية، وتجاوزت طلبات الاكتتاب قيمة الإصدار بأكثر من ثلاثة أضعاف، مما يعكس الثقة المستمرة بقاعدة المستثمرين الأساسية للبنك. بالإضافة إلى ذلك، نجح البنك في سداد سند بقيمة 500 مليون دولار أمريكي عند استحقاقه في الربع الثالث من عام 2025، وهو ما يعكس قوة وانضباط إطار إدارة التمويل والسيولة لدى البنك.

### حلول العملاء والأداء المالي

من خلال التعاون الوثيق مع لجنة الأصول والخصوم (ALCO) والإدارة التنفيذية، تواصل الإدارة تنفيذ استراتيجية شاملة للتمويل المتوسط والطويل الأجل، بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للبنك والمتطلبات التنظيمية.

وقد أسهمت الإدارة الحكيمة للمحفظة والاستخدام المنضبط للسيولة في تحقيق أداء مستقر لمحفظة البنك الاستثمارية، التي سجلت نموًا سنويًا بنسبة 22.1%، مع الحفاظ على مستويات قوية من السيولة وجودة الأصول.

وخلال العام، حاز البنك الأهلي على جائزة "أفضل بنك لخدمات الخبزينة - قطر 2025" من مجلة Global Banking and Finance Review، مما يعكس قوة التعاون بين قطاعي الخبزينة والخدمات المصرفية الدولية وأصحاب المصلحة الداخليين في البنك، في تقديم حلول خبزينة عالية الجودة للعملاء.

## الخبزيمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات



## تقديم استشارات موثوقة وتعزيز القيمة طويلة الأجل

يواصل قطاع الخبزيمات المصرفية الخاصة في البنك الأهلي تعزيز مكانته كشريك موثوق للعملاء من ذوي الملاءة المالية العالية وذوي الثروات الكبيرة، من خلال نموذج قائم على بناء العلاقات يركز على تقديم استشارات مخصصة وتنمية الثروات على المدى الطويل.

وفي عام 2025، بلغت أصول القطاع 2.3 مليار ريال قطري، محققة نموًا بنسبة 16.3%، فيما ارتفعت الخصوم إلى 5.6 مليار ريال قطري، مسجلة نموًا بنسبة 22.2%، مدعومة بتعميق التفاعل مع العملاء وتوسيع عروض إدارة الثروات.

### الاستشارات القائمة على العلاقات

يخدم قطاع الخبزيمات المصرفية الخاصة حلولًا مالية مصممة خصيصًا بما يتماشى مع أهداف العملاء. واستنادًا إلى شراكته مع أحد البنوك الاستثمارية الدولية الرائدة، يواصل البنك الأهلي تعزيز قدراته الاستشارية وتوفير الوصول إلى فرص استثمارية عالمية.

### نهج متنوع للاستثمار وإدارة المخاطر

يظل النهج المنضبط في إدارة المخاطر والتنويع ركيزة أساسية. ويقدم البنك مزيجًا متوازنًا من الحلول الاستثمارية عبر مختلف فئات الأصول، مدعومًا بإدارة قوية للسيولة ومصادر التمويل.

### إدارة الثروات الرقمية وقدرات المنصات

يواصل قطاع الخبزيمات المصرفية الخاصة تعزيز منظومته الرقمية وقدراته القائمة على المنصات. ويتيح إطلاق منصة التداول الرقمية الوصول إلى الأسواق في الوقت الفعلي عبر قنوات آمنة، في حين تساهم الأدوات المعتمدة على البيانات في تعزيز القدرات الاستشارية وتقديم خدمات أكثر تخصيصًا.

### النمو وتوسيع المنتجات

يواصل القطاع توسيع باقة منتجاته، بما في ذلك المنتجات الاستثمارية، والحلول المهيكلية، والأصول البديلة، بما يمكن من بناء محافظ استثمارية متنوعة. كما تدعم العروض الجديدة التي تم إطلاقها خلال العام الحفاظ على الثروات وتحقيق النمو على المدى الطويل.

### التطلعات

سيواصل البنك الأهلي تعزيز مكانته في قطاع الخبزيمات المصرفية الخاصة من خلال تطوير القدرات الاستشارية، وتعزيز الإمكانيات الرقمية، وتعميق التفاعل مع العملاء، بما يهيئ القطاع لتحقيق نمو مستدام.

رسالة من

## الرئيس التنفيذي - الخزينة والخدمات المصرفية الدولية

بصفتنا بنكاً يركّز بشكل حصريّ على قطر، يتمثل تركيزنا في تعزيز الروابط مع الأسواق والشركاء الدوليين. ونسعى من خلال ذلك لمساعدة عملائنا للوصول إلى الفرص العالمية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.



دبريك كوك

الرئيس التنفيذي

الخبزينة والخدمات المصرفية الدولية

### الحكومة البيئية والاجتماعية وثقة أصحاب المصلحة

يُعدّ دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية عنصراً مهماً في استراتيجية البنك. وتماشياً مع توجيهات مصرف قطر المركزي، اتخذت الإدارة خطوات مدروسة لإدماج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن محفظة البنك الاستثمارية عبر كل من أدوات الملكية وأدوات الدين.

وفي إطار هذا التوجه، يتم حالياً تصنيف نحو 12% من محفظة البنك الاستثمارية على أنها مستدامة، مع تخصيص ما يقارب 4% من محفظة الديون السيادية للسندات الخضراء. وتعكس هذه التخصيصات التزام البنك بممارسات الاستثمار المسؤول، مع الحفاظ على نهج منضبط في إدارة المحافظ الاستثمارية والسيولة والمخاطر.

وسيواصل البنك تقييم الفرص لتعزيز دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية ضمن أنشطته الاستثمارية، بما يتماشى مع الممارسات السوقية المتطورة، والتوجيهات التنظيمية، وأهداف البنك طويلة الأجل في مجال الاستدامة.

وبالنظر إلى عام 2026، يواصل قطاع الخزينة والخدمات المصرفية الدولية تركيزه على تعزيز متانة المركز المالي للبنك، وتوسيع الشراكات العالمية، ودعم النمو المستدام من خلال إدارة منضبطة للميزانية العمومية ومبادرات تمويل استراتيجية.

### التمويل المستدام

تعكس محفظة استثمارات البنك نقطة انطلاق قوية في رحلته نحو التمويل المستدام، وقد تعزز هذا التوجه من خلال البدء في إعداد إطار التمويل المستدام، الذي سيوجّه أنشطة التمويل المستدام المستقبلية للبنك. ومن شأن هذا الإطار أن يضع الأساس لتوجيه التخصيصات الحالية والمستقبلية نحو الأصول والأنشطة المتوافقة مع الأهداف البيئية والاجتماعية. التخصيصات الحالية تتضمن ما يقارب 12% من إجمالي محفظة استثمارات البنك من الاستثمارات المصنفة بالمستدامة بما يعكس الإجماع الميكرو لاعتبارات الاستدامة ضمن القرارات الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 4% من محفظة البنك من أدوات الدين السيادية إلى السندات الخضراء، بما يعزز التزام البنك بدعم التمويل المتوافق مع الأهداف المناخية والمساهمة في التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وللمرة الأولى، قام البنك كذلك باحتساب الانبعاثات الكربونية الممولة لـ 100% من محفظته الاستثمارية، بما في ذلك أدوات الدين السيادية، وذلك بما يتماشى مع منهجية مبادرة الشراكة من أجل محاسبة الانبعاثات الكربونية (PCAF). وتمثل هذه الخطوة محطة مهمة في تعزيز الشفافية المتعلقة ببيانات الانبعاثات الكربونية، كما تُرسى خط أساس واضحاً يمكن للبنك البناء عليه لتطوير وتنفيذ استراتيجية تخفيض الكربون من المحفظة الاستثمارية في المستقبل، بما يتيح مواءمة الاستثمارات تدريجياً مع الأهداف المناخية الوطنية والدولية، مع إدارة مخاطر وفرص التحول بطريقة منهجية وقابلة للقياس. ولمزيد من التفاصيل حول الانبعاثات الممولة، يُرجى الرجوع إلى تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحكومة (ESG) لعام 2025 الصادر عن البنك الأهلي.

# 03 من الرؤية إلى القيمة

تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030 وتحت توجيهات مصرف قطر المركزي، تقوم استراتيجيتنا على ست ركائز أساسية:

- ضمان المتانة المالية من خلال إدارة حصيفة لرأس المال والسيولة.
- تسريع التحول الرقمي لتعزيز تجربة العملاء وكفاءة العمليات التشغيلية.
- دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في صميم العمليات لدعم التنمية المستدامة.
- رعاية الكفاءات الوطنية والاستثمار في تطوير الموارد البشرية.
- تحقيق نمو مرتكز على العملاء عبر حلول مبتكرة تستند إلى احتياجاتهم الفعلية.
- التمسك بمعايير صارمة في الحوكمة وإدارة المخاطر لضمان النزاهة والثقة على المدى الطويل.

تشكل هذه الركائز مجتمعةً أساسًا استراتيجيًا يمكّن البنك الأهلي من التكيف مع ديناميكيات السوق المتغيرة، والإسهام في تحقيق الأولويات الوطنية، وتقديم قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.



## الاستراتيجية، الحوكمة، وضمان الجودة

ترتكز استراتيجية البنك الأهلي على رؤيته الجوهرية: أن يكون الشريك المالي الأكثر موثوقية في قطر، من خلال تقديم قيمة مستدامة تركز على التنفيذ المنضبط، والابتكار الرقمي، وإطار حوكمة قوي.

وتنبع هويتنا المؤسسية من رمز المحار، وهو تجسيد عصري لإرث قطري عريق. وكما يحمي المحار لؤلؤته ويعتني بها، يلتزم البنك الأهلي بحماية أصول عملائه وتنميتها بكل عناية ورؤية ومسؤولية.

قيمنا المؤسسية تنعكس من خلال ثلاث سمات رئيسية تُوجّه أسلوب عملنا وتواصلنا:



البنك الأهلي  
ahlibank

الارتباط والمشاركة	التفكير الواعي	الإلهام
نتميز بالانفتاح والتجاوب والواقعية. وبصفتنا جزءاً من المجتمع، ندرك أن عملاءنا هم أيضاً جيراننا، مما يعزز التزامنا بالشفافية وسهولة الوصول والمسائلة في كل ما نقوم به.	نتبنى نهجاً مدروساً وقائماً على المعرفة، ونحافظ على تواصل نشط مع مجتمعنا. وبفضل الخبرة والرؤية، نقدم حلولاً موثوقة وفعالة تبني ثقة عملائنا وتعزز ولائهم.	نطرح الأسئلة، نصغي بانصاتٍ، ونتخذ خطوات مستنيرة استناداً إلى ما نتعلمه. علاقتنا العميقة بعملائنا هي ما يدفعنا إلى ابتكار منتجات وخدمات هادفة تلبي الاحتياجات المتغيرة للمجتمع. نحن نشكل بفضل من نخدمهم، مما يحفزنا على تقديم الأفضل دوماً.

# الرؤية في التطبيق

## استراتيجية متماشية مع الأهداف الوطنية

تتوافق المبادرات الاستراتيجية للبنك الأهلي مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 والتوقعات التنظيمية لمصرف قطر المركزي. ومن خلال التقدم في دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، والتحول الرقمي، وإدارة المخاطر، وتطوير الأعمال، يدعم البنك الأولويات الوطنية الرئيسية المرتبطة بالاستدامة والابتكار والمرونة الاقتصادية. كما يواصل البنك مواءمته مع إرشادات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصادرة عن بورصة قطر (QSE)، والمعايير الدولية المعترف بها لإعداد التقارير، بما في ذلك مبادرة التقارير العالمية (GRI) ومجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB). علوة على ذلك، يدعم البنك الأهلي المبادرات العالمية للاستدامة من خلال التزامه بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ومبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

### دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والأولويات الوطنية

تستند استراتيجية البنك الأهلي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) إلى أفضل الممارسات الدولية وتتوافق بشكل وثيق مع أولويات رؤية قطر الوطنية 2030. وقد شكّل عام 2025 مرحلة بارزة مع إصدار البنك لتقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المستقل، مما يعكس التزامه بالشفافية في الإفصاح عن الاستدامة ومواءمته مع الأطر المعترف بها عالميًا.

### محاور النسجم الرئيسية:

مواصلة البنك الأهلي / المبادرات	مجال مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
أنشأ البنك إطارًا منظمًا للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يشمل وحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وفريق عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ولجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على مستوى الإدارة العليا، لضمان إشراف مجلس الإدارة ودمج الاستدامة في الاستراتيجية واتخاذ القرار.	حوكمة وإشراف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)
أجرى البنك تقييمًا شاملاً لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يغطي أكثر من 90% من محفظة الإقراض، وقام بتحديث التقييم بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS S1 وS2، ودمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية.	دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في إدارة المخاطر
أكمل البنك أول عملية محاسبة للكربون، حيث تم قياس انبعاثات النطاق 1 والنطاق 2 والنطاق 3 وحساب الانبعاثات الممولة لأكثر من 92% من المحفظة باستخدام منهجية شراكة المحاسبة المالية للكربون، مدعومًا بتحليل سيناريوهات المناخ بما يتوافق مع مسارات شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية لتخضير النظام المالي.	إدارة مخاطر المناخ وقياس الانبعاثات
صاغ البنك إطار عمل للتمويل المستدام لدعم تطوير منتجات التمويل الأخضر ومنتجات التمويل الانتقالي، مع دمج نتائج تقييم مخاطر القطاعات وبيانات كثافة الكربون في المحفظة لتوجيه قرارات التمويل المستقبلية.	تطوير مبادرات التمويل المستدام
نشر البنك تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية متوافقًا مع معايير مبادرة التقارير العالمية (GRI) ومجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) وقام بتحديث التقييم بما يتماشى مع المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS S1 وS2، مع الالتزام بالتحول نحو الامتثال الكامل لمتطلبات الإفصاح عن الاستدامة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية.	الشفافية والإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)
حقق البنك قيمة اقتصادية بلغت 1.57 مليار ريال قطري، واستثمر أكثر من 22 مليون ريال قطري في المبادرات المجتمعية، وحافظ على صفر حالات فساد، وحققت تغطية كاملة بنسبة 100% في برامج التدريب على مكافحة الفساد، واستمر في برامج تطوير وتدريب الموظفين.	الأثر الاجتماعي وتطوير القوى العاملة والاستثمار المجتمعي

## التحول الرقمي

تتوافق أجندة التحول الرقمي للبنك الأهلي بشكل وثيق مع أولويات رؤية قطر الوطنية 2030، من خلال دعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة عبر الابتكار، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير بنية تحتية رقمية مرنة.

## محاور النسجم الرئيسية:

مجال التركيز	المواءمة مع الرؤية الوطنية
الابتكار والتكنولوجيا	تنفيذ برنامج تحوّل على مستوى المؤسسة يركّز على منصات الخدمات المصرفية الرقمية من الجيل القادم، بما يدعم تحوّل قطر نحو اقتصاد قائم على المعرفة ومدفوع بالابتكار.
الخدمات الموجهة للعملاء	تطوير قنوات رقمية متكاملة توّفر تجارب مصرفية سلسة وآمنة ومخصّصة، بما يعزّز جودة الخدمات وسهولة الوصول إليها، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.
الكفاءة التشغيلية والأتمتة	يسهم تحديث الأنظمة الأساسية، ورقمنة سير العمل، والأتمتة الذكية في دعم عمليات أكثر كفاءة ومرونة وقابلية للتوسع، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية المرتبطة بالابتكار وتعزيز كفاءة المؤسسات.
الابتكار القائم على البيانات والمرونة	توظيف تحليلات البيانات، وقدرات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز أطر الأمن السيبراني، بما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة، ويعزّز المرونة التشغيلية، ويساهم في تطوير بنية تحتية رقمية مستدامة.

## إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي

يقوم إطار إدارة المخاطر الشامل لدى البنك الأهلي بدور محوري في الحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز المرونة التشغيلية، وضمان الامتثال التنظيمي على مستوى البنك. وبما يتماشى بشكل وثيق مع متطلبات مصرف قطر المركزي، يواصل هذا الإطار تطوّره من خلال دمج مجالات المخاطر الناشئة، بما في ذلك مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، والمخاطر الرقمية، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، ومخاطر الأطراف الثالثة.

## محاور النسجم الرئيسية:

مجالات الأولوية في إدارة المخاطر	نهج البنك الأهلي
دمج المخاطر المؤسسية والمواءمة التنظيمية	يتم تدريجيًا دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) للبنك، مع تكامل المخاطر المتعلقة بـ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر مجالات الائتمان، والسوق، والتشغيل، واستمرارية الأعمال، والمناخ، والأمن السيبراني، لتعزيز حوكمة المخاطر بشكل عام وضمان التوافق مع التوقعات التنظيمية المتطورة.
حوكمة مخاطر التكنولوجيا والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي	يحافظ البنك على إطار منظم لإدارة المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والذكاء الاصطناعي، يشمل مراقبة الحوادث التقنية في الوقت الفعلي، وبروتوكولات تصعيد محددة، والموافقات التنظيمية على أنظمة الذكاء الاصطناعي، لضمان نشر التكنولوجيا بشكل آمن ومسؤول.
الإشراف على مخاطر الأطراف الثالثة والمخاطر التشغيلية	يتم إجراء العناية الواجبة الشاملة وتقييم المخاطر للموردين قبل الانضمام إلى شركاء الأطراف الثالثة، مع تقييم الجوانب المتعلقة بالأمن السيبراني، والمرونة التشغيلية، والتعرض القانوني، والامتثال التنظيمي، بهدف الحفاظ على نزاهة العمليات التشغيلية.

## قطاعات الأعمال في انسجام مع الرؤية الوطنية

تتوافق قطاعات الأعمال الأساسية في البنك الأهلي مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، من خلال دعم التنوع الاقتصادي، والشمول المالي، والربط مع الأسواق العالمية. وبفضل نموذج التشغيل المتكامل، يسعى البنك إلى المساهمة في الأولويات الوطنية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، معزّزًا دوره كشريك مالي موثوق في مسيرة التنمية المستمرة لدولة قطر.

## محاور النسجم الرئيسية:

قطاع الأعمال	مجال التركيز	المواءمة مع الرؤية الوطنية
الخبزينة والخدمات المصرفية الدولية	الترباط العالمي وتطوير سوق رأس المال	يعزز البنك الترابط المالي العالمي من خلال توسيع علاقات المصارف المراسلة والشراكات الدولية، مع دعم تطوير أسواق رأس المال للديون المحلية في قطر عبر إصدارات بارزة تتماشى مع طموحات القطاع المالي الوطني.
الخدمات المصرفية للأفراد	الشمول والرقمنة	يعزّز البنك الشمول المالي وسهولة الوصول إلى الخدمات من خلال منصات الخدمات المصرفية الرقمية الموجهة للعملاء، وتوسيع البنية التحتية للخدمات الذاتية، وتقديم منتجات التجزئة المبتكرة، بما يدعم تحسين جودة الحياة وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية.
الخدمات المصرفية للشركات	تنمية القطاع الخاص	يدعم البنك التنوع الاقتصادي في قطر من خلال تمويل قطاعات البنية التحتية والطاقة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاعات غير الهيدروكربونية.
الخدمات المصرفية الخاصة والاستشارات	تحقيق الثروة وتسهيل الوصول إلى الاستثمارات	يتيح البنك تحقيق الثروة على المدى الطويل من خلال حلول استثمارية متنوعة، والوصول إلى الأسواق العالمية، وخدمات استشارية متخصصة، بما يدعم نضج القطاع المالي ويعزز ثقة المستثمرين.

تُجسّد هذه الأولويات الاستراتيجية مجتمعة التزام البنك الأهلي بالعمل بما يتماشى مع أجندة التنمية طويلة الأجل لدولة قطر، مع تقديم قيمة مستدامة للعملاء وأصحاب المصلحة والاقتصاد بشكل عام.

# تحويل البنك نحو الرقمنة

## الابتكار في صميم التحوّل

يشكّل الابتكار ركيزة أساسية في استراتيجية البنك الأهلي، في ظل تسارع وتيرة تحوّل نحو مؤسسة رقمية متكاملة وجاهزة للمستقبل. وخلال عام 2025، أطلق البنك برنامج تحول شامل على مستوى المؤسسة، يهدف إلى إعادة تشكيل كيفية تقديم الخدمات للعملاء، وتمكين الموظفين، وتعزيز كفاءة العمليات عبر مختلف الإدارات.

ولا يقتصر هذا التحوّل على المنصات التكنولوجية فحسب، بل يشمل جميع وحدات الأعمال والوظائف الداعمة، بما في ذلك إدارة المخاطر، والامتثال، والمالية، والتدقيق، والفرق التشغيلية، مما ينعكس على أسلوب تقديم الخدمات وإدارة العمليات على مستوى البنك ككل. ويعكس هذا البرنامج توجّهًا نحو بناء منظومة رقمية متكاملة، تُمكن من تعزيز كفاءة العمليات، وتسريع اتخاذ القرار، والارتقاء بتجربة العملاء عبر مختلف أقسام البنك.

ويرتكز هذا التحوّل على ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية تفود مجتمعة الابتكار، وترفع الكفاءة التشغيلية، وتعزّز القدرات المصرفية المدعومة رقميًا.

## الركيزة الأولى

### قنوات العملاء من الجيل القادم

أطلق البنك الأهلي برنامج تحول شامل لقنواته الرقمية الموجهة للعملاء، مع التركيز على الابتكار وتعزيز التجارب الرقمية عبر منصات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد.

وقد قام البنك بتعيين أحد أبرز المزدوجين العالميين لحلول الخدمات المصرفية الرقمية للشركات لتنفيذ منصة رقمية متطورة من الجيل القادم، ومن المتوقع إطلاقها بحلول منتصف عام 2026. وتعتمد هذه المنصة على بنية مصرفية حديثة قائمة على المنصات، حيث ستوفّر تجربة رقمية عالمية المستوى لعملاء الشركات عبر خدمات الحسابات، والمحفوعات، وتمويل التجارة، وإدارة الخزينة. كما ستدعم المنصة معالجة المعاملات في الوقت الفعلي، وتعزيز أطر الأمان، وتقديم واجهات رقمية سهلة الاستخدام مصممة لتلبية متطلبات الخدمات المصرفية المعقّدة للشركات.

وبالتوازي مع ذلك، يواصل البنك تنفيذ خطته لتطوير منصته الرقمية للخدمات المصرفية للأفراد، مع مقارنة الحل الجديد بأبرز المنصات الرقمية العالمية. وستوفّر المنصة المطوّرة قدرات متكاملة للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت، إلى جانب دعم منظومة رقمية أوسع تهدف إلى تقديم تجارب مصرفية سلسة وأمنة ومخصّصة للعملاء.

## الركيزة الثانية

### الرقمنة الداخلية والتمتة الذكية

يقوم البنك الأهلي بتنفيذ برنامج شامل للرقمنة الداخلية والتمتة الذكية بهدف تحويل العمليات التشغيلية وتمكين تقديم الخدمات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان.

وتشمل هذه المبادرة تحديث الأنظمة الأساسية، ورقمنة سير العمل، وأتمتة العمليات التشغيلية عبر مختلف وحدات الأعمال والوظائف الداعمة. ومن خلال دمج الأتمتة الذكية في العمليات المصرفية الرئيسية، يسعى البنك إلى تقليل التدخل اليدوي، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز أطر الحوكمة والرقابة.

وتسهم هذه المبادرات في تعزيز التعاون بين الإدارات، وتسريع عملية اتخاذ القرار، وإيجاد نموذج تشغيلي أكثر مرونة وقابلية للتوسع، بما يدعم التميّز التشغيلي وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

## الركيزة الثالثة

### تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي

تشكّل البيانات والتحليلات المتقدمة ركيزة محورية في استراتيجية التحوّل لدى البنك الأهلي. وقد أطلق البنك تطوير قدراته في مجال تحليلات البيانات على مستوى المؤسسة، إلى جانب أطر عمل للذكاء الاصطناعي، بما يدعم الابتكار عبر العمليات الداخلية والخدمات الرقمية الموجهة للعملاء.

ومن خلال الاستفادة من البيانات الناتجة عن القنوات الرقمية والعمليات المؤتمتة، يعمل البنك على بناء قدرات في مجالات التحليلات التنبؤية، وذكاء المخاطر، ورؤى العملاء. ومن شأن هذه المبادرات دعم تطوير قدرات مصرفية قائمة على الذكاء الاصطناعي، بما يمكّن من اتخاذ قرارات أكثر ذكاءً، وتحسين إدارة المخاطر، وتقديم تجارب مصرفية رقمية أكثر تخصيصًا.

كما يتيح دمج تحليلات البيانات والحكاء الاصطناعي تعزيز الأتمتة الذكية ودفع الابتكار القائم على البيانات عبر المنصات الرقمية للبنك.

### التحول المؤسسي وتعزيز القدرات التكنولوجية

لدعم هذا التحول على مستوى المؤسسة، أجرى البنك الأهلي إعادة هيكلة شاملة لوظائف التكنولوجيا والخدمات الرقمية. كما قام البنك باستقطاب كوادر متخصصة تجمع بين الخبرات التقنية والوظيفية، إلى جانب إنشاء فرق مخصصة لبرنامج التحول المؤسسي لديها اتصال مباشر مع الإدارة العليا.

وفي الوقت ذاته، عزز البنك إطار حوكمة أمن المعلومات، من خلال استحداث أدوار قيادية متخصصة وتعزيز الرقابة على الأمن السيبراني، بما يضمن حماية البيانات، ومرونة الأنظمة، والامتثال التنظيمي في صميم استراتيجيته الرقمية.

### تقديم الابتكار من خلال التكنولوجيا

وخلال العام، نجح البنك الأهلي في تنفيذ أكثر من 20 مبادرة تكنولوجية، شملت تعزيز القدرات الرقمية، وتحديث الأنظمة، وتطبيق المتطلبات التنظيمية، وتحسينات في مجال الأمن السيبراني عبر البنية التحتية التكنولوجية للبنك. وتمثل هذه المبادرات محطات مهمة في مسيرة التحول الرقمي للبنك، وتعكس التزامه المستمر بالابتكار وتحديث البنية التكنولوجية.

### مستقبل يركز على الرقمية بالمرتبة الأولى

يمثل برنامج التحول لدى البنك الأهلي مسيرة متعددة السنوات تركز على الابتكار، وتحديث العمليات، والتميز الرقمي. ومن خلال الجمع بين منصات الجيل القادم، والأتمتة الذكية، وقدرات البيانات المتقدمة، يسعى البنك لترسيخ مكانته كأحد أبرز البنوك الرقمية أولاً في المنطقة.

ومن خلال الاستثمار المستمر في الابتكار والتكنولوجيا والكفاءات، يواصل البنك الأهلي تعزيز منظومته الرقمية، مع تقديم خدمات مصرفية آمنة، سلسلة، ومتمحورة حول العملاء، بما يدعم التطور الرقمي المستمر للقطاع المالي في دولة قطر.



# إدارة المخاطر الاستراتيجية

تُسلط هذه الفقرة الضوء على مجالات مخاطر مُحدّدة، تتوافق بشكل وثيق مع الاتجاه الاستراتيجي للبنك الأهلي، والتي تُعتبر عوامل تمكينية حاسمة لتحقيق أهداف البنك طويلة الأمد. تعزز هذه المجالات التزامنا باتخاذ القرارات الاستراتيجية والواعية للمخاطر، وتلعب دوراً أساسياً في دفع النمو المستدام، وضمان الامتثال التنظيمي، والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة.

على وجه التحديد، تدعم هذه المجالات الركائز الاستراتيجية الأساسية مثل التحول الرقمي، الاستدامة، والمرونة التشغيلية، مما يمكّن البنك من التعامل بمرونة وثقة مع بيئة أخطار متزايدة التعقيد والديناميكية.

يُمكن الاطلاع في هذا التقرير على نظرة أكثر تفصيلاً حول إطار إدارة المخاطر الشامل للبنك في القسم (6) الحوكمة، والمخاطر والامتثال (GRC).

## إدارة مخاطر الأطراف الثالثة

تُدار مخاطر الأطراف الثالثة كجزء لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر التوسع للبنك. قبل التعامل مع أي مورد، تُجرى عمليات تحقق دقيقة وشاملة لتقييم الأبعاد الرئيسية للمخاطر، بما في ذلك الأمن السيبراني، والاستقرار التشغيلي، والمخاطر القانونية، والامتثال التنظيمي، ومدى التأثير على السمعة. يضمن هذا النهج الاستباقي أن تدعم الشراكات نزاهة العمليات وأولويات البنك الاستراتيجية، مع الالتزام الكامل بالمعايير الداخلية والتنظيمية.

## إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

تُدمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) تدريجياً ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية للبنك الأهلي. ويعمل البنك حالياً على دمج المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية عبر مجالات المخاطر القائمة، كالثمن، والسوق، والتشغيل، واستمرارية الأعمال، والمناخ، والأمن السيبراني، وذلك لتعزيز نهج إدارة المخاطر الشامل وضمان التوافق مع التوقعات التنظيمية المتطورة والأولويات الاستراتيجية.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول نهج البنك في إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك هيكل الحوكمة، والمنهجيات، والتقدم المحرز في التنفيذ، ضمن تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية لعام 2025 وتقرير حوكمة الشركات لعام 2025 للبنك الأهلي.

## إدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات (ICT)

حدّد البنك الأهلي أدواتاً ومسؤوليات واضحة لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر جميع القطاعات. ويستفيد البنك من آليات الإبلاغ الفوري عن الحوادث التقنية لضمان التصعيد في الوقت المناسب، وتقييم الأثر، والاستجابة السريعة. تُسهّم المراقبة والإشراف المنتظمين من قبل الإدارة العليا بدعم بنية تحتية رقمية مرنة، ومتماشية مع أفضل الممارسات الصناعية والمتطلبات التنظيمية.

## إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي (AI)

تخضع الحلول المدفوعة بالذكاء الاصطناعي لإجراءات إدارة مخاطر منظمة، وذلك وفقاً لتوجيهات وموافقات مصرف قطر المركزي، والتي تتضمن تقييماً شاملاً وأهمية اخضاعها لاختبارات قبل نشرها. نضمن بذلك توافق أي تطبيق ذكاء اصطناعي (يُطرح داخل بيئة البنك) مع مستوى قبول المخاطر العام، والامتثال للإرشادات التنظيمية. تُقيّم مخاطر الذكاء الاصطناعي - سواء المتعلقة بنزاهة البيانات، أو الاستخدام الأخلاقي، أو الاعتماد التشغيلي - بشكل منهجي لدعم الابتكار المسؤول والأداء المستدام.

# التدقيق الداخلي

## ضمان استراتيجي ورؤية مستقبلية

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث في البنك، ولها دورًا حيويًا في ضمان الشفافية والكفاءة وإدارة المخاطر داخل المؤسسة. على مدار العام الماضي، نفذ فريق التدقيق الداخلي مبادرات استراتيجية لتعزيز الحوكمة، وتحسين الامتثال، ورفع الفعالية وكفاءة العمليات التشغيلية، وتحسين جودة التقارير. يستعرض هذا التقرير الإنجازات الرئيسية ويحدد خطة العمل الاستراتيجية للسنة القادمة.

### إنجازات رئيسية ومبادرات استراتيجية

#### 1. إرساء إطار تدقيق ديناميكي مبني على تقييم المخاطر

- إجراء تقييمات شاملة للمخاطر، ومواءمة خطط التدقيق مع الأولويات التنظيمية المتغيرة.
- تقديم نموذج تقييم مخاطر ديناميكي يتماشى مع نهج الرقابة القائمة على المخاطر (RBS)، يُمكن من الحد وتخفيف المخاطر الناشئة.

#### 2. تسريع التحول الرقمي وتحليل البيانات في التدقيق

- طرح أدوات تدقيق مؤتمتة لتعزيز الكفاءة وتقليل الجهود اليدوية.
- دمج تحليلات البيانات لتحسين الكشف عن الخلل، ومؤشرات الاحتيال، وعدم الكفاءة في العمليات، عبر وحدات البنك.

#### 3. تعزيز الحوكمة وثقافة الامتثال

- تعزيز آليات المراقبة لضمان التوافق مع التوقعات التنظيمية والسياسات الداخلية.
- تقديم الدعم الاستشاري للوحدات التشغيلية لتعزيز أفضل ممارسات الحوكمة وتحسين الضوابط الداخلية.

#### 4. تعزيز المشاركة والوعي بالمخاطر

- الحفاظ على تواصل مستمر قائم على القيمة مع الإدارة العليا ولجنة التدقيق لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- تسهيل جلسات توعية عبر الأقسام لتعزيز فهم الضوابط الداخلية وإدارة مخاطر المؤسسة.

#### 5. تحسين العمليات وزيادة الربحية

- تحديد الفرص لتحسين الربحية من خلال تحسين كفاءة التكاليف وأطر الاعتراف بالإيرادات.
- التوصية بإعادة تصميم العمليات لتقليل المخاطر التشغيلية ورفع الكفاءة عبر الوظائف الحيوية.

#### 6. الحصول على اعتماد الجودة العام (General Conformance) من معهد مدققي الحسابات (IAA).

- في السنوات السابقة، حقق قسم التدقيق الداخلي إنجازًا مهمًا بحصوله على اعتماد ضمان جودة التوافق العام من معهد مدققي الحسابات (IAA). يعكس هذا الإنجاز التزام القسم بأعلى معايير المهنية، وضمن الامتثال للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (IAA Standards)، وتحسين جودة وفعالية التدقيق بشكل مستمر.
- يُعزز هذا الاعتراف التزام القسم بتقديم خدمات ضمان واستشارات مستقلة وموضوعية تضيف قيمة للمؤسسة.

### الأولويات الاستراتيجية لعام 2025 وما بعده

#### 1. تعزيز تكامل التدقيق المدعوم بالتكنولوجيا

- توسيع استخدام تقنيات ونماذج الذكاء الاصطناعي (AI) في دورات التدقيق.
- تعزيز عمليات تدقيق الأمن السيبراني لحماية الأصول الرقمية.

#### 2. توسيع نطاق التدقيق والضمان الاستراتيجي

- زيادة نطاق التدقيق ليشمل المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)، واعتماد الأطراف الثالثة، والتهديدات التشغيلية الناشئة.
- إجراء تدقيقات متعدّدة الوظائف لتحقيق تحسينات شاملة في المؤسسة، وفهم الترابط بين المخاطر، وضمان استمرارية الأعمال.

#### 3. الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفي

- رفع مهارات موظفي التدقيق الداخلي من خلال الحصول على شهادات معترف بها عالميًا وبرامج تدريب مخصصة.
- تعزيز مهارات فريق التدقيق الداخلي عبر شهادات متقدمة وبرامج تدريبية.
- خلق بيئة تشارك معرفية تُعزز المرونة، والابتكار، وثقافة تدقيق قوية.

#### 4. تحسين التقارير والتعاون الخارجي

- تحديث أنظمة التقارير لدعم مزيد من الشفافية، وقابلية التتبع، والتواصل المبني على البيانات والرؤى.
- تحسين أنظمة تقارير التدقيق لتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تعميق التعاون مع المدققين الخارجيين وأصحاب المصلحة التنظيميين لدعم حوكمة المخاطر المتكاملة.

تلتزم إدارة التدقيق الداخلي بتقديم مهام استشارية وتدريبية مستقلة وموضوعية، تُسهم في خلق قيمة استراتيجية وتنمية مستدامة. ومن خلال تبني الابتكار، وتوسيع نطاق التدقيق، وتعزيز إدارة المخاطر، وتعزيز ثقافة تطوير القدرات المهنية المستمرة، سيستمر القطاع في لعب دور حيوي في تعزيز نظام الحوكمة في البنك الأهلي ودعم المرونة طويلة الأمد.



# الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

## دمج الاستدامة في الاستراتيجية

تزداد أهمية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) كعنصر محوري في تعزيز المرونة الطويلة الأمد للمؤسسات المالية. وفي عام 2025، واصل البنك الأهلي تعزيز إطار الاستدامة من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن هيكل الحوكمة، وعمليات الائتمان، والممارسات التشغيلية.

وفي هذا السياق، اعتمد مجلس الإدارة خارطة طريق للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة تمتد لأربع سنوات (2025-2028)، وتهدف إلى تعزيز الحوكمة البيئية والاجتماعية، وتطوير قدرات إدارة مخاطر التغير المناخي، وتعزيز نطاق مبادرات التمويل المستدام، وتحسين مستويات الشفافية في الإفصاح عن الاستدامة.

وتدعم هذه الاستراتيجية التزام البنك بالنمو المسؤول، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 ويواكب التطور المستمر في معايير وأطر الاستدامة المحلية والعالمية.

ولمزيد من التفاصيل حول أداء البنك في مجال الاستدامة، يرجى الرجوع إلى تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للبنك الأهلي لعام 2025.

## الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

ترتكز حوكمة الاستدامة على مستوي مجلس الإدارة، الذي يتولى الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ويعزز دمج اعتبارات الاستدامة في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ويتم تقديم الإشراف التنفيذي من خلال لجنة الاستدامة على مستوى الإدارة العليا، والتي تتولى متابعة تنفيذ مبادرات الممارسات البيئية والاجتماعية وضمان مواءمتها مع الأولويات الاستراتيجية للبنك.

أما على المستوى التشغيلي، فتتم إدارة التنسيق من خلال وحدة الاستدامة المتخصصة، مدعومة بفريق عمل متعدد الوظائف يضم ممثلين من الإدارات الرئيسية، بما في ذلك إدارة المخاطر، والامتثال، والخزينة، ووحدات الأعمال، ويسهم هذا الهيكل في ضمان دمج اعتبارات الاستدامة بشكل منهجي عبر مختلف أنشطة البنك.

ويعتمد البنك إطار «خطوط الدفاع الثلاثة» لإدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة، وذلك على النحو التالي:

- **الخط الأول:** تقوم وحدات الأعمال بدمج اعتبارات الاستدامة ضمن إجراءات انضمام العملاء وتقييم الجدارة الائتمانية.
- **الخط الثاني:** تتولى وظائف المخاطر والامتثال مراجعة دمج الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة بشكل مستقل ومراقبة مدى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.
- **الخط الثالث:** توفر إدارة التدقيق الداخلي تأكيداً مستقلاً بشأن فعالية حوكمة الاستدامة والضوابط المرتبطة بها.

## استراتيجية الاستدامة (ESG) وإدارة المخاطر

تماشياً مع التزام البنك بالحوكمة المستدامة، أجرى البنك الأهلي تقييماً شاملاً للأهمية النسبية لموضوعات الاستدامة، بما يتماشى مع معايير الإفصاح عن الاستدامة (IFRS S1 and S2) الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية التابع لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير SASB الخاصة بالقطاع المصرفي. وقد حدّد هذا التقييم ستة محاور ذات أولوية ترتبط بملف المخاطر لدى البنك، وهي:

- الحوكمة، والأخلاقيات، والامتثال.
- إدارة المخاطر.
- التحوّل الرقمي والحكاء الاصطناعي.
- خصوصية البيانات والأمن السيبراني.
- التغير المناخي.
- التمويل المستدام.

وتوجّه هذه المحاور دمج اعتبارات الاستدامة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية وعمليات التخطيط الاستراتيجي للبنك (لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقرير الاستدامة للبنك الأهلي لعام 2025).



## مخاطر المناخ والأداء البيئي

بدعم من شركة إس أند بي جلوبال، أجرى البنك الأهلي تقييماً لمخاطر الاستدامة لأكثر من 30 انكشافاً ائتمانياً لديه، إلى جانب تحليل سيناريوهات المناخ باستخدام مسارات شبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، وذلك لتقييم التأثيرات المحتملة لمخاطر التحول والمخاطر المناخية المادية على الأداء المالي للمقرضين ومرونة المحفظة.

وتشير نتائج التحليل إلى أن مخاطر الاستدامة والمناخ لا تُعد جوهرية حالياً على مستوى المحفظة الإجمالية، رغم وجود تفاوت في مستويات التعرض بين القطاعات. ويتم بشكل تدريجي دمج هذه الرؤى ضمن عمليات مراقبة الائتمان، وإطار الرغبة في المخاطر، وممارسات إدارة المحافظ.

وفي خطوة مهمة نحو تعزيز الإفصاح في مجال الاستدامة، أُنجز البنك الأهلي أول جرد للانبعاثات الكربونية في عام 2025، حيث تم قياس الانبعاثات التشغيلية والموولة للنطاق الأول، والنطاق الثاني، والنطاق الثالث. وقد تركزت الانبعاثات الممولة بشكل رئيسي في محفظة القروض ومحفظة الديون السيادية للبنك، كما هو موضح في الجدول أدناه. وأسهم ذلك في وضع أول خط أساس للانبعاثات لدى البنك، لدعم مراقبة مخاطر المناخ، والتخطيط لخفض الانبعاثات مستقبلاً، وتعزيز الإفصاح عن الاستدامة.

## الانبعاثات التشغيلية

فئة الانبعاثات	2025 (tCO2e)
النطاق 1	257.9
النطاق 2	2,312.4
النطاق 3	4,656.1
إجمالي الانبعاثات التشغيلية	7,226.4

## الانبعاثات الممولة

قطاع المحفظة	2025 (tCO2e)
محفظة القروض	1.67 مليون
التعرضات السيادية	1.01 مليون
محفظة الدخل الثابت	366,723
محفظة الأسهم	3,647

## الخطوات التأسيسية في التمويل المستدام

في عام 2025، اتخذ البنك الأهلي خطوات أولية لكنها هادفة في تعزيز أجندة التمويل المستدام، من خلال تطوير مسودة إطار للتمويل المستدام وإجراء تقييم أولي للاستثمارات المستدامة.

- تم تصنيف نحو 12% من محفظة استثمارات البنك، بما في ذلك الأسهم وأدوات الدين، ضمن الاستثمارات المستدامة؛
- تم تخصيص ما يقارب 4% من محفظة الديون السيادية للاستثمار في السندات الخضراء.

وتمثل هذه المستويات الأولية من التعرضات خطوة مهمة نحو تعزيز دمج مبادئ الاستدامة ضمن نهج الاستثمار لدى البنك، كما تدعم تطوير منتجات وأطر التمويل المستدام مستقبلاً.

## الخدمات المصرفية المسؤولة والأثر الاجتماعي

يدرك بنك الأهلي دوره في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة، بصفته مؤسسة مالية تخدم الأفراد والشركات والمجتمعات في مختلف أنحاء قطر.

وخلال فترة التقرير، حقق البنك قيمة اقتصادية مباشرة بلغت 1.57 مليار ريال قطري، مساهماً في دعم التوظيف، والاستثمار المجتمعي، والاقتصاد الوطني بشكل عام.

كما يواصل البنك تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشرائح العملاء غير المخدومة بشكل كافٍ. ومن خلال مشاركته في المبادرات الوطنية مثل منصة «تمكين» التابعة لبنك قطر للتنمية، يدعم البنك ريادة الأعمال وتطوير القطاع الخاص.

ويظل الاستثمار في رأس المال البشري أولوية رئيسية، حيث نُفذ البنك خلال عام 2025 برامج تدريب واسعة النطاق للموظفين، وحافظ على نسبة قوية من التقطير، وحقق تغطية كاملة لبرامج التدريب على مكافحة الفساد على مستوى الفروع العاملة.



## التطلعات المستقبلية

شكّل عام 2025 الأساس لرحلة تحول البنك الأهلي في مجال الاستدامة. حيث أصبحت هياكل الحوكمة، والقدرات التحليلية، وأطر التقارير في مكانها لدعم الدمج المنهجي للممارسات البيئية والاجتماعية عبر مختلف عمليات البنك.

وبالنظر إلى المستقبل، سيركّز البنك على:

- استكمال إطار التمويل المستدام.
- تعزيز دمج اعتبارات الاستدامة ضمن عمليات الائتمان وتقييم المخاطر.
- توسيع نطاق تحليل مخاطر المناخ وتعزيز قدرات البيانات.
- تطوير مسارات خفض الانبعاثات على مستوى المحفظة.
- تعزيز المواءمة مع معايير الإفصاح عن الاستدامة الصادرة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ومن خلال هذه المبادرات، يهدف البنك الأهلي إلى تعزيز مرونة المحفظة، ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية طويلة الأجل لدولة قطر.

# تمكين رأس مالنا البشري

رسالة من

## رئيس إدارة الموارد البشرية

يوصل البنك الأهلي التركيز بشكل كبير على موظفيه باعتباره الأساس الذي يقوم عليه نمو البنك. وتركز استراتيجية الموارد البشرية على عدة أولويات رئيسية تشمل تخطيط القوى العاملة، التقطير، التدريب، الاحتفاظ بالمواهب، والتنوع. يعمل الموظفون معًا لدعم أهداف البنك. كما تواصل إدارة الموارد البشرية التزامها بتطوير رأس المال البشري من خلال الاستثمار المستمر في التدريب وتعزيز المشاركة في مبادرات تطوير المهارات، التي تمكن الموظفين وتتماشى مع رؤية قطر الوطنية.

وكجزء من مسيرة النمو والتحديث الأوسع للبنك، تعمل إدارة الموارد البشرية بنشاط على تعزيز التحول الرقمي. حيث أصبحت الأتمتة عنصراً أساسياً في تحسين الخدمات والعمليات الداخلية مثل التوظيف، ونظام الحضور، والخدمات الذاتية للموظفين. ومن خلال التوافق مع المسار الرقمي للبنك، تركز الموارد البشرية على زيادة الكفاءة وتعزيز الشفافية وتقديم تجربة سلسلة للموظف.



ساره أحمد فخرو  
رئيس إدارة الموارد البشرية

## التوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لبورصة قطر (QSE ESG KPIs)

أهداف التنمية المستدامة المتأثرة	مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لبورصة قطر
<b>الهدف 3</b> الصحة الجيدة والرفاه	عدد الموظفون بدوام كامل
<b>الهدف 4</b> التعليم الجيد	مزايا الموظفين
<b>الهدف 5</b> المساواة بين الجنسين	معدل الدوران الوظيفي
<b>الهدف 8</b> العمل اللائق والنمو الاقتصادي	ساعات تدريب الموظفين
<b>الهدف 10</b> الحّد من أوجه عدم المساواة	الصحة
	معدل الإصابات
	سياسة حقوق الإنسان
	انتهاكات حقوق الإنسان
	عمالة الأطفال والعمل القسري
	نسبة النساء في القوى العاملة

## الأولويات الاستراتيجية

تتوافق استراتيجية رأس المال البشري في البنك الأهلي بشكل وثيق مع أجندة النمو الشاملة ومبادرات التحول في البنك. وتشمل الركائز الرئيسية: التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، التقطير المستمر، التعلم والتطوير، الاحتفاظ بالمواهب، تنوع بيئة العمل، وإدارة التغيير. وترتكز هذه الأولويات إيماناً بالبنك بأن تمكين الموظفين يعد عنصر أساسي لتحقيق النجاح طويل الأمد وتعزيز المرونة المؤسسية.

### ملف القوى العاملة

حتى 31 ديسمبر/كانون الأول من عام 2025، بلغ إجمالي عدد موظفي البنك الأهلي 432 موظفًا، منهم 156 من الإناث و276 من الذكور. يعكس هذا التوزيع حرص البنك على بناء بيئة عمل متنوعة وشاملة تركز على الأداء.

### التفاعل الوظيفي والشمولية

انطلاقاً من إدراك البنك بأن الموظفين المتفاعلين هم في محور النجاح المؤسسي المستدام، جعل البنك من التفاعل الوظيفي أحد أهم محاور استراتيجيته في قسم الموارد البشرية. ويعمل البنك على توفير بيئة يشعر فيها الموظفون بالتقدير والتمكين للنمو، وذلك من خلال الاستثمار في التغذية الراجعة المستمرة، وثقافة مبادرات العمل الشاملة، والبرامج التي تتمحور حول الموظف وتدعم بيئة عمل مزدهرة.

### تطوير المواهب وبناء القدرات

يوصل البنك الأهلي الاستثمار في مجال التدريب والتطوير. حيث أطلق في عام 2025، فرص تعلم متعددة تشمل المنصات الإلكترونية، وورش عمل داخلية، وبرامج تدريب دولية، ودورات تدريبية محلية. شملت المواضيع التدريبية المطروحة: الاعمال المصرفية الأساسية، كشف التزوير، بروتوكولات مكافحة غسل الأموال (AML)، التدريب على مبادئ ESG، وتطوير القيادة. وتظل منصة التعلم الإلكتروني أداة رئيسية في تطوير المهارات، إذ توفر دورات في الأمن السيبراني، والجرائم المالية، وسبل الوقاية من الاحتيال، وإدارة استمرارية الأعمال.

### التقطير

تُعد استراتيجية التقطير ركيزة أساسية في البنك الأهلي في سبيل المواءمة مع التوجهات الوطنية. يلتزم البنك بسياسة تهدف إلى ضمان أن يشكل القطريون أو أبناء القطريين 30% من إجمالي القوى العاملة. وفي عام 2025، بلغت نسبة التقطير 25%، مما يعكس الجهود المستمرة لاستقطاب وتمكين الكفاءات الوطنية.

كما عزز البنك شراكته مع وزارة العمل لتوفير فرص تدريب وتأهيل مهني للمواطنين القطريين. كما قام برعاية برنامج «أهلي المستقبل» بالتعاون مع وزارة العمل، ومؤسسة قطر، ومركز الرؤا للتدريب. وكذلك قام برعاية برنامج «كوادر مالية» بالتعاون مع أكاديمية قطر للمال والأعمال (QFBA)، بهدف تزويد خريجي الجامعات بالمهارات المطلوبة لبناء مسيرة مهنية ناجحة في القطاع المالي. إضافة إلى ذلك، شارك البنك بفاعلية في برنامج «مهنتي، مستقبلي» الذي ينظمه مركز قطر للتطوير بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ووزارة العمل، حيث أتيحت للمشاركين فرصة اكتساب خبرة عملية مباشرة في فروع البنك، إلى جانب تقييم تجربتهم التدريبية.

### التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية

واصل البنك الأهلي عملية رقمنة وظائف الموارد البشرية لتحسين الكفاءة وتجربة المستخدم. وفي عام 2025، قام البنك برقمنة عدد من العمليات، مثل إجراءات بدل التعليم للموظفين، بما يسهم في رفع الكفاءة وتحسين تجربة المستخدم. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك حالياً بالتعاون مع شركة أوراكل على أتمتة عدد من المسارات، مثل التوظيف، والانضمام إلى العمل، وإنهاء الخدمة، من خلال توسيع نطاق نظام إدارة الموارد البشرية (Oracle HRMS) الحالي، وذلك بما يتماشى مع خارطة التحول طويلة الأجل للبنك.

### الحوكمة والتدقيق والامتثال

تماشياً مع التزام البنك بالتميز التشغيلي، واصل تعزيز إطار حوكمة الموارد البشرية من خلال عمليات تدقيق خارجية دقيقة وتحسينات مستمرة في العمليات. وبالاستفادة من نجاح المراجعات التي تم تنفيذها في العام الماضي، تم تعزيز الامتثال للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي، بما في ذلك مجالات الحوسبة السحابية وحماية البيانات، بالإضافة إلى دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) ضمن أطر الامتثال والتدقيق الأساسية. وقد ركزت هذه التقييمات الشاملة على سلامة عمليات الموارد البشرية بشكل متكامل، وتعزيز الضوابط الداخلية المؤتمتة، وأمن أنظمة إدارة رأس المال البشري.

### مؤشرات الأداء واتجاهات القوى العاملة

يعكس تركيز البنك المستمر على بناء بيئة عمل عالية الأداء وشاملة، ذلك من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية التي تم متابعتها خلال السنوات الست الماضية. ويواصل البنك تحقيق تقدم ملموس في تطوير القوى العاملة، ورفاهية الموظفين.

بلغ متوسط ساعات التدريب لكل موظف في 2025 عدد 11 ساعة، مواصلاً اتجاهه التصاعدي بما يُبرز استثمار البنك في التطوير المهني المستمر. ويتماشى ذلك مع استراتيجيتنا العامة الرامية إلى تعزيز ثقافة التعلم، وضمان تزويد الموظفين بالمهارات التي تلبى متطلبات السوق المتغيرة.

بلغ معدل الدوران الوظيفي لدى البنك 17.12% في 2025، وذلك نتيجة قرارات استراتيجية داخلية تقضي بنقل بعض الوظائف إلى إحدى الشركات التابعة للبنك. ويواصل البنك تركيزه على تعزيز تفاعل الموظفين، وتطويرهم المهني، ومبادرات إدارة المواهب، بما يدعم استقرار القوى العاملة والاحتفاظ بها على المدى الطويل.

كما يواصل البنك التزامه بدعم رؤية قطر الوطنية 2030، حيث بلغت نسبة التقطير 25% في عام 2025. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تُمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنةً بعام 2024، إلا أنها مصحوبة بإطلاق برامج ومبادرات جديدة تهدف إلى جذب وتطوير واستبقاء الكفاءات الوطنية لتحقيق أثر طويل الأمد.

في 2025، بلغت نسبة النساء في القوى العاملة %35.87 من إجمالي القوى العاملة في البنك. ويواصل البنك الأهلي دعم التنوع والمساواة بين الجنسين من خلال التوظيف، وبرامج التطوير المهني، والمبادرات في بيئة العمل التي تهدف إلى تعزيز بيئة شاملة.

علوّة على ذلك، يُعدّ عدم تسجيل حالات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أو إصابات في بيئة العمل، سواء للموظفين أو المتعاقدين، مما يعكس قوة الضوابط الداخلية وثقافة السلامة، وبروتوكولات امتثال شاملة ضمن الموارد البشرية. وفي إطار التزامنا بالحوكمة، يواصل البنك تطبيق سياسة حقوق الإنسان بشكل رسمي، مع تقديم تقارير وإفصاحات منتظمة منذ عام 2019.

بشكل عام، تُظهر هذه المؤشرات تقدّمًا ملموسًا في بناء قوى عاملة مرنة، ومتنوعة، وجاهزة للمستقبل. ومن خلال الاستثمار المستمر في التدريب، والاحتفاظ بالمواهب، والتنوع، والرفاهية، يظل البنك الأهلي ملتزمًا برعاية رأس المال البشري كركيزة أساسية للنمو المستدام.

### تقدير الموظفين

يحتفي البنك الأهلي بالتزام موظفيه من خلال مبادرات مثل "جوائز الخدمة الطويلة"، التي تُنظّم سنويًا. وفي عام 2025، كرّم الرئيس التنفيذي السيد حسن الإفرنجي 50 موظفًا من الذين يعملون منذ فترة طويلة - ما بين 5 إلى 30 عامًا - مما يبرز ثقافة الولاء والجودة التي تميز بيئة العمل في البنك الأهلي.

يؤكد البنك الأهلي التزامه المستمر تجاه موظفيه باعتبارهم أهم أصوله. ومن خلال التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، وجهود التقدير القوية، وبرامج التطوير المستمر، والابتكار الرقمي، يواصل البنك تعزيز ثقافة تشجع على التميز والشمول والنمو.

مع تطور المشهد المالي، يُحافظ البنك الأهلي على التزامه ببناء قوة عاملة مرنة ومؤهلة للمستقبل، مجهزة لدفع عجلة الابتكار، والتكيف مع التغيير، والمساهمة الفعالة في تحقيق رؤية البنك طويلة الأمد. ومن خلال مواءمة مبادرات الموارد البشرية مع الأولويات الوطنية وأفضل الممارسات العالمية، يؤكد البنك الأهلي مكانته كجهة عمل مفضلة ومحفزة للتنمية المستدامة في قطر.

مؤشر الأداء الرئيسي	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
متوسط ساعات التحريب لكل موظف	7	3	6	10	12	15	11
معدل الدوران الوظيفي (%)	7	17	9.48	7.85	12	9.25	17.12
رواتب وامتيازات الموظفين (مليون ريال قطري)	154	153	150	151	159	160	180
معدل التقطير (%)	22.7	26.6	26.54	26.4	27.37	26.04	25
عدد الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان (مقدمة ومعالجة)	0	0	0	0	0	0	0
إجمالي الإصابات والحوادث (المتعاقدون)	0	0	0	0	0	0	0
إجمالي الإصابات والحوادث (الموظفون والمتعاقدون)	0	0	0.1	0	0	0	0
إجمالي الإصابات والحوادث (الموظفون)	0	0	0.1	0	0	0	0
إجمالي عدد الموظفين (دوام كامل) (FTE)	418	375	380	382	380	384	432
نسبة النساء في القوى العاملة (%)	33	35	35.26	35.66	35.79	37.23	35.87
الإفصاح والالتزام بسياسة حقوق الإنسان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

# المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: التزامنا تجاه المجتمع

في البنك الأهلي، يمثل التزامنا بأن نكون "في قلب المجتمع" ركيزة أساسية لهويتنا كبنك قطري مملوك بالكامل. وخلال عام 2025، واصلنا تعزيز هذا الالتزام من خلال تنفيذ مجموعة من مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى دعم رفاهية المجتمع، وتعزيز الشمول الاجتماعي، والمساهمة في التنمية المستدامة في قطر. وتعكس جهودنا التزامنا بإحداث أثر ملموس على الأفراد والمجتمعات، مع دعم الأولويات الوطنية.

## التفاعل والدعم المجتمعي

خلال عام 2025، واصل البنك الأهلي دعمه الفعال للمبادرات التي تعزز رفاهية المجتمع وتمكّن الفئات الأضعف في المجتمع من خلال الشراكات مع أبرز الجهات الوطنية.

### • دعم الرفاه الاجتماعي وتنمية المجتمع:

كجزء من التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية، ساهم البنك الأهلي في مبادرات تهدف إلى رعاية المجتمع وتمكين أفرادهم. كما تعاون البنك مع مركز تمكين ورعاية كبار السن "إحسان" لدعم برامج مخصصة لرفاهية وتمكين المواطنين كبار السن، مما يعزز التزامنا بالرعاية المجتمعية الشاملة.

### • دعم مبادرات الأطفال والعائلات:

ادعم البنك الأهلي بالتعاون مع مركز رعاية الأيتام "دريمة" في قطر حملة "دريمة" الرمضانية وبطولة "دريمة" الرمضانية لكرة القدم، وهي مبادرات تهدف إلى تمكين الأطفال الأيتام ودمجهم في المجتمع من خلال الأنشطة الرياضية والمجتمعية.

### • دعم الأشخاص من ذوي الإعاقة:

كما قدّم البنك دعمه للاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة، مساهماً في برامج تعزز المشاركة الرياضية والشمولية للأفراد ذوي الإعاقة، بما يعكس التزامنا وتعزيز إتاحة الفرص المتساوية للجميع.

### • دعم المنظمات المجتمعية والإنسانية:

وشجّع البنك الأهلي دعمه للمنظمات التي تعمل على تعزيز الرفاه الاجتماعي والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساهمات لقطر الخيرية والجمعية القطرية للسرطان، لدعم المبادرات الخيرية وبرامج دعم المجتمع في مختلف أنحاء الدولة.

ومن خلال هذه الشراكات، يواصل البنك الأهلي المساهمة في المبادرات التي تعزز التضامن، وتمكّن الفئات الأضعف في المجتمع، وتقوي التماسك المجتمعي في قطر.

## الاستدامة البيئية والالتزام بالحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)

انطلاقاً من إدراك أهمية التنمية المستدامة، يواصل البنك الأهلي دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن استراتيجيته الأساسية. ويعمل إطار الاستدامة الخاص بنا على توجيه نهج البنك في ممارسة الأعمال بمسؤولية، ورعاية البيئة، وخلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

ومن خلال الاستمرار في تنفيذ خارطة طريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، نهدف إلى تعزيز الشفافية، ودعم النمو الاقتصادي المسؤول، ومواءمة عملياتنا مع المعايير العالمية للاستدامة، مع الإسهام في الأولويات البيئية والاجتماعية لحولة قطر.

## الحوكمة، التحول الرقمي، والأمن السيبراني

تظل الحوكمة القوية وإدارة المخاطر الراسخة محور عمل البنك الأهلي. وخلال عام 2025، واصل البنك تعزيز بنيته التحتية الرقمية وقدراته في مجال الأمن السيبراني لحماية بيانات العملاء وضمان تقديم خدمات مالية آمنة.

ومن خلال الاستثمار في تقنيات البنوك الرقمية المتقدمة وأنظمة الأمن السيبراني، يسعى البنك الأهلي إلى تعزيز المرونة التشغيلية، والتخفيف من مخاطر الاحتيال، وتعزيز ثقة العملاء في الخدمات المصرفية الرقمية. وتعكس هذه المبادرات التزامنا بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة والامتثال التنظيمي.

## تطوير رأس المال البشري

عزز البنك شراكته مع وزارة العمل لتوفير فرص تدريب وتأهيل مهني للمواطنين القطريين. كما قام برعاية برنامج «أهلي المستقبل» بالتعاون مع وزارة العمل، ومؤسسة قطر، ومركز الرواد للتدريب. كما قام برعاية برنامج «كوادر مالية» بالتعاون مع أكاديمية قطر للمال والأعمال (QFBA)، بهدف تزويد خريجي الجامعات بالمهارات المطلوبة لبناء مسيرة مهنية ناجحة في القطاع المالي.

## الالتزام برؤية قطر الوطنية 2030

تظل مبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنك الأهلي متوائمة بشكل وثيق مع ركائز رؤية قطر الوطنية 2030، من خلال دعم التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومن خلال الاستثمارات المستمرة في البرامج المجتمعية، والشراكات الاستراتيجية، والممارسات المؤسسية المسؤولة، يواصل البنك الإسهام في تحقيق الازدهار طويل الأجل والنمو الشامل في دولة قطر. كما يظل البنك الأهلي ملتزماً بأداء دور فاعل في بناء مستقبل مستدام ومرن لحولة قطر.

هوية علامتنا التجارية تجسّد عرصيّ لرمز عريق من إرث قطر، صفة المحار. وكما تحمي الصفة "المحارة"، وتغذيها لتنمو مع الوقت، فإنّ البنك الأهلي يسعى إلى حماية وتنمية ما يملكه عملاؤنا من إمكانيات وقيم مالية.

## مُوجّهون بالمعرفة والوعي

حاضرون بعمق وسبق داخل بيئتنا ومحيطنا. نسعى لتكون مصرّقاً واعياً، يتحلّى بحسّ إنساني، فلقم، يمتلك المعرفة والخبرة ويعمل بصدق. ننظر لعملائنا بشموليّة، نحتفي بالتنوّع ونتخذ بعناية ووعي قرارات أخلاقيّة.

البنك الأهلي  
ahlibank

## ملتزمون بوعودنا

صراحة، وضوح، سهولة في التعامل وسرعة استجابة. هذا ما نحن عليه منذ التأسيس، إيماناً والتزاماً بدورنا المركزي في محيطنا المجتمعي. ويبقى دائماً عملاؤنا هم جوهر كياننا وأولويتنا الدائمة.

## مدفوعون بالإلهام

نحن نسأل، نصغي، ونتصرف بناءً على ما نتعلمه. نقدم منتجات وخدمات تُلبّي بدقة متطلبات بيئة العمل بكل ما فيها من تنوّع وتجديد. نبتكر ونتطور استجابةً لما يطلبه عملاؤنا، نحن دائماً في جھوزية للذهاب إلى أبعد الحدود لخدمتهم وللتطوير من كياننا.

## جهات المسؤولية الاجتماعية



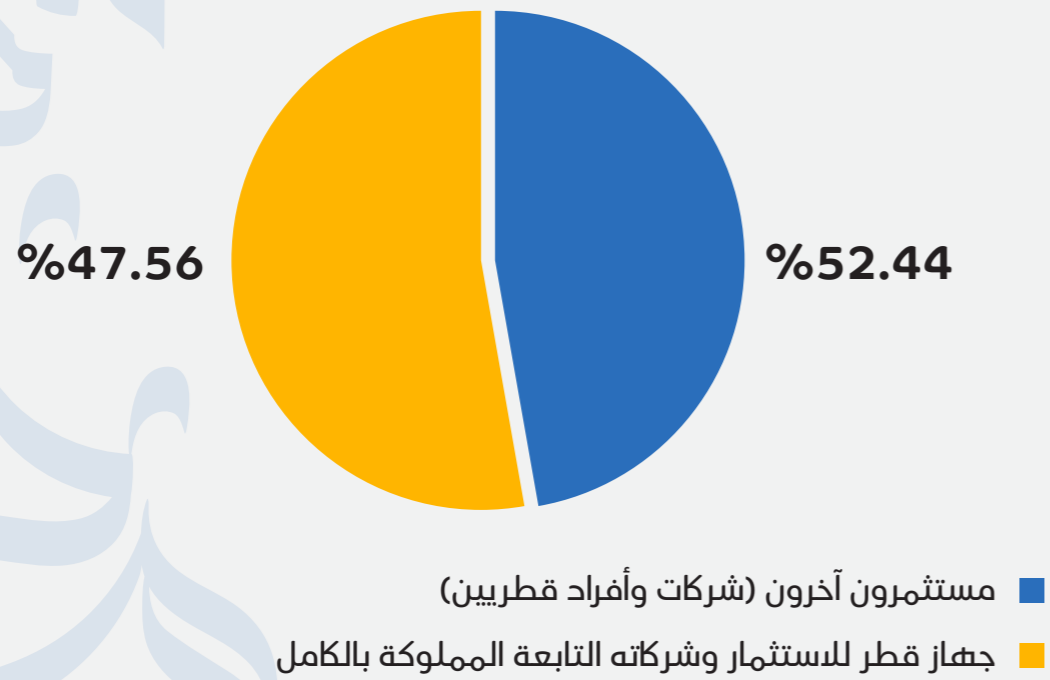
# 04 علاقات المستثمرين وتحليل السوق

يواصل البنك الأهلي التزامه بالحفاظ على أعلى معايير الشفافية، وتعزيز التواصل الفعال مع المساهمين، وتحقيق أداء مالي مرّن. ومن خلال إطار منظم لعلاقات المستثمرين، يسعى البنك إلى ترسيخ الثقة وضمان التوافق مع توقعات المساهمين. ويتناول هذا القسم هيكل المساهمين في البنك الأهلي، والمركز الرأسمالي، وأداء البنك في السوق.

## هيكل المساهمين

يغلب الطابع المحلي على المساهمين في البنك الأهلي، ما يعكس الاندماج العميق للبنك مع الاقتصاد القطري. يمتلك جهاز قطر للاستثمار وشركته التابعة المملوكة بالكامل 47.56% من أسهم البنك، ما يجعله المساهم الأكبر. أما النسبة المتبقية والبالغة 52.44%، فتعود ملكيتها إلى شركات وأفراد قطريين. يتميز هيكل مساهمي البنك الأهلي بقاعدة قوية من المستثمرين الملتزمين على المدى الطويل، ما يعكس الثقة في استراتيجية البنك واستقراره.

### الهيكل الحالي للمستثمرين



## الهيكل الرأسمالي

يحافظ البنك الأهلي على هيكل رأسمالي قوي ومُدار بكفاءة، مما يعكس نهجه المنضبط في الالتزام بالمتطلبات التنظيمية وإدارة رأس المال. واعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، سجّل البنك نسبة كفاية رأس المال (CAR) وفقاً لمعيار "بازل 3"، والتي بلغت 19.6%، وهي نسبة تفوق الحد الأدنى المطلوب تنظيمياً، ما يؤكد على متانة المركز المالي للبنك. يواصل البنك تنويع مصادر التمويل، حيث شهدت استراتيجية تنويع مصادر التمويل وزيادة حصة الديون متوسطة وطويلة الأجل في محفظة التمويل تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. وقد شكّلت الديون المستقرة متوسطة وطويلة الأجل نسبة 7.8% كما في 31 ديسمبر 2025. وتُسهم هذه الاستراتيجية في تعزيز جهود استقرار الميزانية العمومية، وتقليل الاعتماد على التمويل قصير الأجل، مما يتيح للبنك دعم النمو المستدام ضمن بيئة تشغيلية ديناميكية.

## الأداء في السوق

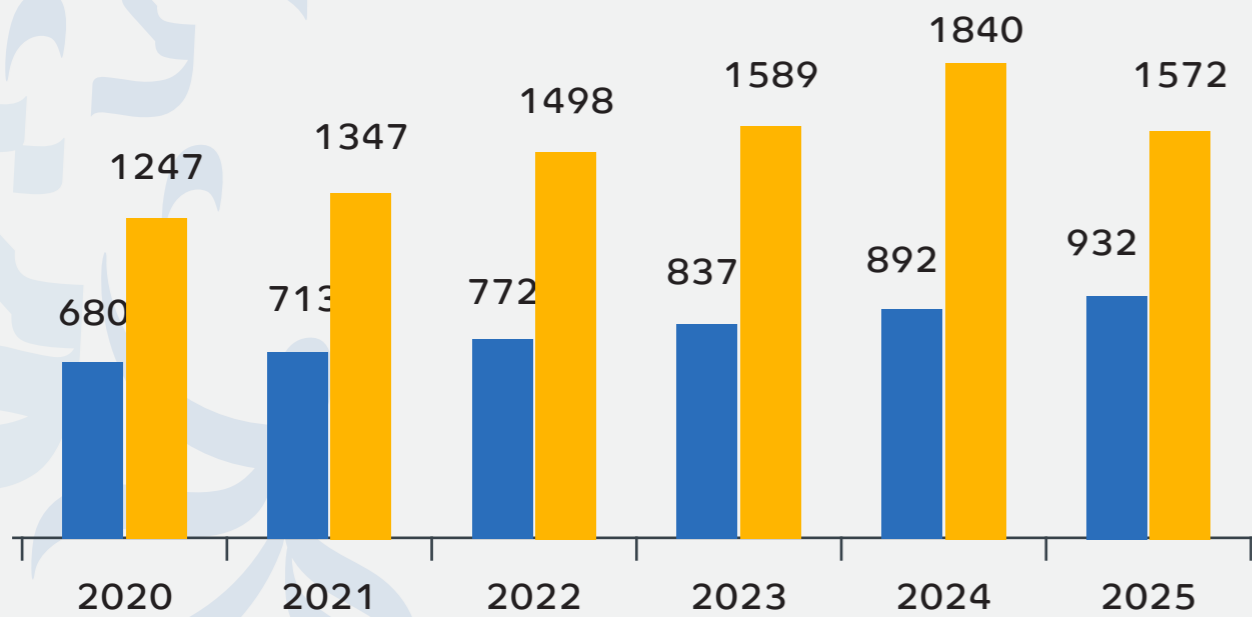
يواصل البنك الأهلي التزامه الراسخ بتقديم قيمة مستدامة لمساهميهِ من خلال تحقيق أرباح ثابتة والتوزيع المستقر للأرباح.

في عام 2025، حقق البنك صافي ربح بلغ 932 مليون ريال قطري، ما يُمثّل زيادة بنسبة 4.6% مقارنةً بـ 892 مليون ريال قطري في عام 2024. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى 0.348 ريال قطري، مقارنةً بـ 0.332 ريال قطري في العام السابق، ما يعكس أداءً تشغيلياً قوياً وإدارةً فعّالة للتكاليف. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت القيمة السوقية للبنك 9.29 مليار ريال قطري. وعلى الرغم من التقلبات الأوسع في السوق، واصل البنك إثبات قدرته على تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين، مسجلاً عائداً إجماليًا لمدة ثلاث سنوات بلغ 12.2%. كما حافظ البنك على توزيع أرباح لكل سهم بقيمة 0.25 ريال قطري، ما يمنح المساهمين عائداً بنسبة 6.7%. وتؤكد هذه الاستثمارية تركيز البنك الأهلي على خلق قيمة مستدامة للمساهمين.

2025		2024		2023		المؤشر
US\$ Million	QAR Million	US\$ Million	QAR Million	US\$ Million	QAR Million	
17,224	62,695	16,371	59,591	16,611	60,464	إجمالي الأصول
10,879	39,599	9,798	35,663	9,548	34,754	إجمالي القروض الصافية
9,618	35,010	8,834	32,154	8,144	29,645	إجمالي ودائع العملاء
2,388	8,691	2,322	8,453	2,265	8,245	إجمالي حقوق الملكية
19.6%		21.2%		21.0%		نسبة كفاية رأس المال (بازل III)
26.4%		21.0%		22.8%		نسبة التكلفة إلى الدخل
12.9%		12.6%		12.2%		العائد على متوسط حقوق الملكية

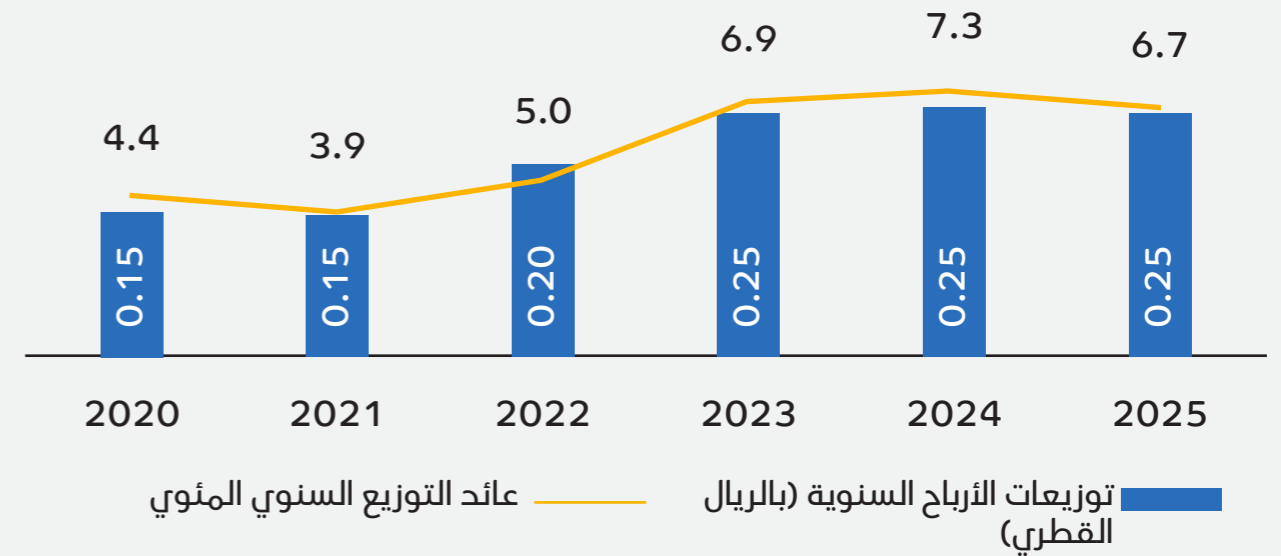
## صافي الربح والدخل التشغيلي

معدل النمو السنوي المركب  
لصافي الأرباح 6.5%



■ صافي الربح (مليون ريال قطري) ■ الدخل التشغيلي (مليون ريال قطري)

## توزيعات الأرباح السنوية وعائد التوزيع



■ توزيعات الأرباح السنوية (بالريال) — عائد التوزيع السنوي المئوي

المؤشر	القيمة
سعر الافتتاح (1 يناير/كانون الثاني 2025)	3.42
سعر الإغلاق (31 ديسمبر/كانون الأول 2025)	3.749
أعلى سعر خلال 52 أسبوعًا	3.99
أدنى سعر خلال 52 أسبوعًا	3.05
نسبة التغير في السعر (YTD)	9.6%
توزيعات الأرباح للسهم الواحد	QAR 0.25
عائد التوزيع النقدي	6.7%

## التصنيفات الائتمانية

يواصل البنك الأهلي الحفاظ على تصنيفات ائتمانية قوية من وكالات التصنيف العالمية الكبرى، مما يعكس متانته المالية، وممارساته السليمة في إدارة المخاطر، وتوجهه المستقبلي المستقر. وقد بقيت تصنيفات البنك دون تغيير خلال عامي 2024 و2025، مما يؤكد استمرار ثقة وكالات التصنيف في الملف المالي للبنك الأهلي ونهجه الإداري المنضبط.

وكالة التصنيف	التصنيف طويل الأجل	التصنيف قصير الأجل	النظرة المستقبلية	ملاحظات إضافية
موديز (MOODY'S)	A2	Prime-1	مستقرة	التقييم الائتماني الأساسي baa3 (BTCA):
فيتش (FITCH RATINGS)	A	F1	مستقرة	تصنيف الجدى: -bbb

يعكس أداء البنك الأهلي عبر مؤشرات الأداء الرئيسية مكانته كمؤسسة مرنة ومُدارة بكفاءة، تُقدّم قيمة مضافة عبر مختلف المجالات. وعلى الرغم من ديناميكية المشهد التنافسي، فإن الأداء المستخدم للبنك في مؤشرات الكفاءة والربحية الرئيسية يؤكد على متانة الأسس المالية التي يستند إليها، وتقدمه المستمر نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية طويلة الأمد.

## أنشطة التواصل مع المستثمرين

يولي البنك الأهلي أهمية كبيرة للتفاعل الحيوي مع مستثمريه من خلال مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والثقة، ومن أبرزها:

- مكالمات ربع سنوية مع المستثمرين: مناقشة مفصلة للنتائج المالية والتحديات الاستراتيجية.
- الاجتماعات العامة السنوية (AGMs): منصات للمساهمين للتفاعل المباشر مع الإدارة ومناقشة القضايا الجوهرية.
- اجتماعات الجمعيات العامة غير العادية: تُعقد عند الحاجة لبحث التطورات الهامة.

وقد فُهمت منصة علاقات المستثمرين التفاعلية لدى البنك الأهلي بهدف تزويد المساهمين والمحللين بالأدوات والموارد اللازمة لمتابعة أداء البنك وتطورات الاستراتيجية. وتتضمن المنصة تحديثات دورية للأخبار، والإفصاحات المالية، ومعلومات شاملة حول الاجتماعات العامة السنوية (AGMs)، والمكالمات الجماعية، بما يضمن توفير المعلومات في الوقت المناسب لأصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، تتيح المنصة أدوات حساب العوائد الاستثمارية لمحاكاة العوائد خلال فترات محددة، لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة. كما تتوفر خيارات الاشتراك بالتحديثات الفورية، لضمان بقاء أصحاب المصلحة على اطلاع دائم بأخر المستجدات. تُجسّد استراتيجية علاقات المستثمرين لدى البنك الأهلي التزامه بتوفير قيمة طويلة الأجل للمساهمين، من خلال الأداء المالي السليم، والإدارة الاستباقية للمخاطر، والأنشطة المستمرة للتواصل الفعال.

# 05 المسؤولية أساسنا تقرير حوكمة الشركات

## جدول المحتويات

64	إطار الحوكمة
67	أعضاء المجلس الإداري
84	الإدارة
89	تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية
90	الرقابة الداخلية على التقارير المالية
92	هيكلية نظام الرقابة الداخلية
95	هيكلية المساهمين
96	الالتزام
98	الهيكل القانوني
100	حوكمة البنك
103	مدققو الحسابات
104	الرقابة الداخلية
117	اللجان الإدارية
118	معاملات الأطراف ذات العلاقة
119	حقوق المساهمين
120	المسؤولية المجتمعية للبنك
122	الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
124	الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي 2025

# 01

## إطار الحوكمة

1.1. يستند هذا التقرير إلى قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته بالقانون رقم 8/2021، وإلى تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم (25/2022) تاريخ 30/08/2022، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 مع الأخذ بالإعتبار نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025 والذي يعمل البنك على الإمتثال الكامل لأحكامه ومتطلباته في نهاية فترة توفيق التوضيح الممنوحة من قبل الهيئة للشركات المدرجة، ويشار إليها جميعها هنا بعبارة «قواعد الحوكمة».

1.2. أقر إطار حوكمة البنك بالمبادئ الرئيسية لقواعد الحوكمة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المساواة بين المساهمين وحماية حقوق الأقلية، والإفصاح والشفافية، والمسؤولية المجتمعية للشركات وحماية أصحاب المصلحة. وينعكس مبدأ البنك الخاص بالمساواة بين المساهمين بوضوح في النظام الأساسي للبنك الأهلي ش.م.ع.ق. ("البنك" أو "الشركة") وميثاق مجلس الإدارة، وغيرها من السياسات المتعلقة بالحوكمة.

1.3. يستند إطار حوكمة البنك إلى مجموعة من السياسات والإجراءات والمواثيق المترابطة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ميثاق مجلس الإدارة، اختصاصات اللجان المنبثقة عنه، إرشادات حوكمة البنك، والضوابط الداخلية الأخرى، التي تهدف جميعاً إلى تبني قواعد الحوكمة التي تحكم طريقة إدارة البنك والضوابط الداخلية، فضلاً عن تعزيز إدارة فعالة لتحقيق قدر أكبر من الشفافية.

1.4. يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق وتعزيز قواعد الحوكمة لما فيه مصلحة البنك وأصحاب المصالح، وبضمان تطبيق المبادئ والأغراض الرئيسية لقواعد الحوكمة. وتشمل هذه المبادئ، دون حصر (1) حماية المساهمين، (2) زيادة الوعي والمسؤولية على مستوى مجلس الإدارة، (3) ضمان المساواة في المعاملة بين المساهمين، (4) الامتثال لقواعد القوانين واللوائح المعمول بها، (5) تعزيز الشفافية والإفصاح، (6) الفصل بين أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و (7) الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

1.5. من أجل تحقيق التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، اعتمد مجلس الإدارة السياسات واللوائح التي تضمن التطبيق المستمر للمعايير الأخلاقية لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، وحماية مصالح مساهمي الأقلية، والتركيز على الإفصاح عن المعلومات وضمان شفافيته، وكذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بمجلس الإدارة ولجانها والإدارة العليا والتنفيذية.

1.6. يكفل النظام الأساسي للبنك لجميع المساهمين الحقوق التالية:

(أ) المساواة فيما بينهم، حيث يمنح كل سهم لملكه حقوقاً مساوية لكافة أسهم البنك دون تمييز في ملكية أصول البنك وأرباحها؛

(ب) الحصول على معلومات البنك.

(ت) التزام البنك عدم الإضرار بحقوق المساهمين بشكل عام والأقلية بشكل خاص في حال إبرام صفقات كبيرة من شأنها الإضرار بمصالحهم أو التأثير على رأس مال الشركة، بشرط التزام الشركة بالإفصاح عن هيكل رأس مالها، والاتفاق الذي تبرمه في هذا الصدد؛

(ث) يتمتع كل مساهم بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الأسهم من الفئة نفسها مع عدم وجود أسهم أفضلية تعطي حامليها حقوقاً أكبر؛

(ج) حضور الجمعيات العمومية ومناقشة الأمور المعروضة عليها والتصويت والامتناع عن التصويت والاعتراض على قرارات الجمعية العامة؛

(ح) يحق للمساهمين الذين يمتلكون عشرة بالمائة (10%) أو أكثر من رأس المال، من وقت لآخر، أن يطلبوا كتابياً من مجلس الإدارة عقد جمعية عامة عادية، كما يجوز لمساهمين يمتلكون خمسة وعشرين بالمائة (25%) أو أكثر من رأس المال أن يطلبوا كتابياً من وقت لآخر من مجلس الإدارة انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

(خ) يحق للمساهمين الذين يمثلون ما لا يقل عن (5%)<sup>1</sup> من رأس مال الشركة إدراج بعض الأمور على جدول أعمال الجمعية العامة، عبر مجلس الإدارة، وإلا يحق للجمعية أن تقرر مناقشة هذه القضايا في الاجتماع؛ و

(د) يحق للمساهمين الاضطلاع على النظام الأساسي للبنك ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة.

البنك ملتزم بنشر نظامه الأساسي، وميثاق مجلس الإدارة، واختصاصات لجان مجلس الإدارة، وإرشادات الحوكمة، وغيرها من المسائل المؤسسية التي قد يطلبها مصرف قطر المركزي و/ أو هيئة قطر للأسواق المالية على الموقع الإلكتروني للبنك. ويطبق البنك سياسة الإفصاح والشفافية لضمان الإعلان في بورصة قطر عن جميع الأمور التي تعتبر ذات أهمية للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة والجمهور بشكل عام، ويلتزم البنك أيضاً بتوفير المعلومات للجمهور من خلال موقعه الإلكتروني [www.ahlibank.com.qa](http://www.ahlibank.com.qa).

1.7. خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، ولضمان التطبيق السليم لحوكمة الشركات، مارس المجلس رقابة فاعلة في تعزيز الشفافية والإفصاح والمساءلة، وتطبيق فصل واضح بين المهام والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1.8. وامتثالاً لقواعد الحوكمة، فقد قام مجلس الإدارة بمراجعة و/أو اعتماد العديد من السياسات التي تتطلبها قواعد الحوكمة مثل سياسة الرقابة الداخلية على القوائم المالية، سياسة حماية حقوق الأقلية، وغيرها من السياسات.

1.9. إيماناً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بأهمية الشفافية تطبيقاً لقواعد الحوكمة، فإن لدى البنك نظام رقابة فعال كما ويعكس هذا التقرير الذي يتم تقديمه لكل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية والذي يتم عرضه على الموقع الإلكتروني للبنك، قيم البنك والسياسات الداخلية الأخرى التي يتعين على إدارات البنك الأهلي الالتزام بها.

1.10. إستراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لدى البنك تحدد الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق التوازن وإدارة المخاطر المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من خلال اتخاذ قرارات مستدامة ومسؤولة وتلتزم بالمسؤولية الاجتماعية. إن مفهوم الخدمات المصرفية المستدامة هو نهج إستراتيجي حيث تأخذ المؤسسات المالية في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياتها وأنشطتها التجارية.

# 02 مجلس الإدارة

## 2.1 أعضاء المجلس

وفقاً للمادة 26 من النظام الأساسي للبنك، يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً، خمسة أعضاء غير مستقلين من المساهمين الذين يملكون 1% من الأسهم وثلاثة أعضاء مستقلين، يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات، ويعين جهاز قطر للاستثمار ثلاثة أعضاء لتمثيله في المجلس. يتكون المجلس الحالي من 10 أعضاء، وقد تم الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي باستمرار المجلس بالعدد الحالي لحين انتهاء الدورة الحالية، أي في اجتماع الجمعية العامة المقبل بتاريخ 30/03/2026 والتي سيتم خلالها إجراء انتخابات جديدة لمجلس الإدارة بالنسبة للأعضاء المنتخبين.

(أ) إن منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك هي مناصب منفصلة تماماً ولا يمكن توليها من قبل الشخص نفسه. ولا يملك رئيس مجلس الإدارة أية صلاحيات تنفيذية. وفقاً للوائح الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (التعميم 25/2022)، لا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً في لجان مجلس إدارة البنك.

(ب) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بصفات النزاهة والسمعة الطيبة ويمتلكون الشهادات العلمية المناسبة والخبرات والمهارات المهنية التي تخولهم تأدية مسؤولياتهم ومهامهم بفعالية وأن يقوموا بمهام القيادة والإشراف لما فيه مصلحة البنك والمساهمين وأصحاب المصلحة بشكل عام.



**2.2 مهام ومسؤوليات المجلس**

**(أ) يباشر مجلس الإدارة مهامه ومسؤولياته وفقاً لميثاق مجلس الإدارة وفي ضوء أحكام القانون وقواعد الحكومة والسياسات ذات الصلة، وفي ما يلي ملخص لمهام ومسؤوليات المجلس الرئيسية:**

- i. إقرار الهيكل التنظيمي للبنك وتقييمه وتطويره وتحديد المهام والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات للإدارة التنفيذية.
  - ii. تشكيل اللجان وإنشاء برامج عملها وتحديد صلاحياتها وواجباتها ومسؤولياتها وتفويض سلطات اتخاذ القرار وتحديد صلاحيات التوقيع عن البنك.
  - iii. تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد يتعرض لها البنك واعتماد سياسات المخاطر والالتزام والإجراءات الخاصة بها.
  - iv. الإشراف على تنفيذ وتقييم وتطوير برامج وإجراءات العمل والتحقق من كفايتها وملاءمتها.
  - v. تعيين جهاز التدقيق الداخلي والإشراف عليه وضمان حياديته واستقلاليته.
  - vi. ترشيح مدقق خارجي من ذوي الاختصاص والكفاءة للجمعية العامة للبنك للموافقة على التعاقد معه وتحديد أتعابه.
  - vii. مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي والمدقق الخارجي واعتماد الحسابات المرورية والختمية للبنك بالإضافة إلى تقارير الرقابة الداخلية حول البيانات المالية وتقرير الحكومة وتقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحكومة.
  - viii. التحقق من سلامة وصحة البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك ونتائج أعماله، والمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين.
  - ix. الشفافية في الإفصاح عن جميع الأمور المهمة التي تؤثر على أداء البنك ونتائج أعماله والالتزامات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة.
  - x. دعم وتوضيح قيم الحكومة وقواعد السلوك المهني من خلال اعتماد سياسات الحكومة وقواعدها.
  - xi. تنظيم عملية الترشيح لأعضاء المجلس بشفافية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإجراءات ترشيحهم للمساهمين.
  - xii. أداء أي مهام أو مسؤوليات يرى مجلس الإدارة ضرورة القيام بها من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.
  - xiii. المصادقة على خطة التدريب في البنك التي تتضمن برامج حول أنشطة البنك والمواضيع المتعلقة بالحكومة والتي تقدم من وقت لآخر.
  - xiv. وضع البرامج البيئية والاجتماعية بهدف دعم المشاريع الاجتماعية المختلفة واعتماد سياسات البنك في مجال حماية البيئة وإدارة مخاطر التغير المناخي ووضع سياسة وإجراءات ملائمة لتقييم مخاطر التغير المناخي وأثرها المحتمل على أنشطة البنك وخطط أعماله على مستوى مجموعة البنك.<sup>2</sup>
- (ب) بالإضافة إلى ما تقدم، يولي أعضاء مجلس الإدارة عناية خاصة تجاه القيام بالواجبات التالية:**
- i. المشاركة بفعالية في اجتماعات المجلس وتقديم الرأي بشأن أنشطة المجلس والمواضيع التي يتم عرضها عليه . .
  - ii. ضمان الالتزام بإعطاء الأولوية لمصلحة البنك والمساهمين في الأمور التي قد يحدث فيها تضارب بين مصالح البنك ومصالح الأطراف ذوي العلاقة.
  - iii. المساعدة وتقديم الرأي حول العمليات الاستراتيجية للبنك، وكذلك تقديم اقتراحات حول أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية.
  - iv. تقديم آراء مستقلة فيما يتعلق باستراتيجيات وسياسات البنك، وتقييم الأداء وكفاية وجودة الموارد البشرية ومعايير العمل المعتمدة في البنك.

v. مراقبة أداء البنك في تحقيق أهدافه، مراجعة تقارير الأداء الحورية، واستغلال المهارات والخبرات والاختصاص والمؤهلات لخدمة مصالح البنك والمساهمين.

**تشمل أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة أي أمور أخرى تتطلبها لوائح الحكومة والقوانين المعمول بها، والتي قد يتم تعديلها من حين لآخر.**

**(ت) يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة ومصرف قطر المركزي وهيئة قطر للسوق المالية وبورصة قطر وغيرها من الجهات الرسمية في الدولة.**

**(ث) يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات على الأقل في السنة المالية الواحدة وفقاً للمادة (34) من النظام الأساسي للبنك. واستناداً إلى المادة (35) من النظام الأساسي تعقد جميع اجتماعات مجلس الإدارة بإشعار صادر عن رئيس مجلس الإدارة، أو نائبه في حال غياب الأول. كما يعقد المجلس بطلب من عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة قبل عشرة أيام (10) على الأقل من تاريخ الاجتماع المقترح أو أقل في الاجتماعات الطارئة، يبين فيه التاريخ والوقت ومكان الاجتماع، ويجب أن يتضمن الإشعار ملخصاً للمسائل المقترحة مناقشتها خلال الاجتماع. وفي هذا الإطار اجتمع مجلس الإدارة ستة (6) مرات خلال العام 2025.**

**(ج) يمثل المجلس المساهمين كافة ويلتزم بتحقيق مصالح الشركة وتأدية مهامه بمسؤولية، وحسن نية وجدية واهتمام.**

**(ح) يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالوصول بشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك.**

**(خ) يحضر اجتماع الجمعية العامة أعضاء مجلس الإدارة، ويشمل ذلك رئيس مجلس الإدارة، كما توجه دعوة الحضور إلى كل من إدارة مراقبة الشركات في وزارة التجارة والصناعة، ومصرف قطر المركزي، ومدقق الحسابات الخارجي، وهيئة قطر للسوق المالية، وبورصة قطر، والموظفين الرئيسيين في البنك كالرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات وغيرهم.**

**(د) يتم توزيع «ميثاق مجلس الإدارة» على أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والجدد بهدف ضمان إدراكهم الكامل والمناسب لسير عمل البنك وعملياته ومسؤولياتهم.**

**(ذ) يستند ميثاق المجلس إلى قواعد الحكومة وهو ملزم لمجلس الإدارة.**

**(ر) يتضمن «ميثاق مجلس الإدارة»، وفي إطار الأمور العامة فضلاً عن المتطلبات الواردة في سياسة الترشيحات، أن يكون أعضاء المجلس مؤهلين مهنيًا وعلى دراية وخبرة مناسبة تمكّنهم من تولي وظائفهم الإشرافية وأن يمتلكوا القدرة على تقديم المساهمات المهنية في ما يتعلق بالاستراتيجيات والنشاطات التشغيلية وتقييم المخاطر وإدارتها والامتثال للقوانين واللوائح التنفيذية والمحاسبة والتقارير المالية والاتصالات، وأن يراعوا كذلك تخصيص الوقت الكافي في تنفيذ مسؤولياتهم تجاه البنك.**

**(ز) يمتلك مجلس الإدارة حق الناطع غير المقيّد على دليل مجلس الإدارة، والذي يتضمن النظام الأساسي للبنك وتعليمات الحكومة ونظام الحكومة والسياسات ذات الصلة.**

**(س) يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أداء واجباته باجتهاد وإخلاص والتقيّد بالسلطة المؤسسية كما هي محددة في القوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام حكومة الشركات الصادر عن هيئة قطر للسوق المالية ودليل مجلس الإدارة.**

**(ش) على جميع أعضاء مجلس الإدارة العمل دائمًا على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعبارة والاهتمام اللازمين ولمصلحة البنك ومساهميّه وأصحاب المصلحة كافة العمل بفعالية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.**

**(ص) يتضمن النظام الأساسي للبنك إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حال تغيبهم عن اجتماعات المجلس. إذ تنص المادة رقم (33) منه على أنه "إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعتبر مستقيلًا".**

## 2.3 أعضاء المجلس

(أ) يتألف المجلس الحالي من الأعضاء التالية أسماؤهم:

## الشيخ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005، ويتولى رئاسة مجلس الإدارة منذ العام 2011. كما يشغل حالياً منصب رئيس – متحف الفن الإسلامي، قطر. حاصل على بكالوريوس في الشؤون المالية من جامعة سوفولك، بوسطن – الولايات المتحدة الأمريكية.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025  
رئيس مجلس الإدارة ويملك (27,012,132) سهماً.  
الانتخاب/التعيين: 2023  
انتهاء المدة: 2026  
الوضعية: غير مستقل – غير تنفيذي

الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني  
ممثلًا مؤسسات عبر الشرق

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2014 ويشغل حالياً منصب نائب رئيس المجلس. حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بليموث في لندن، المملكة المتحدة.

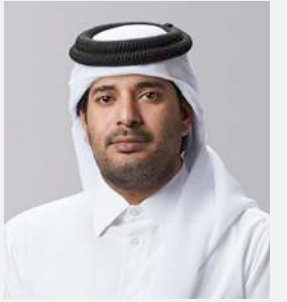
المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025  
نائب رئيس مجلس الإدارة ويمثل مؤسسات عبر الشرق التي تملك (27,012,065) سهماً.  
ويملك شخصياً (27,218,109) أسهم.  
الانتخاب/التعيين: 2023  
انتهاء المدة: 2026  
الوضعية: غير مستقل – غير تنفيذي



## الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني

عضو مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2015. كما يشغل عضوية مجلس الإدارة في شركة الميرة للمواد الاستهلاكية (ش.م.ع.ق.) بجانب كونه باحث أول في الشؤون الدولية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء. حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال - المالية من جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى درجة الماجستير في السياسات الدولية من جامعة سيتي يونيفيرستي بلندن المملكة المتحدة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025  
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم.  
الانتخاب/التعيين: 2023  
انتهاء المدة: 2026  
الوضعية: مستقل – غير تنفيذي

الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني  
ممثلًا جهاز قطر للاستثمار

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ مايو 2017، يشغل حالياً منصب رئيس الشؤون المالية في مؤسسة قطر بما في ذلك الإشراف على المهام المالية، الإستراتيجية وتخطيط الأعمال، كما يتولى رئاسة مجلس إدارة شركة مزايا للتطوير العقاري. حاصل على درجة البكالوريوس في الدراسات المالية والمصرفية من جامعة قطر.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025  
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (1,213,428,215) سهماً.  
الانتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2017.  
انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.  
الوضعية: غير مستقل – تنفيذي

السيد ناصر عبداللطيف العبدالله  
ممثلًا جهاز قطر للاستثمار

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 03/05/2020. ويشغل حالياً منصب مدير الدخل الثابت - الأدوات الاستثمارية القابلة للتسييل في جهاز قطر للاستثمار.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025  
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (1,213,428,215) سهماً.  
الانتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في مارس 2020.  
انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.  
الوضعية: غير مستقل – غير تنفيذي

السيد محمد فهد الخليلي  
ممثلًا جهاز قطر للاستثمار

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 23/10/2023 يتولى مهام مدير مساعد للحكومة ومستشار قانوني أول ومدير الإلتزام بالوكالة في جهاز قطر للإستثمار حيث يُعنى بالإشراف على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة، وتطوير السياسات، ودعم التميز المؤسسي. حاصل على بكالوريوس في الحقوق من جامعة قطر (كلية القانون) ودرجة الماجستير في القانون المصرفي والمالي من جامعة بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025  
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل جهاز قطر للاستثمار الذي يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (1,213,428,215) سهماً.  
الانتخاب/التعيين: عيّن من قبل جهاز قطر للاستثمار في أكتوبر 2023.  
انتهاء المدة: يتم انتهاء التعيين بموجب إخطار كتابي من قبل جهاز قطر للاستثمار.  
الوضعية: غير مستقل – غير تنفيذي

السيد فيكتور نظيم رضا آغا  
ممثلًا شركة الماجدة للاستثمار العقاري

عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ عام 2005، ويشغل عضوية مجموعة الدوحة للتأمين، كما يتولى مهام المدير العام لوكالة السد للسفريات، والمدير العام لشركة السد للصرافة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025  
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل شركة الماجدة للاستثمار العقاري التي تملك (28,078,193) سهماً.  
الانتخاب/التعيين: 2023  
انتهاء المدة: 2026  
الوضعية: غير مستقل – تنفيذي



## 2.4 اجتماعات وحضور أعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس التي بلغت ستة (6) اجتماعات خلال العام 2025، علماً بأن التغييب في كافة الأحوال، إن وجد، كان لأسباب خاصة قبلها المجلس، كما أن الأعضاء الغائبين قد قاموا بتفويض أحد أعضاء المجلس لينوب عنهم.

الإسم	المنصب	الحضور
الشيخ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	6/6
الشيخ جاسم بن محمد بن حمد آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	6/6
الشيخ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	6/6
الشيخ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	6/6
السيد فيكتور نظيم رضا آغا	عضو مجلس الإدارة	5/6
السيد ناصر عبد الله عبد اللطيف	عضو مجلس الإدارة	6/6
السيد نواف المانع	عضو مجلس الإدارة	6/6
السيد محمد الخليفي	عضو مجلس الإدارة	6/6
السيد جاسم محمد الكعبي	عضو مجلس الإدارة	6/6
السيد جاسم محمد الأنصاري	عضو مجلس الإدارة	6/6

تم إتاحة الفرصة للأعضاء بإمكانية حضور اجتماعات المجلس من خلال استخدام منصات إلكترونية آمنة سمحت لهم بالمساهمة بفعالية في تلك الاجتماعات.

## السيد نواف المانع



عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 28/02/2023 ويشغل حالياً منصب رئيس الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييم. حاصل على درجة الماجستير في الإدارة والهندسة من جامعة شيفيلد هالام في المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة قطر.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025  
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم.  
الانتخاب/التعيين: 2023  
انتهاء المهلة: 2026  
الوضعية: مستقل - غير تنفيذي

## السيد جاسم محمد الكعبي ممثل شركة حالول للإستثمار العقاري



عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 27/02/2024 وعضوية مجلس إدارة كيو إل أم (QLM). حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة سيتي كوليدج في المملكة المتحدة.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025  
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم. يمثل شركة حالول للإستثمار العقاري التي تملك (47,307,205) سهماً.  
الانتخاب/التعيين: 2024  
انتهاء المهلة: 2026  
الوضعية: غير مستقل - تنفيذي

## السيد جاسم محمد الأنصاري



عضو في مجلس إدارة البنك الأهلي منذ 27/02/2024، يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الميرة للمواد الاستهلاكية. حاصل على بكالوريوس العلوم من جامعة كولورادو، دنفر، في تخصصات: المالية والإدارة والتسويق.

المنصب وملكية الأسهم كما في 31 ديسمبر 2025  
عضو مجلس الإدارة ولا يملك شخصياً أي أسهم.  
الانتخاب/التعيين: 2024  
انتهاء المهلة: 2026  
الوضعية: مستقل - غير تنفيذي

**2.5 أهم المواضيع التي راجعها المجلس خلال العام 2025**

(أ) القوائم الختامية للسنة المالية 2024 والمصادقة عليها.

(ب) البيانات المالية المرحلية للسنة المالية 2025.

(ت) رفع توصية للجمعية العامة للمساهمين بتوزيعات الأرباح.

(ث) التوصية بالإستمرار ببرنامج السندات متوسطة الأجل وبرنامج السندات الداعمة لرأس المال.

(ج) تقرير الحوكمة المعدل وتقرير مجلس الإدارة.

(ح) تقارير الرقابة الداخلية (ICOFR).

(خ) إعتقاد عدد من السياسات الداخلية، منها سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل إنتشار أسلحة الدمار الشامل، السياسة العامة لمكافحة الجرائم المالية، سياسة قبول العميل وإنشاء علاقة مصرفية، سياسة وإجراءات تصنيف مخاطر العميل، وغيرها.

(د) إعتقاد الهيكل التنظيمي المعدل للبنك.

(ذ) إفتتاح فرع جديد للبنك في مشيرب – Doha Oasis.

(ر) إصدار سندات بالريال القطري بقيمة تصل إلى 500 مليون ريال قطري.

(ز) مراجعة تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG).

(س) مراجعة إختبارات الضغط.

(ش) فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2026 – 2028.

(ص) مراجعة وإعتقاد الميزانية التقديرية للعام 2026.

(ض) مراجعة تقارير كفاية رأس المال (ICAAP) وسياسات المخاطر.

(ط) التوصية للجمعية العامة بتعيين المدقق الخارجي للبنك عن السنة المالية 2026.

(ظ) مراجعة والنظر في العديد من الأنشطة والعمليات التشغيلية والإستراتيجيات الخاصة بالبنك.

(ع) الموافقة على تقديم تسهيلات لعملاء البنك في سياق أنشطة البنك الإعتيادية.

(غ) تعيين شركة إستشارية متخصصة لتقييم الحوكمة البيئية والمناخية والاجتماعية وتعزيز ممارسات الإستدامة والحوكمة الرشيدة لتعزيز الإمتثال بالمتطلبات الرقابية وفقاً لأفضل الممارسات المعتمدة، وإعداد إستراتيجية الحد من آثار المناخ.

(ف) التعاقد مع شركة إستشارية عالمية رائدة من ضمن الشركات الأربع الكبرى (Big four) لتقديم البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة في إطار الإلتزام بالتطوير المستمر لرفع مستوى الوعي بأفضل ممارسات الحوكمة وفق أفضل المعايير.

(ق) مراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس، تقرير لجنة الترشيحات والمكافآت حول التقييم العام لئداء المجلس واللجان المنبثقة عنه.

(ك) النظر في التوصية بمكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

(ل) الموافقة على مقترح تعديل النظام الأساسي للبنك لعرضه على الجمعية العامة للبنك.

(م) متابعة تطورات تطوير برج البنك الأهلي في منطقة لوسيل.

(ن) إعتقاد عدد من المشاريع المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والإلتزام والتدقيق لتعزيز الحوكمة وأمن المعلومات والأتمتة.

(هـ) مراجعة كافة الأمور والشؤون والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والمرتبطة بأعمال و/أو أهداف البنك.

**2.6 إجراء التقييم السنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتضارب المصالح لعام 2025**

أجرى البنك الأهلي تقييمه السنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتضارب المصالح عن العام 2025، للوقوف على مدى استقلالية أعضاء المجلس والتأكد من عدم وجود أي حالة تضارب مصالح محتملة قد تؤثر على الحيادية والاستقلالية. كما يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالتوقيع على النماذج المطلوبة بشكل سنوي.

**2.7 إجراء التقييم السنوي لئداء مجلس الإدارة لعام 2025**

أجرى البنك الأهلي تقييمه السنوي لئداء مجلس الإدارة لقياس أداء أعضاء مجلس الإدارة وفعالية لجان المجلس خلال العام 2025، حيث توفر التقييمات لأعضاء مجلس الإدارة فرصة كبيرة لمشاركة أي اعتبارات وأفكار قد تكون لديهم حول الأداء العام لمجلس الإدارة وأعضائه ولجانه وتسليط الضوء على الجوانب التي تحتاج إلى تحسين لزيادة كفاءة وفعالية مجلس الإدارة.

تقوم لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت بتقييم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة كما يتم تقييم المجلس واللجان من جميع أعضاء المجلس، ليتم جمع نماذج تقييم أداء مجلس الإدارة وإجراء مراجعة لجميع الملاحظات المقدمة والعمل بناءً عليها.

**2.8 مكافآت مجلس الإدارة**

يلتزم مجلس الإدارة بالبرشادات التوجيهية الصادرة عن الجهات التنظيمية فيما يتعلق بالمكافآت. ويتولى مجلس الإدارة، من خلال لجنة الحوكمة الترشيحات والمكافآت التابعة له، مسؤولية الإشراف العام على تنفيذ الإدارة لنظام المكافآت للبنك بأكمله وذلك من خلال إقرار سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع تعليمات مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، بحيث تم وضع آلية لتحديد مكافآتهم على أن تعرض هذه المكافآت سنوياً على الجمعية العامة لإعتقادها.

تهدف سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة إلى الإمتثال بمبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة عند تحديد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة وإستيفاء اشتراطات حوكمة الشركات وللموازنة بين مصالح مجلس الإدارة ومصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. كما تساهم في تعزيز الأداء العام للبنك على المدى الطويل من الناحيتين المالية وغير المالية فضلاً عن تحقيق الغرض من منح هذه المكافآت.

هذا وللتنويه فإن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البنك الأهلي تتماشى مع الحدود التي ينص عليها مصرف قطر وتخضع لموافقته. كما تختص لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت بتقديم مقترح المكافآت للإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس بفرض إقرارها وذلك مع الإلتزام بسياسة المكافآت وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

**إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة:**

بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة مبلغ 22,120,000 ريال قطري كأتعاب مجلس الإدارة عن العام 2024 تم تسديدها خلال العام 2025 بعد المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة، شاملاً بدل الحضور وعضوية اللجان خلال العام 2025.

## ii. مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق

(أ) النظر في التوصيات وتقديم التوصيات اللازمة إلى المجلس بشأن تعيين مدققي الحسابات الخارجيين، وأتعاب تدقيق الحسابات، وتقييم المدقق الخارجي من حيث المؤهلات والخبرة والموارد والاستقلالية والموضوعية والفعالية، والرد على أي أسئلة لإنهاء عقد أو إقالة مدققي الحسابات الخارجيين.

(ب) مراجعة واستعراض البيانات المالية قبل عرضها على المجلس، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:

- أي تغييرات في السياسات والإجراءات المحاسبية.
- التعديلات الجوهرية الناجمة عن التدقيق.
- الالتزام بمعايير المحاسبة.
- الالتزام بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.
- الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة في الدولة.

(ت) مناقشة المسائل والتحديات الناجمة عن عمليات التدقيق المرورية والنهائية، وأي أمور قد ترغب اللجنة في مناقشتها مع مدققي الحسابات الخارجيين.

(ث) استعراض محتويات التقارير النظامية المطلوبة أو التي أعدها الجهات الرقابية والردود عليها من قبل البنك.

(ج) المراجعة بشكل سنوي حول مدى كفاية واكتمال خطة ونطاق التدقيق الداخلي، وضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين والتأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي لديها ما يكفي من الموارد الفعالة للقيام بمسؤولياتها.

(ح) النظر في نتائج تقارير التدقيق الداخلي، وكذلك أي تقارير خاصة، ولا سيما فيما يتعلق بالملاحظات ذات المخاطر العالية، وردود الإدارة التنفيذية عليها، ومتابعة تنفيذ النقاط المحددة ضمن المهمل المنصوص عليها.

(خ) ترفع اللجنة إلى مجلس الإدارة أي قضايا تتعلق بنطاق عملها أو تراها ضرورية لإحاطة المجلس بها أو لاتخاذ القرار المناسب بشأنها من قبل المجلس.

(د) ترفع لجنة التدقيق إلى المجلس تقرير شامل حول نشاطاتها خلال السنة.

(ذ) تجتمع لجنة التدقيق مع رئيس لجنة التدقيق الداخلي دون شرط وجود الرئيس التنفيذي والذي قد يحضر اجتماعات لجنة التدقيق بناءً على دعوة اللجنة. وقد عقدت غالبية اجتماعات لجنة التدقيق خلال العام 2025 دون حضور الرئيس التنفيذي.

## 2.9 أمين سر مجلس الإدارة

يتمتع أمين سر مجلس الإدارة بما يتجاوز الـ 25 عاماً من الخبرات الواسعة في الشؤون والاستشارات القانونية وحوكمة الشركات والمهارات والمؤهلات الإدارية والتنظيمية. كما أنه يشغل منصب المستشار العام للبنك منذ ما يزيد عن عشرة سنوات. قبل إلتحاقه للعمل لدى البنك الأهلي، شغل مناصباً بارزة لدى العديد من مكاتب المحاماة والشركات والمؤسسات المالية المرموقة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في القانون والحوكمة، كما أنه عضو في نقابة المحامين في بيروت.

يقدم أمين سر المجلس الدعم الإداري والمشورة القانونية لأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه في سبيل تسهيل تنفيذ مهامهم وهو مسؤول عن ضمان إمتثال المجلس بالإجراءات السليمة في كافة المسائل المتعلقة بحوكمة الشركات، وتنسيق التواصل بين أعضاء المجلس وأصحاب الحقوق في البنك بمن فيهم المساهمين والإدارة التنفيذية وغيرهم. هذا فضلاً عن كونه مسؤول عن:

(أ) تسجيل وتحويل وتحرير محاضر إجتماعات المجلس والجمعية العامة وإعداد جدول أعمال الإجتماعات والدعوات بالتنسيق مع رئيس المجلس.

(ب) تطبيق قواعد حوكمة الشركات فيما يتعلق بالأمور والشؤون المرتبطة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة الالتزام باللوائح والتعليمات.

(ت) تقديم النصح والمشورة لمجلس الإدارة ولجانه، أو أعضائه فيما يعرض عليه من مواضيع ذات علاقة بحوكمة مجلس الإدارة و/أو الشركات.

ان كافة مهام ومسؤوليات أمين سر المجلس محدودة ضمن مهام وصلاحيات مجلس الإدارة.

## 2.10 لجان المجلس

تماشياً مع قواعد الحوكمة وبهدف رفع مستوى كفاءة المجلس في الإشراف على مختلف أنشطة ومهام البنك، قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان وأوكل إليها مسؤوليات وصلاحيات محددة. خلال العام 2025، قامت لجان مجلس الإدارة، كل منها وفقاً لمهامها ومسؤولياتها، بمراجعة الأمور وإصدار القرارات أو التوصيات إلى المجلس فيما يتعلق بأنشطة وأقسام البنك المتعددة، ومن ضمنها الإقراض، المصادقة على السياسات، مراجعة المكافآت والعلوات والتصديق عليها، وغيرها من الأمور المتعلقة بسير الأعمال.

تم عرض تقرير شامل على المجلس حول اجتماعات لجان المجلس وتوصياتها ومقرراتها.

إن غياب أي عضو من أعضاء اللجان عن أي اجتماع كان لعذر شخصي مقبول من اللجنة ذات الصلة، حيث تم تفويض أحد أعضاء اللجنة (إن وجد) لينوب عن العضو الغائب في الحضور والتصويت.

لجان المجلس هي:

## (أ) لجنة التدقيق

i. تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء وقد عقدت اللجنة اجتماعاتها بما يتوافق مع قواعد الحوكمة:<sup>3</sup>

الإسم	المنصب	الحضور
الشيخ/ فهد بن فلاح بن جاسم آل ثاني	رئيس اللجنة	5/5
السيد/ ناصر عبداللطيف العبدالله	عضو اللجنة	5/5
السيد/ جاسم محمد الأنصاري	عضو اللجنة	5/5

i. تتألف لجنة المخاطر والالتزام من ثلاثة أعضاء:

الإسم	المنصب	الحضور
الشيخ/ جاسم بن محمد آل ثاني	رئيس اللجنة	4/4
الشيخ/ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو اللجنة	4/4
السيد/ محمد فهد الخليلي	عضو اللجنة	4/4

ii. مهام ومسؤوليات اللجنة:

مراجعة نطاق مهام الالتزام ومهام إدارة المخاطر واختصاصات وظائف مديري هذه الإدارات.

(ب) التأكد من وجود سياسات متبعة لإدارة كافة أنواع المخاطر التي تعترض البنك وتوافق هذه السياسات مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة ومدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام.

(ت) الاطلاع على التقارير المقدمة من إدارة المخاطر واستعراض الخطوات التي اتخذتها الإدارة لتقييم ورصد ومراقبة مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

(ث) على أساس سنوي، مراجعة مدى كفاية واكتمال خطة الالتزام بما في ذلك التدريب على الالتزام والرصد والإبلاغ وتوفير الموارد الكافية لوظيفة الالتزام لتلبية خطتها السنوية.

(ج) النظر في أي أمور يحيلها المجلس إلى اللجنة.

(ح) رفع التوصية إلى مجلس الإدارة وعرضها عليه للحصول على موافقته بشأن استقالة أو إقالة مدير إدارة المخاطر ومدير الالتزام وموظفيهما، حيث يتم تقديم هذه المسائل أمام اللجنة.

(خ) مراجعة الترتيبات التي تـكـن الموظفين من الإبلاغ عن المخاوف بشأن مخالفات محتملة في مسائل التقارير المالية أو غيرها من الأمور المهمة، إلى جانب التأكد من وجود الترتيبات اللازمة لإدارة تحقيق مستقل ومناسب لمثل هذه الأمور.

(د) ترفع اللجنة إلى مجلس الإدارة أية قضايا تتعلق بنطاق عملها أو تراها اللجنة ضرورية لإحاطة المجلس بها لاتخاذ القرار المناسب من قبل المجلس (حسب الاقتضاء).

تتألف لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء:

الإسم	المنصب	الحضور
الشيخ/ سلمان بن حسن آل ثاني	رئيس اللجنة	5/5
الشيخ/ جاسم بن محمد آل ثاني	عضو اللجنة	5/5
السيد/ نواف إبراهيم المانع	عضو اللجنة	5/5

ii. مهام ومسؤوليات اللجنة:

(أ) تجتمع اللجنة أربع مرات سنويًا ويجوز لرئيس اللجنة أو من ينوب عنه دعوة اللجنة للاجتماع في غير مواعيد الدورية إذا ما دعت الضرورة لذلك. وفي هذا الإطار اجتمعت اللجنة (5) مرات خلال العام 2025.

(ب) دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات والنظم والخطط والموازنات بناء على توجيهات من مجلس الإدارة.

(ت) الموافقة على الهيكل العام لنظام المكافآت والحوافز والمزايا، وفقًا للنظام الأساسي للبنك، وتعليمات المصرف المركزي ونظام الحوكمة وسياسة المكافآت.

(ث) اعتماد نظم وإجراءات وضوابط منح المكافآت والعلوات وتحديثها في حال استدعى الأمر ذلك.

(ج) التوصية لمجلس الإدارة بالمبلغ الكلي للعلوات والمكافآت المبنية على تقييم الأداء السنوي المتبع.

(ح) التوصية لمجلس الإدارة بالمكافآت والبدلات الخاصة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه.

(خ) تحديد العلوات والمكافآت التي تدفع للرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات حسب نظام تقييم الأداء السنوي، وتلك التي تدفع لرئيس إدارة التحقيق ورئيس الالتزام ورئيس إدارة المخاطر، على أساس التقييم العام لرؤساء إدارات التحقيق، والمخاطر والامتثال، وفق ما تقوم به اللجان ذات العلاقة.

(د) أي مسؤوليات أخرى توكل للجنة من قبل مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.

(ذ) كما أن اللجنة قد قامت بالموافقة على العديد من السياسات في البنك.

(ر) فتح وإغلاق باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2026-2028.

(ز) استلام طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.

(س) تقييم المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بناءً على مبدأ الأهلية (fitness) والملاءمة (suitability) والمؤهلات الملائمة (qualification) وبعد اكتمال التقييم قامت اللجنة برفع نتائج التقييم وتوصياتها لمجلس الإدارة الذي قام بدوره باعتمادها وإخطار المصرف المركزي بالتزامه مع إرسال كشف بأسماء جميع المرشحين، مرفقًا معه الاستبيان الشخصي للمرشح وبقية المستندات والوثائق المطلوبة وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية، وفقًا لسياسة الترشيحات.

مسؤوليات أخرى:

إعادة النظر في عضوية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة متى استدعى الأمر ذلك ما لم يقر المجلس بذلك من حين لآخر.

i. تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء هم:

الإسم	المنصب	الحضور
السيد/ فكتور نظيم آغا	رئيس اللجنة	تنفيذي
السيد/ جاسم محمد الكعبي	عضو اللجنة	تنفيذي
الشيخ/ سلمان بن حسن آل ثاني	عضو اللجنة	تنفيذي

ii. مهام وصلاحيات اللجنة:

- (أ) المصادقة على أي قروض أو ائتمان، تزيد قيمتها عن حدود صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- (ب) إدارة وتسيير شؤون البنك وفقاً للموازنة السنوية وخطة الأعمال والتعليمات المتعلقة بالسياسات المالية والإدارية والتشغيلية والائتمانية التي يوافق عليها مجلس إدارة البنك من وقت لآخر.
- (ت) ممارسة الصلاحيات المخولة بها من مجلس الإدارة في منح الائتمان وتجديده واستثمار وتوظيف الأموال التي تتخطى قيمتها صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- (ث) اعتماد النظم والمنتجات المصرفية المختلفة والخطط والموازنات ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- (ج) أي مسؤوليات أخرى توكل للجنة من قبل مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البنك.

تجتمع اللجنة بناءً على طلب من رئيسها أو الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة متى ما استدعت الضرورة ذلك. وتقوم اللجنة بإصدار قراراتها بالتمرير دون الضرورة لعقد اجتماع.

لم تعقد اللجنة أي اجتماع في العام 2025 وأصدرت جميع قراراتها بالتمرير بدون اجتماع.

## 2.11 المستشارون الخارجيون

(أ) يجوز للمجلس واللجان المنبثقة عنه طلب الاستشارات في أي موضوع متعلق بشؤون البنك وتحمل البنك التكاليف والنفقات نظير تعيين هؤلاء المستشارين المستقلين أو الإستشاريين. وقد تم خلال العام 2025 تكليف العديد من الشركات الاستشارية وبيوت الخبرة لتقديم الخدمات الاستشارية للبنك في العديد من النواحي وذلك بهدف تطوير وتحسين أعمال البنك وأنظمتها وخدماته وتطوير السياسات والإجراءات وغير ذلك من الأمور التي تتطلب الإستعانة بخبرات خارجية.

## 2.12 تدريب مجلس الإدارة والتقييم الذاتي

(أ) لضمان الإطلاع الدائم لمجلس الإدارة على التطورات في مجال الحوكمة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تلقى المجلس تدريبه السنوي، كما تلقى أعضاء مجلس الإدارة تدريبًا توعويًا حول أمن المعلومات والأمن السيبراني.

(ب) حرصاً على فعالية مجلس الإدارة ومهنية العلاقة بين أعضاء المجلس وامتثالاً لقواعد الحوكمة، أجرى أعضاء مجلس الإدارة تقييمهم الذاتي وقام المجلس بتقييم أداء لجان مجلس الإدارة للعام 2025 بناءً على تقرير الأداء الذي تم تقديمه إلى مجلس الإدارة. بناءً على هذه التقييمات، يقوم المجلس بالعمل على الملاحظات وتطوير النقاط المذكورة بما يتناسب مع مصلحة البنك.

(ت) وفقاً للمادة (98) من قانون الشركات التجارية والمادة (7) من نظام الحوكمة، يقدم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بصورة سنوية إقراراً كتابياً بأنه لا يجمع بين منصبه كعضو في مجلس إدارة البنك ومناصب أخرى محظورة، بالإضافة إلى غير ذلك من القرارات التي تتطلبها منظومة الحوكمة بشكل عام.

وأكد أعضاء مجلس الإدارة امتثالهم لتعليمات وقواعد الحوكمة ولتعميم مصرف قطر المركزي رقم 25 لعام 2020 تاريخ 06/07/2020، والذي يتعلق بالمعاملات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع البنك، ووقع كل منهم إفاضةً لتأكيد الامتثال بالتعميم المذكور.

## 2.13 إقرارات مجلس الإدارة

خلال السنة المالية 2025، وبإستثناء التسهيلات التي حصل عليها بعض أعضاء مجلس الإدارة من البنك، في سياق الأعمال العادية، وضمن حدود مصرف قطر المركزي وقيوده وشروطه، لم يكن لدى أعضاء مجلس الإدارة أي تسهيلات مالية أو تجارية مع البنك قد تؤثر سلباً على قدرتهم على أداء واجباتهم والتزاماتهم كـ أعضاء في مجلس الإدارة.

إن جميع التسهيلات التي يقدمها البنك إلى أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى وكياناتهم القانونية، يتم عرضها على مجلس الإدارة خلال كل اجتماع لضمان امتثالهم للمتطلبات والحدود التنظيمية المعمول بها، كما أنها تخضع لمتطلبات مصرف قطر المركزي.



# 03

## الإدارة العليا

يعيّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للبنك ويعتمد تعيين كبار الموظفين من الإدارة العليا لتولي مهام تسيير أعمال البنك اليومية وفقاً للإستراتيجية التي يعتمدها مجلس الإدارة. تتألف الإدارة العليا في البنك من مجموعة من الموظفين التنفيذيين ممن يتمتعون بالكفاءة العالية والخبرة المهنية. وتتولى الإدارة العليا، إدارة أعمال وأنشطة البنك واستراتيجيته، وتطبيق نظام الحوكمة على نحو سليم وفعال بما يضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات المعمّدة، وتحقيق النمو المستدام للبنك.

### 3.1 تتألف الإدارة العليا للبنك حاليًا من:

#### حسن أحمد الافرنجي

(الرئيس التنفيذي)

يحمل درجة البكالوريوس في العلوم المالية ويتمتع بخبرة واسعة في المجال المصرفي والمالي تمتد لأكثر من عقدين من الزمن، بما في ذلك أكثر من 25 عامًا في مناصب قيادية في البنك الأهلي. وقد كان له اسهامات بارزة وسلسلة من الإنجازات في تطوير عدد من المجالات، من بينها الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر والتحول الرقمي.

وقد مكنته خبرته الواسعة من قيادة وتوجيه البنك الأهلي بنهج شمولي شامل، وتعزيز التميز التشغيلي وتحقيق التنمية المستدامة.

قبل انضمامه إلى البنك الأهلي كرئيس تنفيذي، شغل السيد حسن منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

#### ماهايلينغام شانكار

(رئيس تنفيذي - قطاع المالية والإستراتيجية)

انضم السيد شانكار إلى البنك الأهلي منذ في يوليو 2006، وتم تعيينه نائبًا للرئيس التنفيذي لقطاع الشؤون المالية والعمليات والخدمات وتكنولوجيا المعلومات في مارس 2013. ويتولى الإشراف على وظائف الدعم، بما في ذلك تمويل الشركات والعمليات وتكنولوجيا المعلومات، ويتمتع بخبرة تمتد لنحو 26 عامًا في مجال الخدمات المالية.

وقد شغل سابقًا مناصب قيادية بارزة، من بينها مدير العمليات في شركة جنرال إلكتريك كابيتال (GE Capital)، ورئيس الإدارة المالية في بنك دريسدنر (Dresdner Bank) ومحلل أول في بنك الخليج (الكويت).

يحمل درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة دلهي - نيودلهي، الهند، كما حصل على درجة الدراسات العليا في مجال التمويل من معهد محاسبي التكاليف في الهند (ICMAI)، ودبلوم التعليم التنفيذي - 90 - من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب شهادات متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، بالولايات المتحدة الأمريكية.

وليملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

#### محمد النملة

(رئيس تنفيذي - قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية والخدمات المساندة)

يحمل السيد /محمد النملة درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال، ويتمتع بخبرة تزيد على 25 عامًا في المجال المالي والمصرفي، وبصفته رئيساً تنفيذياً، لقطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية والخدمات المساندة في البنك الأهلي، يتولى قيادة هذه القطاعات والإشراف عليها بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة للبنك.

يقدم قاد السيد/ محمد النملة عدداً من المبادرات الإستراتيجية الهادفة إلى تحقيق أهداف غير مباشرة لصالح البنك، من خلال صياغة استراتيجيات متعددة، وقيادة العوامل الرئيسية الداعمة لمطالبات العمل، وتحقيق إنجازات ملموسة خفض التكاليف وتقديم الخدمات وتحسين العمليات الداخلية بما يتماشى مع الاستراتيجية الشاملة للبنك.

وقبل انضمامه إلى البنك الأهلي عمل في بنك قطر الوطني خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2016، حيث شغل منصب مساعد المدير العام لإعداد التقارير المالية والتنظيمية لمجموعة بنك قطر الوطني، إلى جانب توليه عدداً من المناصب الرئيسية الأخرى، حيث وقد حرص خلال مسيرته المهنية على ضمان الامتثال للسياسات واللوائح المعتمدة، وتقديم الدعم اللازم للأقسام المختلفة، بما أسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز التعاون بين الإدارات وتمكين نمو الأعمال في مختلف المجالات متعددة مثل العمليات والتمويل.

ويملك شخصياً " 1,000 سهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

#### عثمان أحمد يعقوب حجازي

(رئيس تنفيذي أول - قطاع الأعمال)

يحمل السيد عثمان يعقوب حجازي درجة الماجستير في الشؤون المالية والتمويل التطبيقي، ويعد من القيادات المصرفية الواعدة والمتمرسة، إذ يتمتع بسجل مهني متميز من الخبرات العميقة في القطاع المصرفي والأسواق المالية تمتد لما يقارب ثلاثة عقود، شملت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

شغل خلال مسيرته المهنية عددًا من المناصب القيادية في مؤسسات مالية رائدة، من بينها بنك البحرين الأهلي (المتحد)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank)، حيث اضطلع بأدوار محورية في تنفيذ الخطط الاستراتيجية، وتعزيز الإيرادات، وتطوير وإدارة المنتجات والحلول المالية، وبناء قاعدة عملاء واسعة، مع الالتزام بتحقيق الأهداف الربحية والامتثال للمتطلبات التنظيمية وإدارة المخاطر بكفاءة.

ويتمتع السيد عثمان بكفاءة وخبرة مهنية عالية في مراجعة وتقييم محافظ الاستثمارات والخدمات المالية، ومواكبة وتحليل الاتجاهات المالية والاقتصادية.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

#### عبدالعزیز الخاطر

(رئيس المشاريع الخاصة)

يتمتع السيد/ عبد العزيز الخاطر بخبرة متميزة في مجالات الخدمات المصرفية والاستراتيجية والتنفيذ وإدارة المشاريع والعمليات المصرفية، والاستراتيجية، والتنفيذ، وإدارة المشاريع، والعمليات المصرفية والتكنولوجيا ويتميز بمهارات عالية في تطوير المشاريع والإشراف على جميع مراحل تأسيسها ونموها وتشغيلها وإدارتها، مستنداً إلى معرفة واسعة بالأنظمة الرقمية والرؤية الإدارية التي تفود المؤسسات نحو الإنجاز والنجاح.

كما أنه يتمتع بخبرة عملية تمتد لأكثر من 20 عامًا في القطاع المصرفي والمالي، شغل خلالها مناصب إدارية في مجالات متعددة من بينها إدارة وتطوير البرامج والمشاريع الاستراتيجية وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطوير وتحسين الأداء التنظيمي في العديد من المؤسسات المالية المرموقة مثل بنك HSBC وبنك قطر الدولي وبنك الخليج التجاري.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

#### سارة احمد فخرو

(رئيس إدارة الموارد البشرية)

تحمل السيدة سارة أحمد فخرو درجة البكالوريوس في القانون، بالإضافة إلى دبلوم في إدارة الموارد البشرية، وتتمتع بخبرة مهنية تتجاوز 15 عامًا في القطاع المصرفي، مع تخصص في مجالات الشؤون القانونية وإدارة الموارد البشرية. وقد تولت الإشراف على إدارة الموارد البشرية بجميع وحداتها الاستراتيجية، بما في ذلك علاقات الموظفين، وتطوير السياسات، وتحديث الأنظمة، وقيادة المبادرات التطويرية، إلى جانب دورها المحوري في تعزيز التواصل الفعّال مع الجهات التنظيمية والإدارات الداخلية في البنك.

بدأت مسيرتها المهنية كمحامية في إدارة الشؤون القانونية عام 2012، وتدرّجت في المناصب حتى تولّت منصب رئيس إدارة الموارد البشرية في عام 2025، حيث تقود حاليًا جميع أقسام الموارد البشرية، وتسهم في دفع عمليات التحول المؤسسي والرقمي على مستوى البنك.

وقد أثبتت السيدة سارة خلال فترة عملها كفاءة عالية في إدارة الموارد البشرية، والارتقاء بجودة الأداء، ودعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، من خلال قيادتها لعدد من المبادرات والمشاريع الرئيسية ذات الأثر المؤسسي.

وتملك شخصياً " 2,005,580 سهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

#### جونى الخورى

(المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة)

انضم السيد جونى الخورى إلى البنك الأهلي منذ العام 2014، حيث يشغل منصب المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة، وهو حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في القانون والحوكمة ويتمتع بخبرة قانونية تزيد عن 25 عامًا شغل خلالها عدداً من المناصب القانونية وسكرتارية لمجلس الإدارة.

يتولى السيد جونى مهام ومسؤوليات الحوكمة في البنك بما في ذلك التنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وضمان الالتزام بقواعد ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى توجيهات مصرف قطر المركزي.

كما يشرف على الإدارة القانونية في البنك حيث يقدم الدعم والاستشارات القانونية العامة للمبادرات الإستراتيجية ويتابع الشؤون القانونية العامة، بما يضمن الامتثال للأنظمة والتعليمات المعمول بها وحماية مصالح البنك.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

#### ماهر بركات

(رئيس إدارة التدقيق الداخلي)

يحمل السيد ماهر بركات درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من جامعة Canisius في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في المحاسبة. كما يحمل عددًا من الشهادات المهنية المتخصصة، من بينها محاسب قانوني معتمد (CPA)، ومدقق داخلي معتمد (CIA)، ومدقق نظم معلومات معتمد (CISA).

يتمتع السيد ماهر بخبرة مهنية واسعة تتجاوز خمسة وعشرين عامًا في مجالات التدقيق الداخلي، والتحليل المالي، وإدارة المخاطر، اكتسبها من خلال عمله في المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك، وشركات الاستثمار، وشركات التأمين.

وقد بدأ مسيرته المهنية لدى إحدى شركات التدقيق الأربع الكبرى في منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، حيث شملت خبرته إعادة هيكلة وظائف التدقيق الداخلي في البنوك الكبرى، وتطوير وتأهيل فرق التدقيق، وتطبيق منهجيات التدقيق الداخلي القائم على المخاطر والقيمة المضافة، إلى جانب استخدام أحدث أدوات إدارة المخاطر وتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة.

وخلال مسيرته المهنية، حقق السيد ماهر العديد من الإنجازات، وحصل على جوائز تقدير لالتزامه بالمعايير الدولية للتدقيق وتطبيق أفضل الممارسات المهنية.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

**حبريك كوك****(رئيس الخزينة والخدمات المصرفية الدولية)**

يتولى السيد حبريك كوك مسؤولية الإشراف على أنشطة الخزينة والارتباطات المصرفية الدولية في البنك، بما في ذلك تطوير العلاقات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية العالمية، والبنوك المراسلة، ووكالات التصنيف الدولية.

كما يشرف على إدارة الخزينة، حيث يظطلع بدور محوري في تحسين توزيع أصول البنك، وإدارة السيولة، وتنفيذ استراتيجيات الاستثمار، بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الأداء المالي للبنك.

وقبل انضمامه إلى البنك الأهلي، شغل السيد حبريك مناصب قيادية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية، حيث اكتسب خبرة واسعة في مجالات أسواق المال، وتداول العملات الأجنبية، والخدمات المصرفية الدولية، خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك عمله في بنك الخليج الأول (أبو ظبي الأول حالياً)، وبنك بي إن بي باريسا في سنغافورة.

وقد أسهمت خبرته المهنية في دعم نمو أعمال الخزينة وتعزيز حضور البنك في الأسواق الدولية، إلى جانب تطوير علاقات فعالة مع الشركاء الماليين العالميين.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

**خلدون الخطيب****(رئيس إدارة الالتزام)**

يتمتع السيد خلدون الخطيب بخبرة مهنية واسعة تمتد لأكثر من 20 عامًا في المؤسسات المالية، حيث حرص خلال مسيرته المهنية على تطبيق مبادئ الامتثال والمهنية والاستقلالية، بما يضمن الالتزام بالقوانين واللوائح ومتطلبات الامتثال والسياسات والإجراءات والمعايير ذات الصلة المعتمدة في البنك.

يتولى السيد خلدون مسؤولية تطوير وتنفيذ استراتيجية الالتزام والخطط السنوية ذات الصلة، بما يضمن استمرارية امتثال البنك لجميع الوظائف ذات العلاقة، وبما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

كما يظطلع بدور محوري في تعزيز ثقافة الالتزام داخل البنك، ودعم الإدارات المختلفة لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والرقابية المعمول بها.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

**محمد علي صبح****(رئيس إدارة المخاطر)**

يتمتع السيد محمد علي صبح بخبرة مهنية واسعة ومتنوعة في مجال إدارة المخاطر والتمويل، تمتد لأكثر من 30 عامًا، منها أكثر من 25 عامًا في مناصب قيادية في القطاع المصرفي في كل من مصر، والبحرين، وقطر والكويت.

شغل خلال مسيرته المهنية عددًا من المناصب القيادية البارزة، حيث عمل في مجال تمويل الشركات خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 2004، كما تولّى مهام متقدمة في مجال الأصول الخاصة خلال الفترة من 2005 إلى 2007. وشغل منصب مدير المخاطر في البنك الأهلي خلال الفترة من 2007 إلى 2010، إلى جانب تولّيه عددًا من المناصب القيادية في القطاع المصرفي حتى عام 2017.

وقبل انضمامه مجددًا إلى البنك الأهلي في عام 2022، عمل السيد محمد علي صبح مع مجموعة الأهلي المتحدة - الكويت خلال الفترة من 2017 إلى 2022، حيث شغل منصب نائب المدير العام لإدارة المخاطر، وأسهم في تعزيز أطر إدارة المخاطر وتطبيق أفضل الممارسات الرقابية.

يتولى حاليًا قيادة وظيفة إدارة المخاطر في البنك، ويظطلع بدور محوري في دعم الاستقرار المالي، بما يضمن توافق أنشطة البنك مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

**يزن سليم محمود نصيرات****(رئيس قطاع العمليات بالبنابة)**

يتمتع السيد يزن نصيرات بخبرة مهنية واسعة ومتنوعة في مجالات الخدمات المصرفية والعمليات تمتد لأكثر من 20 عامًا، اكتسبها من خلال عمله في عدة جوانب تشغيلية، ولا سيما في أتمتة العمليات وتطوير الكفاءات التشغيلية، حيث لعب دورًا محوريًا في تأسيس مصرفين إسلاميين جديدين، ما مكّنه من قيادة فرق متعددة التخصصات بكفاءة عالية ودعم عمليات التحول داخل المؤسسات المالية.

قبل انضمامه إلى البنك الأهلي في عام 2025، شغل مناصب قيادية في الأردن، من بينها منصب مدير عام تحسين العمليات خلال الفترة من 2021 إلى 2024، ومنصب رئيس العمليات في بنك المال الأردني (كابيتال بنك) خلال الفترة من 2018 إلى 2021، إضافة إلى شغله منصب الرئيس التنفيذي للعمليات التجارية خلال الفترة من 2014 إلى 2018. كما تولّى عددًا من المناصب القيادية في مجال العمليات المصرفية خلال الفترة من 2004 إلى 2014.

يحمل السيد يزن درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتسويق، كما حصل على شهادة الصيرفة الإسلامية المعتمدة، وشهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال، مما يعزز دوره في قيادة العمليات وفق أفضل الممارسات المهنية والتنظيمية.

ولا يملك أي أسهم في البنك كما في تاريخ 2025/12/31.

**3.2 إجمالي المكافآت المدفوعة للإدارة العليا:**

بلغ مجموع المكافآت المدفوعة للإدارة العليا للبنك عن عام 2024 والتي تم تسديدها خلال العام 2025، مبلغًا وقدره

**12,225,000 ريال قطري.**

كما أن مجلس الإدارة وافق على أن تكون مكافأة الإدارة العليا في البنك عن السنة المالية 2025 مبلغ وقدره 14,400,000 ريال قطري والذي تمت الموافقة عليه من قبل مصرف قطر المركزي.

# 04

## تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

لدى البنك مدونة لقواعد السلوك وأخلاقيات العمل، تنطبق على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، والتي تحدد الضوابط في ما يتعلق بتضارب المصالح وتنص على تجنب المواقف التي قد تؤدي إلى حدوث تضارب فعلي أو محتمل وفقاً للمادتين (108) و(109) من قانون الشركات التجارية.

تستلزم مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل توقيع مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفون على مستند يؤكد امتثالهم لمدونة قواعد السلوك.

توزع إدارة الالتزام بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية بشكل منتظم رسائل البريد الإلكتروني للتوعية بتضارب المصالح من أجل خلق ثقافة الامتثال لمدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل.

كما أن منع تضارب المصالح يشكل جزءاً من السياسات والإجراءات المختلفة داخل البنك بما في ذلك سياسة المشتريات. وفقاً لما ورد في تعميم مصرف قطر المركزي رقم 25 للعام 2020، لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا المشاركة في أية أنشطة قد ينشأ عنها تضارب في المصالح.

يقوم الأشخاص المطلعين بتوقيع نماذج للإفصاح عن أية عمليات تداول في أسهم البنك سواء مباشرة أو عن طريق أقارب الدرجة الأولى (الأولاد القاصرين).

ويطبق البنك تعليمات داخلية تحظر التداول من الداخل والتداول خلال فترات الحظر وفقاً للوائح بورصة قطر والمادة (111) من قانون الشركات التجارية.

## 05

# الرقابة الداخلية على التقارير المالية

## 5.1 تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

(أ) المجلس مسؤول عن وضع الرقابة الداخلية الكافية على التقارير المالية ومتابعتها. تم تصميم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتطبيقه بالتوافق مع قواعد الحوكمة بهدف ضمان صحة التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للبنك لغراض تقديم التقارير الخارجية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية الإفصاح عن الضوابط والإجراءات المعتمدة لمنع تقديم بيانات خاطئة.

(ب) تبنى المجلس في اجتماعه رقم 2018/6 قرار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدهوي COSO، لتقييم الرقابة الداخلية. وتم تقديم تقييم عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفق متطلبات COSO للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

(ت) تم تقييم إعداد وتطبيق الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل المحققين الخارجيين شركة "ديلويت أند توش"، كونها شركة تدقيق مستقلة، وأصدرت تقريرًا إيجابيًا عن تقييم البنك في موضوع الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

## 5.2 مخاطر التقارير المالية

(أ) إن المخاطر الرئيسية للتقارير المالية تتمثل في عدم عكس البيانات المالية للواقع الحقيقي نتيجة أخطاء غير مقصودة أو غير متعمدة، أو نشر بيانات مالية لم تُعد في الوقت المحدد لها. ويظهر النقص في التقديم الصحيح لهذه التقارير عندما تتضمن مبالغ البيانات المالية أو الإفصاحات أخطاءً (أو سهوًا). وتعد الأخطاء في البيانات، عنصرًا مهمًا في حال يمكن أن تؤثر، سواء بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية التي تتخذ بناءً على هذه البيانات المالية.

(ب) ولحصر مخاطر التقارير المالية، أُنسب البنك الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف إيجاد ضمان بمستوى معقول، وليس كاملًا، من مواجهة البيانات المالية الخاطئة وكذلك تقييم كفاءة الرقابة الداخلية على التقارير المالية في البنك وفق إطار العمل الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدهوي COSO، حيث توصي بوضع أهداف محددة لتسهيل إعداد وتقييم كفاءة نظام الرقابة.

(ت) إن إطار COSO يتضمن 17 مبدأً رئيسيًا، و5 عناصر هي التالية:

- i. بيئة الرقابة
- ii. تقييم المخاطر
- iii. أنشطة الرقابة
- iv. المعلومات والتواصل
- v. المراقبة

(ث) تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي 17 مبدأً و5 عناصر.

(ج) نتيجة تأسيس الرقابة الداخلية على التقارير المالية، تبنت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية:

- i. الوجود/الحدوث: الأصول والمطلوبات موجودة والمعاملات قد تمت.
- ii. الإنجاز: تم تسجيل المعاملات وأرصدة الحسابات كافة وإدراجها في البيانات المالية.
- iii. التقييم/القياس: تم تسجيل الأصول، المطلوبات، والمعاملات في التقارير المالية بشكل مناسب.
- iv. الحقوق والواجبات والملكية: تم تدوين الحقوق والواجبات كأصول ومتطلبات بشكل مناسب.
- v. تقديم المعلومات والإفصاح: تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وتقديمها بشكل مناسب.

(ح) في المقابل، إن أي نظام رقابة داخلي، من ضمنه الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن كيفية إعداده وتشغيله، يمكن أن يقدم ضمان جودة معقول ولكن ليس مطلقًا، بحيث يتم تلبية أهداف نظام الرقابة. وعليه، يمكن للرقابة والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية ألا تمنع وقوع جميع الأخطاء أو عمليات التزوير والاحتيال.

(خ) إضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة أن هناك عوائق وقيود على الموارد، وأن منافع الرقابة يجب أن تقاس بالمقارنة مع التكاليف.

# 06

## هيكلية نظام الرقابة الداخلية

### 6.1 وظائف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تتم ممارسة الرقابة ضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بواسطة الأعمال الرقابية للبنك كافة مع مراجعة صحة السجلات التي تحون البيانات المالية. نتيجة لذلك، فإن عمليات الرقابة الداخلية على التقارير المالية تتم من خلال وظائف في مختلف أقسام الشركة.

### 6.2 مخاطر التقارير المالية

يتألف نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من العديد من الأنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية التي تهدف إلى الحد من مخاطر الأخطاء في البيانات المالية الموحدة. ويتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتتضمن:

- i. العمليات المتواصلة أو الدائمة في طبيعتها مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات.
- ii. العمليات التي تجرى على أساس دوري، كالعمليات التي تجري كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية الموحدة.
- iii. العمليات الوقائية أو التحقيقية في طبيعتها.
- iv. العمليات التي لديها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة. إن الضوابط التي لديها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة تتضمن الرقابة على مستوى البنك والرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات مثل الدخول إلى نظام المعلومات والرقابة على النشر حيث يمكن أن تكون هذه الرقابة على سبيل المثال عملية تسوية تدعم مباشرة أحد بنود الميزانية العامة.
- v. مكونات تلقائية و/أو يدوية. إن الضوابط التلقائية هي عمليات رقابة مدمجة في عمليات النظام مثل التطبيق الإلزامي لفصل الرقابة على الوظائف وكشوفات شخصية لتحديد كفاءة ودقة المعلومات التي يتم ادخالها. أما مكونات الرقابة الداخلية اليدوية فهي التي تدار من قبل فرد أو مجموعة أفراد مثل صلاحيات العمليات.

### 6.3 قياس كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الرقابة الداخلية

(أ) خلال السنة المالية 2025، قام البنك بتقييم لتحديد مدى كفاءة التصميم والتطبيق والتشغيل لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، في ما يتعلق بالتالي:

- i. مخاطر الخطأ في وحدات خط البيانات المالية الموحدة، على اعتبار أن هذه العوامل هي بمثابة عوامل مادية، ومدى تعرض وحدات البيانات المالية لخطأ.
- ii. مدى تعرض هذه الضوابط المحددة للفشل، ومنها درجة التلقائية والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة، كفاءة الموظف، ودرجة الحكم المطلوبة.

(ب) هذه العوامل، مجتمعة، تحدد طبيعة وتوقيت ومدى الدليل الذي تطلبه الإدارة بهدف تقييم كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. ويتم أستنتاج الدليل نفسه من الإجراءات المتخذة ضمن المسؤوليات اليومية للموظف أو من الإجراءات المطبقة لغرض تقييم النظام على وجه التحديد. وتشكل المعلومات من مصادر أخرى عنصراً مهماً في عملية التقييم، كون هذا الدليل يمكن أن يؤدي إلى تنبيه الإدارة إلى مشاكل رقابية إضافية أو يمكن أن يثبت النتائج.

(ت) تضمن التقييم مدى كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الضوابط في مختلف العمليات من ضمنها القروض والسلف إلى العملاء، إيداعات العملاء، الخزينة، الدخل المتأتي من العمولات، الاستثمارات، التقارير المالية، والإفصاحات. كما تضمنت عملية التقييم مدى كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل الضوابط على مستوى البنك، الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، وضوابط الإفصاح.

ونتيجة لتقييم كفاءة تصميم وتطبيق وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تجد الإدارة أي ضعف واستنتجت أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمه وتطبيقه وتشغيله بكفاءة وبطريقة مناسبة لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

## 07

## هيكلية المساهمين في البنك الأهلي

### 7.1 توزيع الملكية حسب الجنسية

(أ) تتوزع نسبة ملكية كبار المساهمين في البنك وفقاً لما يلي:

المساهمون الرئيسيون	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة في رأس المال
(5% فأكثر)	حكومي	قطر	1,213,428,215	%47.56

### 7.2 توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين

عدد الأسهم	عدد المساهمين	حكومي	خاص	النسبة في رأس المال
أكثر من مليون	119	3	116	%97.04
500 ألف إلى مليون	42	0	42	%1.21
250 ألف إلى 500 ألف	38	0	38	%0.53
100 ألف إلى 250 ألف	97	0	97	%0.60
أقل من 100 ألف	804	0	804	%0.61

## 8.2 إفصاحات إضافية

## (أ) الغرامات الرقابية

خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2025، لم يتم فرض أي غرامات على البنك تقع ضمن نطاق البند (2) من المادة (4) من نظام الحوكمة، ذات قيمة مادية جوهرية أو لها تأثير سلبي على أعمال البنك وأنشطته، كما أنها لم تنتج عن أي أنشطة احتيالية أو غير قانونية للبنك.

## (ب) الدعاوى القضائية

- i. خلال العام 2025، أقام البنك العديد من الدعاوى لتحصيل الديون، وحيث تدعو الحاجة اتخذت الإجراءات وفق قواعد وأنظمة مصرف قطر المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً لما أفصح عنه البنك في بياناته المالية.
- ii. لا تعد الدعاوى المرفوعة ضد البنك ذات طبيعة جوهرية أو قد يكون لها تأثير سلبي على الوضع المالي للبنك أو على عملياته وأنشطته. كما أن الأحكام الصادرة بحق البنك خلال العام 2025 لم تكن ذات قيمة مادية قد تؤثر على أعماله.
- iii. عندما يرس البنك أن الدعوى المرفوعة ضده لا أساس لها من الصحة أو تعسفية أو تهدف إلى استرداد ما ليس مستحقاً، سيخذ البنك الإجراءات اللازمة للدفاع، كما أنه خلال السنة المالية 2025 لم تصدر أية أحكام ضد البنك في أية دعاوى مقامة عليه والتي من شأنها التأثير على أعماله.
- iv. إن البنك يحرص دوماً على تخصيص القروض التي يتم تقديم دعاوى بها وذلك بما يتوافق مع التعليمات الرقابية والمعايير المحاسبية.

## (ت) الالتزام بقواعد الإدرج والإفصاح

خلال العام 2025، التزم البنك بمتطلبات الإدرج والإفصاح المعمول بها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

08  
الالتزام

## 8.1 الإفصاحات

(أ) التزاماً من البنك الأهلي بقواعد الحوكمة، فقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لما يلي، من بين أمور أخرى:

- i. إن أعضاء مجلس الإدارة منتظمون في الحضور أو التمثيل في مجلس الإدارة ولجانته بما يحقق مصلحة البنك والمساهمين كافة دون تمييز وبما يؤدي لإعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح كافة.
- ii. خلال العام 2025، والتزاماً بقواعد وممارسات الحوكمة، أجرى مجلس الإدارة التقييم الذاتي والتقييم المستقل استناداً إلى حضور ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. على مستوى مجلس الإدارة، فإن التقييم السنوي لمجلس الإدارة ولجان المجلس يتم من قبل لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت التي رفعت تقريرها إلى مجلس الإدارة للمراجعة وإصدار التوصيات.
- iii. تم إخطار رئيس المجلس وجميع الأعضاء بمتطلبات المادة 98 من قانون الشركات التجارية والمادة 7 من نظام الحوكمة. ووقع أعضاء المجلس على إقرار بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً لأحكام القانون ونظام الحوكمة.
- iv. المراجعة الدورية للنظام الأساسي للبنك لضمان الالتزام بتعليمات الحوكمة.
- v. التزم البنك بجميع متطلبات الشفافية والإفصاح إلى بورصة قطر في ما يتعلق بالكشف عن النتائج الفصلية ونتائج نهاية العام وغيرها من الإفصاحات.
- vi. لقد أنشأ البنك آليات ضمن هيكلية الحوكمة وسياساته الداخلية لحماية حقوق أصحاب المصلحة والإجراءات الخاصة بتلقي شكواهم، إخطاراتهم ومقترحاتهم والتعامل معها بسرية. ويشمل ذلك سياسة إطلاق الصافرة التي تسمح بالإبلاغ بسرية عن أية مخالفات أو أفعال غير أخلاقية، وسياسة الإفصاح والشفافية ودليل حوكمة البنك، وسياسة حماية أصحاب المصلحة، التي تحدد إجراءات حماية أصحاب المصلحة وطريقة التعامل مع مطالباتهم وشكواهم.

## (ب) أما لجهة عدم الالتزام

إن النظام الأساسي للبنك ينص على أن المجلس يتألف من (11) عضواً (من بينهم 3 أعضاء مستقلين)، في حين يتألف المجلس حالياً من عشرة أعضاء.<sup>4</sup>

4 لقد تم الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي على استمرار مجلس الإدارة بعشرة أعضاء لحين انتهاء دورته الحالية في 30/03/2026.

## الهيكل القانوني للبنك

الاسم	الصفة القانونية
البنك الأهلي (ش.م.ع.ق.)	شركة مساهمة عامة قطرية. تأسس البنك الأهلي بموجب المرسوم رقم (40) لسنة 1983 الصادر بتاريخ 16/06/1983 وبدأ نشاطه بتاريخ 04/08/1984، البنك مرخص له بمزاولة العمل المصرفي من مصرف قطر المركزي بموجب الترخيص رقم 13/1984/
شركة الأهلي للوساطة (ذ.م.م.)	شركة تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100% الشركة موافق عليها من مصرف قطر المركزي ومرخص لها من هيئة قطر للأسواق المالية، بدأت نشاطها بتاريخ 24/07/2011 وتتداول في الأوراق المالية.
شركة أي بي كيو فاينانس ليمتد	شركة تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100% وهي شركة مسجلة في جزر الكايمان والهدف منها هو إصدار سندات متوسطة الأجل.
شركة أي بي كيو اينوفاييت ذ.م.م.	شركة تابعة ومملوكة للبنك بنسبة 100% وهي شركة مسجلة لدى مركز قطر للمال.



# 10

## حوكمة البنك

10.1 يسعى البنك الأهلي إلى الالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة التي تصدر عن مصرف قطر المركزي كما أنه يعمل على تطبيق جميع متطلبات نظام الحوكمة مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات الدولية المتبعة في مجال الحوكمة. وعليه فقد التزم البنك، على وجه التحديد، بمتطلبات وقواعد الإفصاح المعمول بها لدى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يرتكب البنك أي مخالفة جوهرية للمتطلبات القانونية والتنظيمية بما قد يؤثر على مركزه المالي.

10.2 لدى البنك هيكلية خاصة بالحوكمة تم توثيقها ونشرها من خلال السياسات الداخلية والالتزام بالقوانين والأنظمة، التي تشمل دون الحصر:

الرقم	الموضوع
1	النظام الأساسي للبنك
2	قانون مصرف قطر المركزي
3	تعليمات الحوكمة (مصرف قطر المركزي)
4	نظام الحوكمة (هيئة قطر للأسواق المالية)
5	ميثاق مجلس الإدارة
6	مهام ومسؤوليات لجان المجلس
7	ميثاق أخلاقيات وممارسات المهنة
8	إجراءات وسياسات إطلاق الصافرة
9	سياسة التعامل مع الحساب الشخصي
10	سياسة تضارب المصالح
11	إطار الحوكمة
12	سياسة المكافآت
13	سياسة توزيع الأرباح
14	سياسة معاملات الأطراف ذوي العلاقة
15	سياسة حماية أصحاب المصالح
16	سياسة حماية مساهمي الأقلية
17	سياسة التعريف والتدريب لمجلس الإدارة
18	سياسة ترشح وانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي
19	اعتماد قواعد السلوك لمجلس الإدارة
20	سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات
21	سياسة الشفافية والإفصاح
22	سياسة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة
23	سياسة تعيين المدقق الخارجي
24	سياسة الرقابة الداخلية
25	سياسة الموارد البشرية
26	سياسة الاتصال

10.3 يتم تحديث سياسات البنك بشكل دوري أو عند الحاجة لذلك، ويتم الموافقة على هذه التعديلات من قبل لجنة الحوكمة، الترشيحات والمكافآت. تتضمن سياسات البنك ما يلي:

### 1. ميثاق أخلاقيات وممارسات المهنة

يلزم هذا الميثاق جميع الموظفين بعدم استخدام أي معلومات داخلية للانتفاع بها بصورة شخصية منقاً لحدوث تضارب في المصالح، علماً بأنه تم استيفاء التوقيع على هذا الميثاق من جميع الموظفين بما يفيد علمهم وتقيدهم به.

### 2. إجراءات وسياسات إطلاق الصافرة

تعتمد هذه السياسة مبدأ «إطلاق الصافرة» في حال حدوث أي ممارسات محظورة أو غير قانونية أو غير مهنية، وتؤمن الحماية الكاملة للموظف الذي أثار أي مزاعم، ولدى البنك استناداً إلى هذه السياسة لجنة مستقلة تعنى بدراسة حالات الممارسات المحظورة واتخاذ الإجراء التأديبي حيالها والذي قد يصل إلى الفصل من العمل. كما تتضمن معايير الالتزام بالحوكمة الرشيدة والأخلاق والنزاهة والمصادقية الواجب اتباعها في ممارسة العمل المصرفي، كذلك الممارسات المحظورة وغير القانونية وغير المهنية التي تؤدي إلى سوء التصرف والسلوك ومن ضمنها ممارسات تضارب المصالح بين الموظف والبنك أو العميل أو أي أطراف أخرى.

### 3. سياسة التعامل مع الحساب الشخصي

توضح مفهوم الإفصاح والتعهد عند ممارسة الأنشطة الاستثمارية (من خلال نموذج معد لذلك). وتنص هذه السياسة على قواعد وإجراءات ممارسة هذه الأنشطة بالإضافة إلى الممارسات المتاحة والمحظورة وفترات حظر التداول لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك، كما تتضمن سجل المطلعين الداخليين.

### 4. سياسة تضارب المصالح

تتمثل سياسة تضارب المصالح لدى البنك في اتخاذ جميع الخطوات المعقولة للحفاظ على الترتيبات التنظيمية والإدارية الفعالة وتشغيلها لتحديد وإدارة التضارب ذي الصلة.

### 5. إطار الحوكمة

تم إعداد دليل/ إطار الحوكمة لتوفير دليل للمبادئ التوجيهية لإطار الحوكمة الفعالة في البنك الأهلي ش.م.ع.ق. والشركات التابعة له، إلى الحد الذي ينطبق عليه ذلك، ويقع ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة ضمان الالتزام بمتطلبات الحوكمة.

### 6. سياسة المكافآت

تنشئ سياسة المكافآت للبنك الأهلي بيئة مكافآت فعالة، تهدف إلى تحقيق قيمة مستدامة للبنك الأهلي، وتنطبق هذه السياسة على جميع موظفي البنك وشركاته التابعة. كما تهدف السياسة إلى الحفاظ على الحوكمة الرشيدة لعملية المكافآت والبدلات، وكذا التأكيد والحفاظ على حقوق المساهمين، وتعتبر هذه السياسة جزءاً من السياسات العامة للموارد البشرية.

### 7. سياسة توزيع الأرباح

تهدف هذه السياسة إلى وضع إجراءات/إرشادات معيارية لمجلس الإدارة لاتباعها عند اتخاذ قرار/تقديم توصية بشأن مبلغ الأرباح (المؤقتة أو النهائية) لكل سهم. إذ تحدد سياسة توزيع الأرباح نسبة الأرباح الموزعة والأرباح المدورة. فضلاً عن مكافأة مساهمي البن، إلى أقصى حد ممكن، مع ضمان الاحتفاظ في الوقت نفسه بجزء من الأرباح من أجل الاتفاق المستقبلية للبنك.

### 8. سياسة معاملات الأطراف ذوي العلاقة

تهدف هذه السياسة إلى وضع القواعد المتعلقة بالعلاقة بين البنك والأطراف ذات الصلة من أجل ضمان أن تكون المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، إلى الحد الذي تسمح به القوانين واللوائح المعمول بها، على أساس تجاري بحت وتخضع للإشراف المناسب وإلى الحدود المقررة سواء في الداخل أو الخارج.

### 9. سياسة حماية أصحاب المصالح

تهدف سياسة حماية أصحاب المصالح إلى ضمان حماية البنك لحقوق جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المساهمين والهيئات التنظيمية والعملاء والموظفين والأطراف الخارجية والموردين، والتعامل معهم بشفافية وعدالة وأمانة، والتمسك بالتزامات البنك والوفاء بها، والتعامل مع أمورهم بعناية وسرية. وتطبق هذه السياسة عملية لمعالجة الشكاوى وحلها بشفافية وبالعناية اللازمة.

**10. سياسة حماية مساهمي الأقلية**

الغرض من سياسة حماية الأقلية هو حماية حقوق المساهمين بشكل عام ومساهمي الأقلية بشكل خاص، حيث لا يتم تنفيذ أي معاملات كبيرة من شأنها التأثير على البنك أو تعديل رأس ماله أو تصفيته أو غير ذلك من الصفقات الكبرى إلا باتباع الإجراءات التي تحددها القوانين والأنظمة.

**11. سياسة التعريف والتدريب لمجلس الإدارة**

تهدف هذه السياسة إلى وضع بروتوكولات تعريفية وتدريبية لمجلس الإدارة بما يتماشى مع الممارسات الرائدة ومتطلبات حوكمة الشركات التي حددها هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي.

**12. سياسة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة**

التزاماً بتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم (25/2022) ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 15 مايو 2017، تم إعداد هذه السياسة التي تحدد المعايير والإجراءات المطلوبة لعضوية المجلس.

ان هذه السياسة تعتمد على الإطار القانوني لعضوية مجلس الإدارة وفقاً لما هو وارد بقانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والنظام الأساسي للبنك وتعليمات الحوكمة، ويشكل الإطار القانوني والرقابي جزءاً لا يتجزأ من السياسة وحيث لا يوجد نص فيها، تسري أحكام القانون وتعليمات الحوكمة وقانون مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

**13. قواعد السلوك لمجلس الإدارة**

يعد هذا النظام بمثابة دليل إرشادي للسلوك المتوقع الذي يعزز النزاهة والنزاهة والتخاليقات والشفافية في إدارة البنك الأهلي وبالتالي تعزيز الثقة الموضوعية في إدارة البنك من قبل المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

**14. سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات**

المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مفهوم يأخذ بموجبه البنك الأهلي في الاعتبار مصالح المجتمع من خلال تحمل المسؤولية عن تأثير أنشطته على مستويات العملاء والموردين والموظفين والمساهمين والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك البيئة؛ والغرض من هذه السياسة هو تحديد المبادئ التوجيهية والمعايير التي تعزز المسؤولية الاجتماعية للبنك.

**15. سياسة الشفافية والإفصاح**

تحدد هذه السياسة متطلبات الإفصاح والشفافية وفق نظام الحوكمة أو أي أنظمة وقواعد ذات صلة.

**16. الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة**

تهدف هذه السياسة إلى توفير إطار واسع النطاق لتعزيز نهج البنك الرامي إلى دمج عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطته واستراتيجياته، وتطبيق الإرشادات ذات الصلة. علاوةً على ذلك، تهدف هذه السياسة إلى تعريف النهج الذي يتبعه البنك لتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والالتزام بها، وتقديم الإرشادات لجميع الأطراف المعنية من أجل اتباع تلك الممارسات، وذلك بهدف دعم أنشطة البنك والمجتمع. وقد تم وضع خارطة طريق ليتم العمل على تنفيذها على المدى القصير والمتوسط.

**كما أن البنك يلتزم بما يلي:**

(أ) قانون الشركات التجارية

البنك ملتزم بنصوص قانون الشركات التجارية والتي توضح ما يجب اتباعه في حال وجود أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين في العقود والمشاريع والارتباطات التي تتم مع البنك.

(ب) تعليمات مصرف قطر المركزي

يتم عرض جميع التسهيلات الممنوحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم وأقاربهم على مجلس الإدارة في كل اجتماع للتأكد من أن هذه المعاملات قد تمت وفقاً للحدود والضوابط التي رسمها مصرف قطر المركزي.

# 11

## مدققو الحسابات

11.1 يتم ترشيح مدقق الحسابات القانوني للبنك بتوصية من قبل مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة، بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي، للموافقة على تعيينه وذلك لمدة لا تزيد عن خمس سنوات حسب تعليمات مصرف قطر المركزي. ولا ينظر في إعادة تعيين مدقق الحسابات الخارجي إلا بعد مرور عامين على انتهاء آخر تعيين له.

11.2 حدد النظام الأساسي للبنك آلية تعيين مدقق الحسابات وواجباته وحقه في الاطلاع في أي وقت على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها بالإضافة إلى حضور اجتماعات الجمعية العامة والإدلاء برأيه بما قام به من تدقيق، علماً بأن مدقق حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 هم السادة "ديلويت اند توش"، وقد بلغت أتعابهم عن العام 2025 مبلغ 1,590,000 ريال قطري مقابل خدمات التدقيق ومبلغ 644,360 ر.ق. مقابل الخدمات التي لا تتعلق بالتدقيق. وتختص لجنة التدقيق بمناقشة تقرير مدقق الحسابات ورفع توصياتها بهذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.

11.3 يتمتع مدقق الحسابات باستقلالية تامة ولا يقوم البنك حسب تعليمات مصرف قطر المركزي بالشروع بأي معاملات مالية مع مدقق الحسابات أو تقديم أي تسهيلات له أو لموظفيه أو لأفراد عائلاتهم تفادياً لأي تضارب في المصالح.

# 12

## الرقابة الداخلية

### 12.1 يتبع البنك نظام رقابة داخلية معتمدًا من مجلس الإدارة.

يشارك مجلس الإدارة والإدارة العليا في إقرار جميع سياسات وأساليب ومعالجة المخاطر لتقييم المخاطر العامة وضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة.

### 12.2 يعتمد البنك مبدأً ثلاثية مستوى الدفاع ضد مختلف المخاطر:

(أ) مستوى الدفاع الأول

يتمثل بمختلف إدارات الأعمال التي تقوم بتحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها، وتتضمن السياسات والإجراءات وأدوار الموظفين والمسؤوليات والتدريب والإشراف على الأنشطة وفق السياسات والإجراءات المعتمدة وفي إطار الحوكمة الخاص بالبنك

(ب) مستوى الدفاع الثاني

يشمل المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة الشؤون القانونية، كلاً منها وفقاً لصلاحيتها وواجباتها بهدف الحد من المخاطر التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها. وتضمن هذه الإدارات مزاوله البنك لأنشطته ضمن حدود المخاطر الملائمة كما تضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية المعمول بها. وترفع إدارة المخاطر وإدارة الالتزام تقارير دورية بأعمالها إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

(ت) مستوى الدفاع الثالث

يشمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعة وتقييم دوري لضمان كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وتضمن تحقيق مستوى الدفاع الأول والثاني لأهدافهما. وترفع هذه الإدارة تقارير دورية بأعمالها إلى لجنة التدقيق.

### 12.3 لغاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لم يسجل أي إخفاق في رقابة البنك يمكن أن يكون له أي تأثير جوهري على مكانة البنك المالية أو على عملياته التشغيلية بشكل عام.

### 12.4 إدارة المخاطر

4 إدارة المخاطر

#### إطار عمل إدارة المخاطر

يتميز إطار عمل إدارة المخاطر في البنك الأهلي بالشمولية؛ حيث يغطي جميع فئات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية، ويهدف هذا الإطار إلى ضمان اتباع نهج متسق لتحديد المخاطر وقياسها والتخفيف من وطأتها عبر جميع وحدات الأعمال.

تقبل المخاطر: يُحدّد مجلس الإدارة مدى تقبل البنك للمخاطر، ويضع حدوداً للأنشطة التي تنطوي على مخاطرة؛ حيث تتم مراجعة مستوى تقبل المخاطر وتعديله بانتظام بما يعكس التغييرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمشهد التنظيمي والأهداف الاستراتيجية.

سياسات المخاطر: للبنك مجموعة من سياسات المخاطر التي تُحدّد المبادئ والعمليات لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر. وتخضع هذه السياسات للمراجعة سنويًا لضمان بقائها مناسبة وتنفيذها بصورة فعّالة في الإدارات المختلفة في البنك.

مراقبة المخاطر: نحرص على المتابعة والتقييم المتواصلين لمستويات التعرّض للمخاطر في جميع أنحاء البنك من خلال المواظبة على المراقبة الكافية، على النحو الذي يسمح للبنك بتعزيز عملية اتخاذ القرار وتحسين عمليات التخفيف من شدة المخاطر وحماية أصول البنك وضمان كون الأعمال دائماً ضمن مستويات مخاطر آمنة ومقبولة.

هيكل إدارة المخاطر: يُوضّح المخطط التالي هيكل إدارة المخاطر في البنك الأهلي، علماً بأنه مصمم لضمان الحوكمة وتطبيق الإجراءات المناسبة:

حوكمة المخاطر				
استراتيجية المخاطر وتقبل المخاطر				
التحديات الاستراتيجية	مبادئ إدارة المخاطر	الأهداف المالية	تدابير تقبل المخاطر	
أساليب إدارة المخاطر				
التحديد والقياس	المراقبة والإبلاغ			
السياسات	الحدود	الإبلاغ	خط العمل	
المخاطر				
الائتمان	السوق	المخاطر التشغيلية	مراقبة الاحتيال	أمن المعلومات

## فئات المخاطر ومنهج الإدارة

### مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنطوي على خسارة مالية بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية في الموعد المحدد أو بسبب الإفلاس. وعلى الرغم من أن الأعمال المصرفية تنطوي على قبول المخاطر المرتبطة بأعمال الإقراض، إلا أن البنك الأهلي يدير المخاطر من خلال وضع مجموعة من السياسات والإجراءات لصياغة الأنواع المختلفة من المخاطر المرتبطة بالأعمال.

تتألف سياسات مخاطر الائتمان من سياسة الإقراض للشركات وسياسة الإقراض للأفراد، وكلاهما مستمدة من المعايير التنظيمية مثل تعليمات مصرف قطر المركزي، ومبادئ بازل 2، ومعيار المبادئ المالية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المعروف باسم (IFRS9). وتتضمن السياسات القواعد المعنية بتشكيل إجراءات الإقراض وقبول المخاطر بما يتماشى مع تقبل البنك للمخاطر.

تُسلط سياسات مخاطر الائتمان الضوء، أيضًا على مصفوفات الموافقة والتفويضات الخاصة بالموافقات، ويتبنى البنك الأهلي مفهوم التوقيع المزدوج الذي يفرض التوقيع من قسم الأعمال والمخاطر لقبول مقترحات الإقراض.

يدير البنك الأهلي مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض لتجنب مخاطر التركزات؛ ويتم التنويع على مستوى القطاعات من خلال تحديد نسبة الإقراض القصوى مقابل إجمالي المحفظة لكل قطاع وعلى المستوى الإقليمي من خلال تحديد الحد الأقصى لمستوى التعرض لكل دولة.

يدير البنك الأهلي جودة الائتمان للوصول المالية باستخدام نظام تصنيف المخاطر والذي تم إعداده بواسطة شركة متخصصة مستقلة، ويقوم النظام بتصنيف المخاطر لكل مجموعة ائتمانية من خلال مجموعة من القواعد المالية والرأي الائتماني من أجل تقييم مخاطر المرتبطة بالمجموعة الائتمانية؛ حيث يتبع البنك الأهلي آلية تصنيف مخاطر الاقتراض لتصنيف العلاقات عبر محفظة الائتمان من خلال نظام تصنيف ائتماني مؤلف من عشرة درجات يرتبط فيه التصنيف من 1 إلى 7 بالتسهيلات المنتظمة بينما يرتبط التصنيف من 8 إلى 10 بعدم الانتظام.

بالنسبة للتعرض المنتظم، يُمثّل تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4 درجة استثمارية، ويُمثّل تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 6 درجة استثمارية دون المستوى، ويُمثّل تصنيف مخاطر المقترض 7 قائمة مراقبة، في حين يُمثّل تصنيف مخاطر المقترض عند 8 و9 و10 مستويات التعرض دون المستوى والمشكوك في تحصيلها والخسائر على التوالي.

يتبع الإقراض المصرفي تحليلًا عالي المستوى وأفضل الممارسات من أجل تحديد الجدارة الائتمانية للمقترض وتقييم قدراته على سداد الدين في الموعد المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، قد يحصل البنك أيضًا على ضمانات كتخفيف للمخاطر. ويتم تقييم الضمانات بشكل منتظم لضمان متابعة مخاطر تدهور القيمة.

الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كما يلي:

- رهون العقارات
- الرهون على الأصول المنقولة
- رهن الأوراق المالية والنقد

### مخاطر السوق

تُعرّف مخاطر السوق بأنها احتمال الخسارة نتيجة للتغيّرات في قيمة محافظ البنك بسبب تحركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم وأسعار السلع.

تتمثل استراتيجية إدارة مخاطر السوق لدى البنك في تعظيم العائد الاقتصادي للوصول مع الأخذ في الاعتبار تقبل البنك للمخاطر فضلًا عن تطبيق القيود التنظيمية المحلية.

يدير البنك مخاطر السوق ضمن إطار العمل التنظيمي للحدود المقررة من قبل مصرف قطر المركزي؛ حيث تُقدّم لجنة الأصول والخصوم (ALCO) الإرشاد اللازم لإدارة السيولة في البنك بصفة عامة وإدارة مخاطر أسعار الفائدة في دفتر البنك ضمن المعايير العامة التي وضعها مجلس الإدارة/ لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تعمل وحدة إدارة مخاطر السوق كجزء من قسم إدارة المخاطر في البنك، بما يتماشى مع شروط هيكل الحوكمة المُعتمد من قبل مجلس إدارة البنك.

تُدار السيولة وفجوات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي ضمن الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة، ومراقبة أي تجاوز ورفع التقارير الي اللجان المختصة. وتخضع جميع مستويات التعرّض للمخاطر للمراقبة ويتم رفع التقارير عنها بصورة دورية إلى الإدارة.

يتّبع البنك طريقة القياس الموحدة (SMM) لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق، وتتحكّل وحدة إدارة مخاطر السوق المسؤولة عن تحديد مخاطر السوق المرتبطة بوظائف الخزانة في البنك وتقييمها ومراقبتها والإبلاغ عنها.

### مخاطر السيولة

يُقصد بها عملية إدارة مخاطر السيولة لدى البنك، والتي يجري تنفيذها من قبل الادارة المالية، ومراقبتها من قبل فريق مستقل في قسم إدارة المخاطر بالتعاون مع إدارة الخزانة. وتشمل:

- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول القابلة للتداول السريع والتي يمكن تسيلها بسهولة كحماية ضد أي اضطراب غير مُتوقع في التدفق النقدي.
- مراقبة التدفقات النقدية المتوقعة لضمان إمكانية تلبية المتطلبات. ويشمل ذلك تجديد الأموال عند استحقاقها أو تمويلها من قبل العملاء.
- مراقبة نسب السيولة للمركز المالي مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية.
- إدارة تركيز وتوصيف محفظة استثمارات البنك واستحقاقاتها.
- مراقبة نسب السيولة الحرجة.

### مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية تأثير التغيّرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرّض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو الفجوات في مبالغ الأصول والخصوم والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها في فترة معينة؛ حيث يدير البنك هذه المخاطر من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر. يشير سعر الفائدة الفعلي (العائد الفعلي) للأداة المالية إلى السعر الذي ينتج عنه، عند استخدامه في حساب القيمة الحالية، القيمة الدفترية للأداة، حيث يُقصد بالسعر التاريخي للأداة ذات السعر الثابت التي يتم تحميلها بالتكلفة المطفأة والسعر الحالي للأداة ذات السعر المتغيّر أو الأداة التي يتم تحميلها بالقيمة العادلة.

### مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي المخاطر التي قد تتعرّض لها القيم العادلة للأسهم نتيجة للتغيّرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية، وينشأ التعرّض لمخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة استثمارات البنك.

### مخاطر العملة

مخاطر العملة هي المخاطر التي قد تتعرّض لها قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيّرات في أسعار الصرف الأجنبي، وقد حدد البنك حدودًا مختلفة لمركز العملة المفتوحة الصافية (NOCP) ويتم أدارتها ضمن الحدود المقررة من قبل مجلس الإدارة.

### مخاطر الاحتيايل

تتعرض البنوك بسبب طبيعة عملها وبيئة عملها باستمرار لمخاطر الاحتيايل؛ وفي حالة عدم إدارة عمليات الاحتيايل بصورة جيدة، فقد تترتب على ذلك خسائر مالية كبيرة بالإضافة إلى إجراء التدقيق القانوني والتنظيمي وفرض العقوبات بالإضافة إلى الأضرار السلبية التي تلحق بسمعة العلامة التجارية.

يدرك مجلس إدارة البنك الأهلي أهمية حماية البنك وموظفيه وأصوله من التأثير السلبي للاحتيايل، ويولي بيئة الرقابة الداخلية أهمية بالغة للحد من مخاطر الاحتيايل، وتدعم وحدة مكافحة الاحتيايل (AFU)، ضمن حوكمة وظيفة إدارة المخاطر، إدارة البنك في تعزيز بيئة العمل التي تشمل اليقظة والتحقيق في الحوادث المرتبطة بالاحتيايل وتعزيز الضوابط الداخلية لمنع الاحتيايل واكتشافه.

وقد أقرّ مجلس الإدارة سياسة مكافحة الاحتيايل للبنك التي تؤكد على "عدم التسامح مطلقًا" تجاه الاحتيايل، وتشدّد عن طريق مستند أخلاقيات العمل والسلوك التجاري للبنك على أهمية السلوك الأخلاقي المتسق وممارسات العمل.

تتغيّر اتجاهات الاحتيال بسبب عدة عوامل مثل التقدم التكنولوجي، والتطورات في الأطر القانونية/ التنظيمية، ومتطلبات العملاء المتزايدة، ونمو الأعمال، وما إلى ذلك؛ وبالتالي من الضروري أن تظل استراتيجيات إدارة الاحتيال ديناميكية، وتستخدم وحدة مكافحة الاحتيال استراتيجيات منع الاحتيال واكتشاف الاحتيال والتحقق في الاحتيال معًا للتخفيف من مخاطر الاحتيال المحتملة.

الوقاية من الاحتيال - تهدف استراتيجيات الوقاية من الاحتيال إلى الحدّ من احتمالية حدوث الاحتيال، وتُطبّق وحدات الأعمال سياسات وإجراءات موثقة مُحددة بدقة مع ضوابط مكافحة الاحتيال المضمنة التي تغطي المخاطر الكامنة والمتوقعة، والحصول على مراجعة وتعليقات وحدة مكافحة الاحتيال قبل إطلاق المنتجات والإجراءات الجديدة، ويستخدم البنك وسائل الاتصال المتاحة لنشر الوعي بين العملاء والموظفين حول اتجاهات الاحتيال وأبرز الطرق للمستخدم للوقاية.

اكتشاف الاحتيال - تساعد استراتيجيات اكتشاف الاحتيال أثناء حدوث الاحتيال أو تحديد وقت وقوعه، وقد روعي تصميم هذه الاستراتيجيات وفقًا لاتجاهات الاحتيال المتغيرة والمتطلبات التنظيمية، ويمتلك البنك آليات إبلاغ آمنة يمكن من خلالها لموظفي البنك والعملاء والأطراف المعنية الأخرى الإبلاغ عن الشكوك وحوادث الاحتيال، علماً بأنه يُستخدم مزيجٌ من آليات مراقبة المعاملات اليدوية والتالية والتحقق منها لتحديد نشاط الاحتيال المشبوه في حسابات العملاء.

التحقيق في الاحتيال والإبلاغ عنه - يتم التحقيق بشكل شامل في أي حادث مرتبط باحتيال مشتبه به أو فعلي يتم تحديده من قِبَل وحدة مكافحة الاحتيال أو إحالته إليها واتخاذ الإجراءات التصحيحية بالتنسيق مع وظائف الأعمال والدعم، ويتم إصدار تقارير التحقيق للأطراف المعنية عند الانتهاء من التحقيقات؛ حيث تُسلط هذه التقارير الضوء على وقائع الحالة والاستنتاجات والتوصيات للتخفيف من حدوث حوادث مماثلة في المستقبل، وتُسجّل التحقيقات في قاعدة بيانات داخلية مع مراعاة استيفاء متطلبات الإبلاغ المحلية للسلطات التنظيمية والمختصة في الدولة.

### أمن المعلومات

في ضوء المشهد الرقمي الراهن، يدرك البنك الأهلي أن الأمن السيبراني القوي أمر ضروري لحماية بيانات العملاء والأطراف المعنية والشركاء، ويلتزم البنك الأهلي بتعزيز بيئة مصرفية آمنة من خلال نهج متعدد الأوجه يتضمن المبادئ الأساسية التالية:

### حوكمة أمن المعلومات والاستراتيجية ذات الصلة

يتولى فريق أمن المعلومات المتخصص مسؤولية تطوير استراتيجية الأمن الخاصة بالبنك الأهلي والإشراف على تطبيقها؛ حيث يضمن دمج أمن المعلومات في أهداف البنك التجارية الشاملة وعملية صنع القرار، ويضمن هذا الهيكل التوافق بين استراتيجيات أمن المعلومات وأهداف العمل الشاملة من خلال تبني ثقافة الأمن في جميع ادارات البنك.

تخضع سياسات أمن المعلومات للمراجعة والتحديث بصورة منتظمة لتلبية تعليمات مصرف قطر المركزي للمتطلبات الناشئة والتهديدات المتطورة، وتتضمن السياسات الرئيسية المتعلقة بكل من:

- حوكمة أمن المعلومات وإدارة أمن بياناتها.
- أمن عمليات الوصول للبيانات وأنظمتها المعلوماتية.
- أمن وحماية شبكة البنية التحتية.
- إدارة عمليات المراقبة الأمنية المستمرة.
- ضوابط التعامل الآمن مع الأطراف الخارجية.
- أمن استخدام التكنولوجيا المالية.
- أمن استخدام الحوسبة السحابية وتقنيات الذكاء الاصطناعي.
- أمن أنظمة الدفع الرقمية.
- الأمن المادي / المحيطي لمراكز البيانات.

### تقييم مخاطر أمن المعلومات

في إطار إدارة المخاطر، يستخدم البنك الأهلي إطارًا شاملًا لأمن المعلومات لتحديد مخاطر الأمن السيبراني وتقييمها والتخفيف من وطأتها، فضلًا عن أن عمليات التحقيق والتقييم المنتظمة تساهم في البقاء على دراية بأي نقاط ضعف محتملة.

وتتضمن المنهجية السارية ما يلي:

- تحديد الأصول
- اكتشاف التهديدات
- تقييم نقاط الضعف
- تحليل المخاطر
- تخفيف المخاطر
- المراقبة والمراجعة المستمرة
- إعداد الوثائق والتقارير

### التحسينات المستمرة

تلتزم إدارة المخاطر في البنك الأهلي بتعزيز إجراءات أمن المعلومات بصفة مستمرة لمواجهة التهديدات السيبرانية سريعة التطور، فضلًا عن الاستمرار على تحديث بروتوكولات البنك بانتظام استجابة لأحدث الممارسات الدولية والمتطلبات التنظيمية المحلية، علوة على القيام بنشر أدوات أمان متطورة وبرامج الحماية من أحدث الاصدارات وأنظمة الكشف عن الاختراقات والوقاية منها التي تساعد في مراقبة التهديدات والاستجابة في الوقت الفعلي.

### التدريب والتوعية

تحرص ادارة المخاطر على تقديم برامج تدريبية وتوعوية منتظمة لتزويد موظفي البنك بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعرف على التهديدات الإلكترونية والاستجابة الفعّالة لها، وتهدف حملات التثقيف إلى زيادة وعي الموظفين حول منع التصيد والاحتيال الأمر الذي يؤدي إلى حدوث زيادة ملحوظة في الإبلاغ عن محاولات التصيد.

### التعاون والشراكة

يحرص البنك الأهلي على إجراء تقييم سنوي لمستوى نضوج الممارسات الأمنية لدى البنك وفق المعايير العالمية المعتمدة؛ وقد حصل البنك على الاعتمادية الأمنية وفق المعيار (ISO 27001/2) كما حصل أيضاً على الاعتمادية الأمنية الخاصة بكفاءة أمن أنظمة الدفع الرقمية وبطاقات الدفع الرقمية (PCI DSS) وفق أحدث الإصدارات. ونحافظ على التعاون النشط مع نظرائنا في القطاع المصرفي ومصرف قطر المركزي والهيئات التنظيمية المحلية الأخرى لمشاركة المعلومات وأفضل الممارسات لضمان التوافق مع معايير الأمن الوطنية والعالمية.

يظل البنك الأهلي ملتزمًا بالحفاظ على اتخاذ إجراءات صارمة المتعلقة بالأمن السيبراني/ المعلوماتي لضمان ثقة العملاء والأطراف المعنية، حيث أصبح العالم الرقمي معقدًا بشكل متزايد.

### المخاطر التشغيلية

يخضع قسم المخاطر التشغيلية لإدارة لجنة المخاطر التشغيلية، والتي تشرف عليها لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة (BRCC)، التي تشرف عليها؛ حيث يتم تحليل ومراقبة جميع المخاطر ومتابعتها والإبلاغ عنها بصورة مستمرة.

نحرص على استخدام إطار عمل مُنظم لإدارة المخاطر التشغيلية، يتضمن تقييمات ذاتية للمخاطر التشغيلية من قبل الدارات المعنية (ORSA)، ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs)، وتقييم المنتجات الجديدة (NPAP)، والإبلاغ عن الحوادث التي ينتج عنها خسائر مالية، وقاعدة بيانات؛ وذلك لتعزيز الضوابط.

### إدارة قاعدة بيانات الحوادث

وسيلة للإبلاغ الفوري عن الحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، ويجرى تحليل شامل للأسباب الرئيسية لتحديد العوامل الأساسية التي أدت إلى الحوادث بما يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية؛ وعلوة على ذلك، فقد تم الاعتماد على تصنيف بازل ضمن إدارة قاعدة بيانات الحوادث.

### تقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية (ORSA)

يتعين على كل وحدة أعمال إجراء تقييم مخاطر تشغيلية ذاتي منتظم لتحديد وتقييم المخاطر في عملياتها، وتستخدم النتائج لتعزيز الضوابط وإدارة نقاط الضعف المحتملة.

### مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs)

استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية لمراقبة مستويات التعرّض للمخاطر وتحديد التهديدات الناشئة في الوقت الفعلي، وتخضع هذه المؤشرات للمراجعة من قِبَل لجنة المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنها إلى لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

**تقييم المخاطر التشغيلية للمنتجات الجديدة (NPAP)**

يتم تقييم المنتج الجديد لتحديد المخاطر بصورة استباقية أو تغييرات جذرية في الخدمات الحالية أو المتعلقة بخطوط أعمال جديدة أو أسواق جديدة.

**المرونة التشغيلية واستمرارية الأعمال**

تعد استمرارية الأعمال والمرونة التشغيلية هي من العناصر الأساسية في إطار إدارة المخاطر في البنك الأهلي؛ حيث نلتزم بضمن استمرارية العمليات الأساسية بصورة فعّالة في مواجهة الكوارث، وذلك لحماية مصالح عملائنا والأطراف المعنية والنظام المالي، وتخضع خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث بشكل منتظم للحفاظ على مرونة البنك.

تتولى لجنة الاستجابة للطوارئ، التي تشرف عليها لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة، مسؤولية مراجعة وإقرار استراتيجيات استمرارية الأعمال للبنك، وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية لتحمل مجموعة واسعة من الكوارث المحتملة، التي تشمل ذلك فشل الأنظمة، والهجمات السيبرانية، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، ويتضمن التركيز في إدارة استمرارية الأعمال على المرونة التشغيلية والتخطيط للطوارئ و اجراء اختبارات ضغط المستمرة ، والمراجعات دورية لخطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، لضمان تقديم الخدمات الحيوية دون انقطاع. بالإضافة إلى ذلك، لقد حصل البنك مؤخرًا على شهادة الأيزو العالمية ISO 22301 الخاصة باستمرارية الأعمال من خلال الالتزام بأفضل الممارسات الدولية.

**ثقافة المخاطر والتدريب عليها**

نحرص على تعزيز ثقافة قوية بشأن المخاطر في جميع ادرات البنك؛ حيث يتم تشجيع الموظفين في جميع المستويات على تحمّل المسؤولية عن المخاطر ضمن مجالات عملهم، بالإضافة إلى ترسيخ الوعي بالمخاطر من خلال برامج التدريب المستمرة، التي تغطي ممارسات تحديد المخاطر والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها. تمارس الإدارة العليا القيادة من خلال تقديم القدوة، وتعزز نهجًا منفتحًا وشفافًا لإدارة المخاطر، ويتألف فريق إدارة المخاطر من متخصصين مُدرّبين تدريبًا عاليًا يتمتعون بخبرة عالية في مجالاتهم المعنية.

بالإضافة لما سبق، يلتزم البنك الأهلي بالإدارة الفعالة للمخاطر المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة بهدف الحد من الآثار السلبية المحتملة على عملياته وتعزيز قدرته على خلق القيمة لصالح أصحاب المصلحة على المدى الطويل.

سيعمل البنك بشكل استباقي على تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ، إدراكًا لتأثيرها المحتمل على العمليات، والأصول الممولة، والأنظمة المجتمعية الأوسع. وقد تظهر هذه المخاطر المناخية عبر قنوات متعددة، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمسؤوليات القانونية، والامتثال التنظيمي. وسوف يتم إدارة مخاطر الاستدامة وتغيّر المناخ بما يتماشى مع إطار إدارة المخاطر المعتمد في البنك.

يعمل البنك حاليًا على تعزيز تقييم مخاطر الاستدامة (ESG)، وذلك من خلال إرساء الأسس اللازمة لدمج مخاطر المناخ والمخاطر الاجتماعية ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية. ويضمن هذا الجهد إدماج اعتبارات الاستدامة في عمليات تحديد وقياس ومراقبة المخاطر. كما نقوم بتعزيز الحوكمة والضوابط بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية المتطورة. وستُمكن هذه التحسينات المصرف من تحديث سياساته وإجراءاته الخاصة بالمخاطر بما يتوافق بالكامل مع متطلبات مصرف قطر المركزي المتعلقة بالاستدامة.

**12.5 إدارة الالتزام****وظيفة الإمتثال**

تعتبر وظيفة الإمتثال أحد العناصر الرئيسية لهيكل الحوكمة المؤسسية وتلعب دورًا مهمًا في تلبية مسؤولية البنك الأهلي تجاه إبلاغ موظفي وحدات الأعمال بشأن سياسة وإجراءات الإمتثال وتوعيتهم بمتطلبات الإمتثال. كما تهدف إلى تلبية متطلبات السلطات التنظيمية بشأن الإلتزام باللوائح والقواعد والمعايير المعمول بها، وأن الإجراءات التصحيحية لأي انحرافات يتم اتخاذها في أقرب وقت ممكن، كما أن وظيفة الإمتثال تهدف إلى الحفاظ على سمعة البنك ونزاهته من وذلك من خلال إمتثال أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين والعملاء والأطراف الأخرى المتعاملة مع البنك للوائح والتعليمات والقواعد والمعايير المعمول بها، والتي تشمل مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، إستمرارية الأعمال، وتجنب أو تخفيف حالات تضارب المصالح. إن وظيفة الإمتثال مستقلة وتقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تتواصل مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية بشأن مخاطر عدم الإمتثال للأنظمة والمعايير المعمول بها من أجل إتخاذ الإجراءات التصحيحية، حيث تقوم وظيفة الإمتثال بإعداد تقارير دورية عن هذه المخاطر والإجراءات التصحيحية المتخذة إلى لجنة المخاطر والامتثال بشكل دوري.

**مخاطر الإمتثال – التعريف وأدوات القياس**

إن وظيفة الإمتثال تعتمد على أساليب فعّالة لتحديد وقياس مخاطر الإمتثال التي تهدد قدرة البنك على تحقيق أهدافه، ونظرًا للعلاقة الوثيقة بين مخاطر الإمتثال ومخاطر التشغيل، تعمل وظيفة الإمتثال بالتنسيق المتواصل مع إدارة مخاطر التشغيل بشكل خاص من أجل تحديد المخاطر ووضع الضوابط للتخفيف منها.

**الموارد**

تتمتع وظيفة الإمتثال في البنك بالموارد اللازمة للقيام بمسؤولياتها بفعالية، ويتمتع موظفو وظيفة الإمتثال بالمؤهلات والخبرات والصفات المهنية والشخصية اللازمة لتمكينهم من القيام بواجباتهم المحددة، بالإضافة إلى الفهم السليم للوائح والقواعد ومعايير الإمتثال وتأثيرها العملي على عمليات البنك، كما يتم الحفاظ على المهارات المهنية لموظفي وظيفة الإمتثال، وخاصة فيما يتعلق بمواكبة التطورات في لوائح وقواعد ومعايير الإمتثال، من خلال التعليم والتدريب المنتظم والمنهجي.

**العلاقة مع التدقيق الداخلي**

تم فصل وظيفة الإمتثال عن وظيفة التدقيق الداخلي لضمان خضوع أنشطة وظيفة الإمتثال للمراجعة المستقلة من قبل التدقيق الداخلي، كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتزويد إدارة الإمتثال بالملاحظات المتعلقة بانتهاك اللوائح أو المخالفات لأخذها بالإعتبار عند قياس المخاطر التي يواجهها البنك.

**العلاقة مع الجهات التنظيمية والمحققين الخارجيين**

تتولى وظيفة الإمتثال، بالتعاون مع أعضاء آخرين من الإدارة التنفيذية، مسؤولية إدارة علاقات البنك مع الجهات التنظيمية، ويتم تحقيق ذلك من خلال:

- التعاون والتنسيق والتفاعل مع الجهات التنظيمية والمحققين الخارجيين وتوفير وتبادل المعلومات. كما تقوم بمتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة بشأن أي انتهاكات أو مخالفات يتم تحديدها داخل البنك مع الإدارات المعنية.
- تسهيل مراجعات/استفسارات مصرف قطر المركزي والجهات الأخرى من خلال التنسيق مع الإدارات المعنية داخل البنك.
- تحديد أي مسائل جوهرية ينبغي الإبلاغ عنها إلى الجهات التنظيمية وغيرها من الهيئات والسلطات الإشرافية (على سبيل المثال، أية شبهات لغسل أموال أو تمويل للإرهاب)، مع ضمان الإبلاغ عن هذه المسائل وتقديم أي مساعدة أو بيانات إلى السلطات والجهات التنظيمية ذات العلاقة.

**مسؤوليات مجلس الإدارة تجاه وظيفة الامتثال**

تبدأ وظيفة الامتثال من القمة، وذلك لدعم ثقافة الامتثال بشكل عام في البنك، والتي تؤكد على الإلتزام بمعايير الصدق والنزاهة والتي يكون فيها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قدوة للعاملين في البنك، وينبغي للبنك أن يتبنى معايير عالية عند ممارسة الأعمال وأن يسعى في جميع الأوقات إلى مراعاة المهنية الوظيفية.

قام مجلس الإدارة بتفويض هذه المهام إلى لجنة المخاطر والامتثال، حيث تم إيلاء اهتمام خاص لوظيفة الامتثال من خلال تحديد واجباتها وهيكلها التنظيمي وعلاقتها بالإدارات والوظائف الأخرى بطريقة تمكنها من تنفيذ الواجبات الموكلة إليها بشكل مستقل وفعال، حيث وفر مجلس الإدارة لهذه الوظيفة الموارد والأنظمة اللازمة لإنجاز أعمالها وتقديم التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر والامتثال والإدارة التنفيذية، كما تم منح السلطات المطلوبة للوصول إلى المعلومات من خلال سياسة واضحة يتم مراجعتها سنويًا.

**مسؤوليات الإدارة التنفيذية تجاه وظيفة الامتثال**

أهم مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- اتخاذ التدابير اللازمة للامتثال لتعليمات الجهات الرقابية، والالتزام بسياسة الامتثال التي يتبناها مجلس الإدارة.
- التعاون بشفافية مع إدارة الامتثال ووضع الإجراءات والضوابط الفعالة لضمان الإلتزام بتعليمات الجهات الرقابية والقوانين.
- التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية بشأن أية مخالفات مكتشفة من قبل إدارة الامتثال.
- الحصول على توصيات وإرشادات صادرة عن إدارة الامتثال وإشراكها في المشاريع الخاصة بأي منتجات من المتوقع طرحها أو مراجعتها.
- زيادة وعي وثقافة الموظفين فيما يتعلق بالامتثال.
- التأكد من تطبيق الإجراءات التأديبية التصحيحية والمناسبة في حالات عدم الامتثال. وإبلاغ إدارة الامتثال بشكل مباشر، وخاصة في الحالات التي قد تعرض البنك لخسائر مالية أو مخاطر سمعة.
- إنشاء إدارة امتثال دائمة وفعالة في البنك كجزء من سياسة الامتثال الخاصة به، وتتلخص مهمتها في تحديد وتقييم مخاطر عدم الامتثال.
- عدم تكليف إدارة الامتثال بأي مهام من شأنها أن تسبب تضارباً في المصالح وتؤثر على موضوعية وظيفة الامتثال.
- تقديم السياسات والإجراءات والإعلانات المتعلقة بأعمال وعمليات البنك إلى إدارة الامتثال للمراجعة والموافقة عليها.

**مهام إدارة الامتثال****1. الاتصالات والاستشارات**

تقدم إدارة الامتثال الدعم للإدارة العليا من خلال القيام بما يلي:

- تقديم المشورة بشأن التشريعات أو اللوائح الجديدة وعكسها في السياسات والإجراءات.
- الرد على استفسارات الإدارات المختلفة في البنك.
- التنسيق مع قسم التدريب لدى الموارد البشرية في تقديم التدريب السنوي حول مكافحة. • غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات إعرف عميلك والتعليمات الصادرة عن الجهات التنظيمية وغيرها من الأمور ذات الصلة.
- التنسيق مع الإدارات المعنية في المسائل الهامة التي تتطلب مشاركة معلومات مع الجهات الرقابية.

**2.المسؤوليات الرئيسية**

- مسؤولية المراقبة:

تعمل وظيفة الامتثال مع وحدات الأعمال لتطوير العمليات اللازمة لتحديد واكتشاف المخاطر، بالإضافة إلى التدقيق الداخلي وإدارات المخاطر والمالية والشؤون القانونية لتحديد الأنشطة والأحداث عالية المخاطر من أجل المساعدة في تصميم الضوابط الداخلية المناسبة لمعالجة تلك المخاطر.

- المنتجات الجديدة والمواقع الجديدة

تشارك وظيفة الامتثال في عملية إصدار المنتج الجديد لتحديد أية مخالفات قد تترتب من طرح المنتجات الجديدة، والمساعدة في تصميم المنتجات عند النقتضاء. كما سيتم مراجعة وتقييم المخاطر المتعلقة بعدم الإلتزام في حال إنشاء أعمال جديدة في الخارج لتحديد المتطلبات القانونية والتنظيمية المحددة لتلك المناطق، ومساعدة الإدارة التنفيذية في الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة قبل السماح ببدء الأعمال.

- تقنيات وأدوات تقييم الامتثال

توفر وظيفة الامتثال لكل إدارة في البنك وثيقة تقييم ذاتي لتوفير الضوابط الفعلية ذات الصلة للتعليمات ذات العلاقة والتي تخص أعمال هذه الإدارات، وبالتالي فإن تقييم الامتثال هو جزء أساسي لتوفير أدلة لدعم نتائج برنامج مراقبة الامتثال، حيث يتم تنفيذ عملية تقييم الامتثال من خلال نظام آلي لتجنب العمل الورقي لضمان التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والتوافق مع استراتيجيات التحول الرقمي الخاصة بالبنك وكذلك مصرف قطر المركزي.

- مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

يلتزم البنك الأهلي للتعليمات واللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بموجب القانون رقم 20/2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى إرشادات مصرف قطر المركزي في هذا الصدد، كما تم تحديد هذه المتطلبات في سياسة وإجراءات البنك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتم إعتقادها من قبل مجلس الإدارة بشكل سنوي. كما أن هذه السياسة والإجراءات متاحة لجميع الموظفين على شبكة الإنترنت الداخلية للبنك لضمان الوصول إليها.

- تضارب المصالح

يعتمد البنك على أربع طرق أساسية لإدارة تضارب المصالح:

1. الإفصاح والإبلاغ عن أي تضارب للمصالح.
2. الاستقلالية – الالتزام بسياسات داخلية لضمان الإستقلالية للإدارات الرقابية في البنك.
3. تضمين إجراءات تأديبية في سياسة الموارد البشري لرد القيام بأعمال من شأنها خلق حالات تضارب للمصالح.
4. تنفيذ أنظمة رقابة داخلية لمنع الموظفين من الوقوع في حالات تضارب للمصالح، حيث أن هناك فصل وظيفي وخطوط اتصال واضحة بين الإدارات لضمان عدم الوقوع في حالات تضارب للمصالح.

- الإبلاغ عن المخالفات من خلال سياسة إطلاق الصافرة:

يتم تشجيع جميع الموظفين على الإبلاغ عن أية مخاوف حقيقية بشأن المخالفات المحتملة في البنك، سواء في مسائل تتعلق بالتقارير المالية أو الممارسات غير السليمة الأخرى، حيث تتوفر سياسة إطلاق الصافرة على شبكة الإنترنت الداخلية للبنك، كما تم إيجاد قنوات خاصة للإبلاغ بشكل سري وذلك لضمان قدرة الموظفين على الإبلاغ دون خوف من التعرض للعقاب وضمان الشفافية.

- التوعية والتدريب على الامتثال:

تماشياً مع أفضل الممارسات وتوصيات لجنة بازل، تقوم وظيفة الامتثال بتعزيز الوعي بين الموظفين وتزويدهم بالتدريب كممارسة يومية (عبر الاجتماعات والمناقشات والنصائح المكتوبة والمشاركة في التدريب التعريفي الذي تقدمه إدارة الموارد البشرية للموظفين الجدد)، أو بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية أو مراكز التدريب المتخصصة فيما يتعلق بموضوعات هامة مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي له بالغ الأثر في تعزيز ثقافة الامتثال داخل البنك والتخفيف من مخاطر الامتثال أيضاً.

**التدقيق الداخلي**

(أ) تقدم دائرة التدقيق الداخلي دوراً جوهرياً في تعزيز البيئة الرقابية وضمان كفاءة و فعالية العمليات في البنك، من خلال تقديم تقييمات مستقلة وموضوعية بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الهادفة إلى تحسين الأداء المؤسسي. كما يساهم التدقيق الداخلي في دعم البنك لتحقيق أهدافه الاستراتيجية عبر تطبيق منهجية منظمة ومنضبطة لتقييم فعالية إدارة المخاطر وكفاءة الإجراءات الرقابية وممارسات السليمة للحوكمة.

(ب) يمثل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث للبنك، حيث يستقي صلاحياته المنوطة به من الميثاق الذي صادقت عليه لجنة التدقيق في البنك، وتكون تبعيته وظيفياً للجنة التدقيق مما يعزز استقلاليتها، وإدارياً للرئيس التنفيذي لضمان مرونة العمليات واتساقها مع التوجه الاستراتيجي للبنك.

(ت) تستند أنشطة التدقيق الداخلي إلى إطار عمل متكامل يجمع بين تعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المحققين الداخليين (IIA) مما يوفر أساساً قوياً لضمان التزام البنك بأفضل الممارسات الدولية والمحلية في مجال التدقيق الداخلي.

(ث) تواصل إدارة التدقيق الداخلي في تطوير منهجياتها باستمرار من خلال دمج أحدث التقنيات في عمليات التدقيق، بما يشمل مجالات تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات، لضمان مواكبة الإدارة للتطور التقني والتكنولوجي للتحوط للمخاطر المتعلقة بها كما أنها تتطلع مستقبلاً للتطور في مجالات الذكاء الاصطناعي، هذا وقد حصلت إدارة التدقيق الداخلي لدى البنك على أعلى درجات تقييم جودة لعمل إدارة التدقيق الداخلي الذي أجرته جمعية المحققين الداخليين، مما يعكس التزام إدارة التدقيق الداخلي بتطوير وتحسين الأداء والكفاءة في مجالات التدقيق، واتباع أفضل الممارسات والمعايير الدولية للإطار المهني لممارسات التدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد الدولي للمحققين الداخليين.

(ج) يعد التعليم والتطوير المهني المستمر جزءاً لا يتجزأ من ثقافة التدقيق الداخلي في البنك الأهلي حيث تلتزم الإدارة بتوفير بيئة تعليمية داعمة لتحسين مهارات ومعارف وكفاءات أعضاء فريق التدقيق الداخلي، مما ينعكس على جودة وكفاءة عمليات التدقيق وتعزيز القيمة المضافة للمخرجات المقدمة للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

# 13

## اللجان الإدارية

لدى البنك عددًا من اللجان الداخلية التي تحير العمليات والأنشطة اليومية للبنك، ومن بين اللجان الإدارية:

### لجنة الأصول والخصوم

(أ) تعقد اللجنة اجتماعاتها دوريًا خلال العام، وتكون مسؤولة عن إدارة الأصول والمسؤوليات في البنك والالتزام بسياسة السيولة المصادق عليها ومتابعتها.

### لجنة الأصول الخاصة

(أ) مسؤولة عن الأصول الخاصة، ضمن أصول البنك، والتي تتطلب المراقبة والضبط بهدف منع الخسائر وضمان التعافي وإعادة الهيكلة والتحصيل وإقرار المباشرة في الإجراءات القانونية.  
(ب) مسؤولة عن ضمان اتخاذ التدابير المناسبة لتحصيل الديون في ما يتعلق بجميع الأصول الخاصة وأن المتطلبات التنظيمية المطبقة لتخصيص الأصول الخاصة تطبق وفق المتطلبات التنظيمية والسياسات الداخلية.

### لجنة الائتمان

(أ) تعقد اللجنة اجتماعات شهرية منتظمة لمراجعة الأعمال المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة ومناقشة الخطط المستقبلية للخدمات المصرفية للشركات. يتم الموافقة على القرارات عن طريق التداول بينما يتم مناقشة أي استثناءات أو مراجعات خلال اجتماعات اللجنة.  
(ب) تبذل اللجنة كل جهودها الممكنة لضمان جودة أصول البنك والحد من المخاطر التي تنتج عن أعمال الإقراض.

### لجنة الاستثمار

(أ) تعقد اللجنة اجتماعاتها دوريًا على مدار العام وهي مسؤولة عن مراجعة استراتيجية الاستثمار في البنك لضمان أعلى مستوى من العوائد على الأصول، وذلك ضمن ضوابط المتطلبات التنظيمية.

### لجنة مخاطر التشغيل

(أ) تعقد اللجنة اجتماعاتها دوريًا في كل ربع من السنة لمراجعة حوادث مخاطر التشغيل وخطة العمل المطلوبة لمعالجتها. واللجنة مسؤولة أيضًا عن خطة معالجة الكوارث ومتابعة الإجراءات المطلوبة للبقاء على الجهوزية للمعالجة من الكوارث تحسبًا لأي مخاطر غير متوقعة.

# 15

## حقوق المساهمين

- 15.1** يحق للمساهم الحصول على نسخة من النظام الأساسي للبنك والمنشور على الموقع الإلكتروني للبنك إضافة إلى عدد كبير من السياسات ومستندات البنك الرسمية.
- 15.2** يوضح الفصل الخامس من النظام الأساسي للبنك حقوق المساهمين بشأن الجمعية العامة للبنك والمعاملة المنصفة لهم وممارسة حق التصويت. كما يتضمن الفصل السابع منه حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح حيث يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع الأرباح على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة ومناقشة ذلك والموافقة عليه من قبل المساهمين.
- 15.3** تم تعديل النظام الأساسي للبنك لحماية حقوق المساهمين ولضمان أنهم متساوون ويتمتعون بالحقوق كافة المتعلقة بأسهمهم وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء. ويظهر هذا الأمر في المادة 8 من النظام الأساسي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 31 من النظام الأساسي على أن مجلس الإدارة يمثل جميع المساهمين ويحمي حقوقهم. كما تمنح المادة 53 كل مساهم الحق بحضور الجمعية العامة والمصادقة أو الاعتراض على الأمور المعروضة للتصويت.
- 15.4** يتمتع المساهمون بجميع الحقوق الممنوحة لهم بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها تعليمات الحوكمة ونظام الحوكمة.



# 14

## معاملات الأطراف ذات العلاقة

- 14.1** خلال العام 2025، ووفق تعليمات مصرف قطر المركزي، تم عرض جميع المعاملات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والتسهيلات الممنوحة لهم ولعائلاتهم وأقاربهم وشركاتهم التابعة، خلال كل اجتماع لمجلس الإدارة وذلك بعد التأكد من أن هذه المعاملات قد تمت وفق الحدود المسموح بها من قبل مصرف قطر المركزي وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة.
- 14.2** كما في 31 ديسمبر 2025، لم تسجل معاملات رئيسية لأطراف من ذوي العلاقة في سجلات البنك والتي قد تتطلب موافقة المساهمين.
- 14.3** لدى البنك سياسة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة والتي تضبط معاملات الأطراف ذات العلاقة والإجراءات ذات الصلة، وكذلك لدى البنك سجل لتلك المعاملات.
- 14.4** وفقاً لسياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة، يحتفظ قسم إدارة المخاطر في البنك بسجل خاص لتدوين معاملات الأطراف ذات العلاقة كافة في البنك، ويتضمن كافة التفاصيل عن تلك المعاملات.
- 14.5** يتوفر السجل الخاص بمعاملات الأطراف ذات العلاقة للاطلاع عليه من قبل المساهمين في البنك والمخولين تفحصه بتحديث هذا السجل بشكل دوري بطريقة تعكس الحالة الحقيقية لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.
- 14.6** يقوم قسم إدارة المخاطر، وبشكل دوري، بتحديث السجل ليظهر في كل الأوقات أسماء وتفصيل الأطراف ذات العلاقة ومعاملاتهم.

## 16

## المسؤولية الاجتماعية للبنك في قلب المجتمع

يولي البنك الأهلي أهمية خاصة لأطر الحوكمة الداعمة للمسؤولية الاجتماعية، ويحرص على توجيه مساهماته المجتمعية بطريقة منهجية ومنسجمة مع أولوياته الاستراتيجية، بما يدعم التنمية المستدامة ويعزز الأثر الإيجابي على المجتمع القطري. وخلال عام 2025، واصل البنك الأهلي دعمه لمجموعة من المبادرات والمؤسسات الوطنية في مجالات الرعاية الاجتماعية، والصحة، والتمكين المجتمعي، والرياضة، والعمل الخيري، وذلك في إطار التزامه بتطبيق أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وحوكمة الشركات، وبما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية والتمكين المجتمعي، قدّم البنك مساهمات مالية لدعم البرامج المعنية برعاية وتمكين كبارالقدر، وذلك بالشراكة مع مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان). كما جدّد البنك دعمه للمبادرات الاجتماعية التي تستهدف الأطفال وتعزز اندماجهم المجتمعي، بما في ذلك الحملات الرمضانية، من خلال دعمه للبرامج الرمضانية التي ينفذها مركز رعاية الأيتام «دريمة».

وفي إطار التزامه بمبادئ الشمولية وتكافؤ الفرص، قدّم البنك الأهلي دعمه للمبادرات التي تُعنى بتمكين أصحاب الهمم وتعزيز مشاركتهم في الأنشطة الرياضية والمجتمعية، إيمانًا بأهمية دمج هذه الفئة وتمكينها من الإسهام الفاعل في المجتمع، حيث ساهم البنك في دعم الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وانطلاقًا من التزامه ذاته بتعزيز مسؤوليته المجتمعية وتقديم خدمات مصرفية أكثر شمولاً، قام البنك بالتعاون مع الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بتنظيم برنامج تدريبي لموظفيه على لغة الإشارة. ويأتي هذا البرنامج في إطار التزام البنك بدعم ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يساهم في فهم أفضل لاحتياجاتهم وتوفير تجربة مصرفية أكثر سهولة وملاءمة لهم في دولة قطر. ويعكس هذا التوجه حرص البنك الأهلي على دعم المجتمع وتنميته من خلال مبادرات هادفة ومستدامة تعزز الشمولية المصرفية وتخدم مختلف فئات المجتمع.

وإيمانًا بأهمية الاستثمار في العنصر البشري بوصفه ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة، أطلق البنك برنامج "أهلي المستقبل"، الذي يأتي ضمن شراكة مع وزارة العمل لدعم ورعاية برامج التدريب والتأهيل المتخصصة للقطريين وأبناء القطريين الباحثين عن عمل في القطاع الخاص. ويُعد البرنامج أحد المبادرات الرائدة التي يقدمها البنك لتأهيل وإعداد خريجي الجامعات، بهدف تعزيز مشاركتهم في سوق العمل وخلق مسارات مهنية ووظيفية مستدامة في مختلف القطاعات الحيوية، تماشيًا مع الخطة الوطنية للتوظيف "نعمل من أجل قطر".

ويتمد برنامج "أهلي المستقبل" لمدة خمسة أشهر، تشمل مرحلة تأسيس مصرفي تتضمن محاضرات تخصصية وتدريبًا عمليًا على المهارات المصرفية الأساسية وتطوير اللغة الإنجليزية، يعقبها تدريب ميداني داخل البنك، بما يتيح للمتدربين اكتساب خبرة عملية مباشرة في بيئة عمل واقعية وتطوير مهاراتهم بما يلبي احتياجات القطاع المصرفي، ويتوافق مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. ويجسد هذا التعاون التزام البنك بالمساهمة في إعداد كوادر وطنية مؤهلة وقادرة على تلبية متطلبات سوق العمل، من خلال المشاركة في تصميم وتنفيذ برامج تدريبية نوعية تتوافق مع احتياجات القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، بما يدعم خطة التوظيف ويرفع جاهزية القوى العاملة الوطنية، انسجامًا مع مستهدفات رؤية قطر الوطنية 2030 في مجال التنمية البشرية.

ودعمًا للكفاءات البشرية وإيمانًا بدورها المحوري في تحقيق تميّز المؤسسة واستدامة نجاحها، يحرص البنك على تقدير جهود موظفيه والاحتفاء بعطائهم. وفي هذا الإطار، كرّم البنك 51 موظفًا من مختلف إداراته، تقديرًا لإخلاصهم وتفانيهم وجهودهم المتواصلة التي أسهمت في تعزيز مكانة البنك وتحقيق إنجازات نوعية على مدار السنوات الماضية، وذلك عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويأتي هذا التكريم تقديرًا لسنوات خدمتهم والتزامهم المهني ومساهماتهم القيّمة في مسيرة نجاح البنك وتطوره، حيث أمضى المكرّمون ما بين 5 و30 عامًا من العطاء المستمر.

أما في المجال الصحي، فقد دعم البنك الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الوعي الصحي والمساهمة في دعم مرضى السرطان، من خلال تقديم تبرعات لجمعية القطرية للسرطان، بما يعكس التزامه بالمشاركة في المبادرات التي تساهم في تحسين جودة الحياة والصحة العامة.

كما واصل البنك دعمه للأنشطة الرياضية ذات الطابع المجتمعي، لا سيما المبادرات الشبابية والبطولات الرياضية التي تجمع بين البعد الرياضي والبعد الاجتماعي، إدراكًا لدور الرياضة في تعزيز أنماط الحياة الصحية وترسيخ القيم الإيجابية لدى مختلف فئات المجتمع. ويتم اعتماد جميع التبرعات والرعايات التي يقدمها البنك وفق أطر وإجراءات حوكمة واضحة، بما يضمن الشفافية والامتثال للسياسات المعتمدة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، بما يعزز ثقة أصحاب المصلحة ويؤكد التزام البنك بدوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة.

وبهدف تعزيز صحة ورفاه الموظفين وترسيخ ثقافة الرياضة وأسلوب الحياة النشط، يحرص البنك على الاحتفال بيوم الرياضة للدولة، حيث نظّم فعالية مخصصة لموظفيه في نادي المدينة التعليمية للجولف، بمشاركة موظفي البنك وأفراد عائلاتهم. وقد أتاحت الفعالية للمشاركين فرصة الاستمتاع بمجموعة متنوعة من الأنشطة الرياضية والترفيهية في أجواء إيجابية وتفاعلية، بما يساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وترسيخ قيم العمل الجماعي. وتأتي هذه المبادرة انسجامًا مع ركائز رؤية قطر الوطنية 2030 الهادفة إلى بناء مجتمع صحي ومنتج، وتعزيز جودة الحياة والتماسك الاجتماعي.

وضمن التزامه بالمسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة مشاركة موظفي البنك بالمبادرات المجتمعية، نظم البنك حملة للتبرع بالدم بالشراكة مع مؤسسة حمد الطبية، بهدف دعم بنك الدم في دولة قطر ورفع مستوى الوعي بأهمية التبرع بالدم.

وإيمانًا بمسؤوليته الوطنية في الحفاظ على الإرث الثقافي والتقاليد القطرية الأصيلة، احتفل البنك الأهلي باليوم الوطني لدولة قطر 2025 بحضور الإدارة التنفيذية العليا وعدد من ضيوف الشرف وموظفي البنك وعملائه، تأكيدًا على أهمية صون هذه القيم الوطنية وترسيخها كأحد المحاور الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للبنك.

وتأكيدًا على دوره في المسؤولية المجتمعية فقد قام البنك خلال العام 2025 بدفع 2.5% من إجمالي أرباحه الصافية للسنة المالية المنتهية 2024/12/31 أي مبلغ 22,290,611 ر.ق. لدعم الأنشطة الرياضية. هذا فضلًا عن قيام البنك بتقديم الدعم المالي المستمر للأنشطة الرياضية والاجتماعية والإنسانية.

# 17

## الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

### نظرة عامة على حوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية

في عام 2025، وضع البنك الأهلي إطاراً شاملاً لحوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية بهدف تعزيز الإشراف المؤسسي، وتحديد التوجهات الاستراتيجية للاستدامة، ودمج اعتباراتها في جميع عمليات المصرف وقراراته. يقوم هذا الإطار على إشراف فعال من مجلس الإدارة، ولجنة الإدارة العليا للاستدامة، وتنفيذ من قبل وحدة الاستدامة، وفريق العمل للاستدامة المشترك بين الإدارات.

تتولى لجنة الإدارة العليا للاستدامة مسؤولية قيادة برنامج الاستدامة في البنك. ويتم دعم تطبيق توجيهات اللجنة من خلال وحدة الاستدامة، التي تقوم بأدوار التنسيق والتنفيذ بين مختلف الوحدات والإدارات من خلال فريق العمل للاستدامة المشترك بين الإدارات.

حوكمة الاستدامة في البنك تمكّن الإدارات المعنية من تحديد وتقييم، ومراقبة، وإدارة مخاطر وفرص الاستدامة بما يتماشى مع توجيهات مصرف قطر المركزي. كما يضمن النهج تفعيل الرقابة الإدارية، ووضع سياسات وإجراءات مواءمة لمتطلبات الاستدامة، وتحقيق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة عبر دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن القرارات الائتمانية والاستراتيجية.

يتلقى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تقارير دورية حول أداء الاستدامة ودمج المخاطر المناخية، إلى جانب تحديثات حول التقدم المحقق في مبادرات الاستدامة. وتُسهّم المناقشات المستمرة في تعزيز فهم تأثير المخاطر المناخية والاجتماعية على استراتيجية البنك وإدارة المخاطر وعملية اتخاذ القرارات.

### هيكل حوكمة الاستدامة في البنك الأهلي



### ضوابط الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

حدّث البنك الأهلي في عام 2025 سياسة الاستدامة، ويواصل دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك مواءمة المخاطر المناخية وتحديث السياسات الائتمانية وفق متطلبات مصرف قطر المركزي.

البنك الأهلي يعتمد نموذج خطوط الدفاع الثلاثة فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

### خط الدفاع الأول - إدارة قطاع الأعمال وإدارة الخزينة المصرفية الدولية

تقوم إدارة قطاع الأعمال وإدارة الخزينة المصرفية الدولية بتطبيق منهجية تقييم الاستدامة عند التعامل مع العملاء الجدد وفي المراجعات الدورية للعملاء القدامى. وتشمل مهامها:

- جمع بيانات الاستدامة المطلوبة
- تطبيق المنهجية المعتمدة للتقييم
- دمج اعتبارات الاستدامة في قرارات الائتمان
- رفع الحالات ذات المخاطر العالية إلى لجنة الإدارة العليا للاستدامة عند اللزوم

### خط الدفاع الثاني - إدارة المخاطر وإدارة الامتثال

- تقوم إدارة المخاطر بمراجعة نتائج التقييم بشكل مستقل وتقييم تعرض المحفظة للمخاطر.
- سيجري دمج تقييمات الاستدامة تدريجياً ضمن الأنظمة التقنية للبنك.
- يقدم قسم المخاطر رؤى مستقلة حول المقترحات الائتمانية.
- تتابع إدارة الامتثال لوائح مصرف قطر المركزي الخاصة بالاستدامة وتراقب الإفصاحات التنظيمية وتبليغ الإدارة العليا بحالات عدم الامتثال.

### خط الدفاع الثالث - التدقيق الداخلي

يوفر التدقيق الداخلي تأكيداً مستقلاً بشأن فعالية إطار إدارة مخاطر الاستدامة، بما في ذلك الحوكمة والضوابط الداخلية والامتثال.

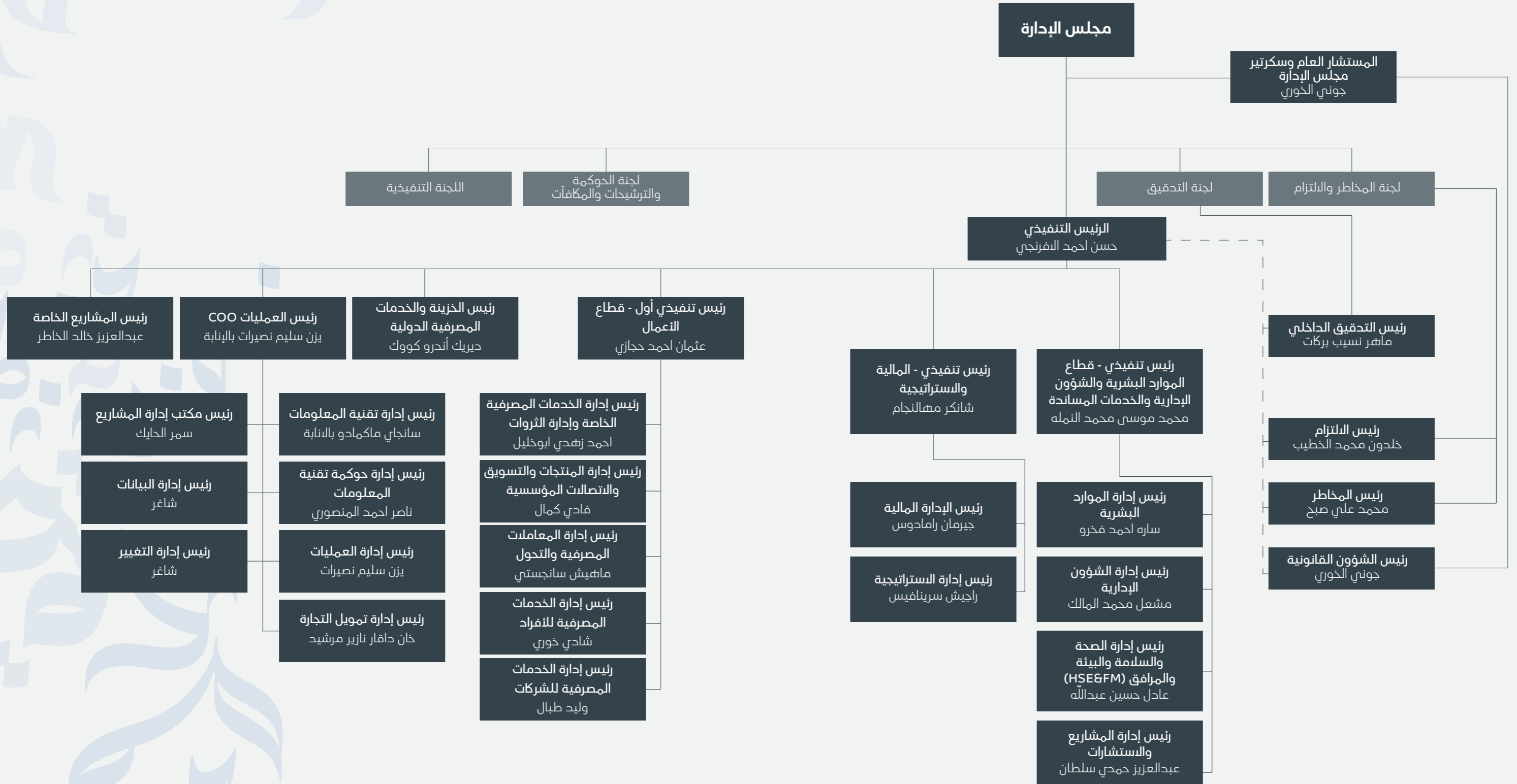
### الالتزام بالقوانين

يجدد البنك الأهلي التزامه الكامل بالتوجهات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. ويواصل البنك تعزيز قدراته على إدارة المخاطر المناخية، وتحسين جودة البيانات، وتعزيز العمليات الداعمة لتنفيذ فعال لأهداف الاستدامة، وبناء منهج مستقبلي لإدارة المخاطر يعتمد على التوقعات.

لمزيد من التفاصيل حول أدائنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، يُرجى الرجوع إلى تقرير الاستدامة للعام 2025.

# 18

## الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي 2025



## 06

البيانات المالية  
الموحدة

## تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إلى السادة المساهمين الكرام  
البنك الأهلي (ش.م.ع.ق.)  
الدوحة - قطر

## تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

## الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك الأهلي (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

## أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس معايير السلوك والأخلاق المهنية الدولي للمحاسبين، كما هو معمول به في تدقيق البيانات المالية للكيانات ذات المساهمة العامة، ووفقاً لقواعد السلوك المهني الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر. هذا، وقد التزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات ومتطلبات معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين. ونعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

## أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

## أمور التدقيق الرئيسية

## انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء

بلغ إجمالي بند القروض والسلف المقدمة للعملاء المسجل في بيان المركز المالي الموحد 39.6 مليار ريال قطري (2024: 35.7 مليار ريال قطري) كما في 31 ديسمبر 2025، وتمثل 63% (2024: 60%) من إجمالي الموجودات. وبلغت مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة 2.9 مليار ريال قطري (2024: 2.6 مليار ريال قطري) في هذا التاريخ، وتتضمن ذلك مخصصاً بمبلغ 1.9 مليار ريال قطري (2024: 1.8 مليار ريال قطري) مقابل التعرضات في المرحلتين 1 و 2، ومخصصاً بقيمة 1.0 مليار ريال قطري (2024: 0.8 مليار ريال قطري) مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3.

يتم تقييم القروض والسلف المقدمة للعملاء بشكل فردي لتحديد ما إذا كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ("SICR") وقياس خسائر الائتمان المتوقعة ("ECL"). ويتطلب ذلك من الإدارة إجراء تقييم معقول ومدعوم يشمل جميع المعلومات النوعية والكمية المستقبلية عند تقييم زيادة مخاطر الائتمان الكبيرة أو عند تقييم مؤشرات التحدي الائتماني للتعرض.

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة ("ECL") للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين 1 و 2 بشكل جماعي باستخدام نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. ومن المهم أن تكون هذه النماذج ومعاييرها (احتمالية التعثر (PD)، نسبة الخسارة بافتراض التعثر (LGD)، التعرض عند التعثر (EAD) والتعديلات الاقتصادية الكلية) صالحة طوال فترة التقرير، وأن تخضع لعملية تحقق ومراقبة من قبل مراجع مستقل. ومع ذلك، تعتمد دقة النتائج التي تنتجها هذه النماذج على استخدام معايير معقولة ومدخلات محدثة لاحتمالية التعثر (PD)، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر (LGD)، والتعرض عند التعثر (EAD)، والتعديلات الاقتصادية الكلية ذات الصلة بفترة التقرير، والتي تخضع لعملية تحقق في الوقت المناسب.

يتم تطبيق التعديلات بعد النموذج (Post-model adjustments) عند الحاجة إلى إضافة تغطيات إضافية لتعكس العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي قد لا تكون مغطاة بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

يتم تصنيف التعرضات على أنها متعثرة بمجرد وجود شك في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المجموعة وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية. يتم حساب خسارة الانخفاض في قيمة هذه القروض والسلفيات للعملاء بناءً على الفرق بين القيمة الدفترية للقروض والسلفيات المتعثرة للعملاء والقيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر.

## كيفية معالجة أمور التدقيق الرئيسية خلال أعمال التدقيق

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها لمعالجة هذه المسألة الرئيسية في التدقيق، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- حصلنا على فهم تفصيلي لعمليات الأعمال المتعلقة بالقروض والسلف المقدمة للعملاء، وخسائر الائتمان المتوقعة (ECL) للمجموعة، بما في ذلك مراجعة التعديلات بعد النموذج والتغطيات الإضافية التي أضافتها الإدارة، وذلك لتقييم هذه التعديلات إلى جانب التقديرات والتحكيم المحاسبية الحرجة الأخرى التي طبقتها الإدارة. كما شارك خبراءنا المتخصصون لمساعدتنا في تدقيق نماذج خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2025.

- قمنا بتقييم الضوابط ذات الصلة في عملية الأعمال المذكورة أعلاه لتحديد ما إذا كانت مصممة ومنفذة بشكل مناسب، وحيثما كان ذلك مناسباً، قمنا أيضاً باختبار فعالية عمل هذه الضوابط. وتشمل هذه الضوابط ما يلي:

- الضوابط القائمة على النظام والضوابط اليدوية المتعلقة بالاعتراف في الوقت المناسب بالقروض والسلف المتعثرة؛

- الضوابط المتعلقة بنماذج حساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL)؛

- الضوابط المتعلقة بحوكمة واعتماد مخصصات التعثر ونماذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك إعادة التقييم المستمرة من قبل الإدارة.

- بالنسبة لعينة من القروض الفردية، قمنا بإجراء مراجعة ائتمانية مفصلة، وقيّمنا مدى ملاءمة المعلومات المستخدمة لتقييم الجدارة الائتمانية، وتحققنا من تصنيف المجموعة للقروض واحتساب مخصصات التعثر.

- قمنا بفهم وتقييم الأسس النظرية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) من خلال إشراك خبراءنا المتخصصين لتحديد مدى توافقه مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية - (IFRS). كما اختبرنا سلامة النموذج الرياضية من خلال إجراء عمليات إعادة حساب. وقمنا بتقييم اتساق ومعقولية المدخلات والافتراضات المختلفة التي استخدمتها إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية معالجة أمور التدقيق الرئيسية خلال أعمال التدقيق
انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	<p>حددنا أنظمة وتقنيات المعلومات والضوابط المتعلقة بالتقارير المالية للبنك كمنطقة تركيز رئيسية، وذلك نظراً للحجم الكبير والتنوع الواسع للمعاملات التي يعالجها البنك يومياً والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط الآتية واليدوية المعتمدة على تقنيات المعلومات.</p> <p>هناك خطر من أن تكون إجراءات المحاسبة الآتية والضوابط الداخلية المرتبطة بها غير مصممة بدقة أو لا تعمل بفعالية. وعلى وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المحمجة ضرورية للحد من احتمالية حدوث الاحتيال أو الأخطاء نتيجة التغييرات في التطبيقات أو البيانات الأساسية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية، بما في ذلك نظام الخدمات المصرفية الأساسية، ونظام إدارة القروض، ونظام تمويل التجارة، ونظام الخزائنة، ونظام الرسائل Swift، بالإضافة إلى البنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات.</li> <li>قمنا باختبار الضوابط العامة لتقنية المعلومات المتعلقة بالضوابط الآتية المحددة والمعلومات الصادرة عن الكيان (IPE)، وذلك من خلال تغطية أمن الوصول، وتغييرات البرامج، وعمليات مركز البيانات والشبكة.</li> <li>قمنا بإجراء اختبارات على الضوابط الآتية ذات الصلة للتطبيقات التقنية الرئيسية المرتبطة بعمليات الأعمال المتعلقة بالتقارير المالية.</li> <li>قمنا بفحص بعض المعلومات الصادرة عن الكيان (IPE) المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة، بالإضافة إلى الضوابط الرئيسية المتعلقة بمنطق إعداد هذه التقارير.</li> </ul>

### أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مدقق آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل بشأن تلك البيانات في 5 فبراير 2025.

### المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة ("التقرير السنوي")، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، حيث نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرياً.

إذا استنتجنا، بناء على العمل الذي قمنا به حول المعلومات الأخرى، أن هناك أخطاء جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية معالجة أمور التدقيق الرئيسية خلال أعمال التدقيق
انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	<p>يُعد تدقيق انخفاض قيمة على القروض والسلف المقدمة للعملاء من المجالات الرئيسية التي يتركز عليها التدقيق، وذلك بسبب الأهمية الكمية للمبلغ في سياق البيانات المالية الموحدة، وأهمية وتعقيد التقديرات والنكاح المستخدمة في تصنيف هذه القروض والسلف للعملاء ضمن المراحل المختلفة وتحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، ومستوى جهد التدقيق المطلوب.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 3 في البيانات المالية الموحدة حول سياسة المحاسبة، و الإيضاح رقم 5 للنكاح والتقديرات المحاسبية الدرجة، و الإيضاح رقم 4(ب) للإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>بالنسبة للمخصصات المتعلقة بالتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين 1 و2، قمنا بفهم منهجية المجموعة لتحديد المخصص، وقيمتنا معقولة الافتراضات الأساسية وكفاية البيانات التي استخدمتها الإدارة. كما قمنا بتقييم تحديد المجموعة لزيادة المخاطر الائتمانية الكبيرة (SICR) والأساس الناتج لتصنيف التعرضات ضمن المراحل المختلفة. وبالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بتقييم معايير تصنيف المجموعة، بما في ذلك الأساس الذي يُبنى عليه الانتقال بين المراحل.</li> <li>بالنسبة للقروض التي تم اختبارها بشكل جماعي، قمنا أيضاً بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط ذات الصلة بعملية النمذجة، بما في ذلك مدخلات النموذج، والمراقبة، والتحقق، والموافقة. كما قمنا بمراجعة الافتراضات الرئيسية، وفحصنا منهجية الاحتساب، وتتبعنا عينة من البيانات إلى مصادرها الأصلية.</li> <li>قمنا باختيار عينات من القروض والسلف المقدمة للعملاء وقمنا بتقييم دقة التعرض عند التعثر (EAD)، وملاءمة احتمالية التعثر (PD)، وحسابات نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) التي استخدمتها الإدارة في حسابات خسائر الائتمان المتوقعة (ECL).</li> <li>بالنسبة للقروض والسلف المتعثرة، قمنا بتقييم مخصص الخسارة من خلال إعادة حساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) لعينة من التعرضات، وذلك لتحديد ما إذا كانت خسائر الائتمان المتوقعة متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (IFRS).</li> <li>قمنا أيضاً بتقييم دقة الإفصاحات في البيانات المالية لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (IFRS).</li> </ul>

## مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية- المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

## مسؤوليات مدقق الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرياً بشكل فردي أو مُجمَع إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق المناسبة بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن إحتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية .
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المقّدة من قبل الإدارة .
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة الواردة في البيانات المالية الموحدة أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على بينات التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات و إذا ما كانت هذه البيانات المالية الموحدة تعرض العمليات الضمنية والأحداث ضمن إطار يحقق العرض العادل .
- بالتخطيط لتدقيق المجموعة وتنفيذه للحصول على بينات تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال التجارية داخل المجموعة كأساس لإبداء الرأي حول البيانات المالية للمجموعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لغرض تدقيق المجموعة. نظل وحدنا المسؤولين عن رأي التدقيق الخاص بنا.

كما أننا نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية يتبين لنا خلال عملية التدقيق .

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان حول التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية فيما يتعلق بالاستقلالية، مع توضيح كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتدّ بأنها تؤثر على الاستقلالية، والإجراءات المتبعة لإزالة تلك التهديدات أو الإجراءات الوقائية المطبقة، عند الاقتضاء.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد تلك التي لها أكبر الأثر على تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي ستشكل أمور التدقيق الرئيسية. نقوم ببيان تلك الأمور في تقريرنا إلا إذا كان هناك قانون أو تشريع يمنع الإفصاح العام، أو إذا خلصنا في حالات نادرة جداً إلى عدم بيان أحد تلك الأمور بسبب توقعاتنا بأن التبعات السلبية للبيان ستفوق المنفعة العامة المرجوة.

## تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المالية أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات القطري رقم 11 لسنة 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة أو أدائها المالي.

### الدوحة - قطر 16 فبراير 2026

### عن ديلويت آند توش فرع قطر

### جوزيف خليفة شريك

سجل مدققي الحسابات رقم: 433  
رقم ترخيص مدقق هيئة قطر  
للأسواق المالية: 120156

# البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاحات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
3,536,797	3,072,882	20 إيرادات فوائد
(1,892,715)	(1,747,281)	21 مصروفات فوائد
<b>1,644,082</b>	<b>1,325,601</b>	<b>صافي إيرادات الفوائد</b>
140,488	197,436	22 إيراد رسوم وعمولات
(5,352)	(6,052)	مصاريف رسوم وعمولات
<b>135,136</b>	<b>191,384</b>	<b>صافي إيرادات الرسوم والعمولات</b>
48,136	38,758	23 ربح من صرف عملات أجنبية - بالصافي
9,833	14,558	24 صافي ربح من استثمارات مالية
2,856	1,708	25 إيرادات تشغيلية أخرى
<b>1,840,043</b>	<b>1,572,009</b>	<b>صافي الإيرادات التشغيلية</b>
(189,809)	(206,755)	26 تكاليف موظفين
(26,360)	(29,886)	12 استهلاك
(9,805)	18,350	صافي عكس/(خسارة) انخفاض قيمة استثمارات مالية
(541,713)	(241,643)	صافي خسارة انخفاض قيمة قروض وسلف للعملاء
(1,179)	(895)	صافي خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى
(9,000)	-	خسارة انخفاض قيمة الضمانات المستردة
(170,553)	(178,740)	27 مصروفات أخرى
(948,419)	(639,569)	
<b>891,624</b>	<b>932,440</b>	<b>الربح للسنة</b>
0.332	0.348	28 العائد على السهم (ريال قطري)

# البيانات المالية الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاحات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2,179,749	3,647,454	8 نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
11,730,677	7,243,916	9 مستحقات من البنوك
35,663,319	39,598,554	10 قروض وسلف مقدمة للعملاء
9,444,936	11,532,884	11 استثمارات مالية
370,779	484,476	12 عقارات ومعدات
201,562	187,871	13 موجودات أخرى
<b>59,591,022</b>	<b>62,695,155</b>	<b>إجمالي الموجودات</b>
12,829,154	13,180,847	14 مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي
32,153,643	35,009,628	15 ودائع العملاء
3,661,583	4,170,189	16 (a) سندات دين
1,460,814	923,566	16 (b) قروض أخرى
1,032,568	719,663	17 مطلوبات أخرى
<b>51,137,762</b>	<b>54,003,893</b>	<b>إجمالي المطلوبات</b>
2,551,146	2,551,146	18 (a) رأس المال
2,113,192	2,206,436	18 (b) الإحتياطي القانوني
757,471	842,614	18 (c) إحتياطي المخاطر
(16,680)	(6,340)	18 (d) إحتياطي القيمة العادلة
1,956,131	2,005,406	الأرباح المدورة
7,361,260	7,599,262	<b>إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك</b>
1,092,000	1,092,000	19 التحويلات المؤهلة لرأس المال الإضافي
8,453,260	8,691,262	<b>إجمالي حقوق الملكية</b>
59,591,022	62,695,155	<b>إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية</b>

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في 20 يناير 2026 ووقعها بالتبابة عنه كل من:

حسن أحمد النفرنجي  
الرئيس التنفيذي

الشيخ/ فيصل بن عبد العزيز بن جاسم آل ثاني  
رئيس مجلس الإدارة

تم إعداد هذا البيان من قبل المجموعة وختمه من قبل المدققين لغرض التعريف فقط.

# بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاحات	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري		
891,624	932,440		<b>الربح للسنة</b>
			<b>الدخل الشامل الأخر للسنة:</b>
			<b>بنود يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:</b>
20,614	10,340	18 (d)	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
20,614	10,340		<b>الدخل الشامل الأخر للسنة</b>
<b>912,238</b>	<b>942,780</b>		<b>إجمالي الدخل الشامل للسنة</b>

تم إعداد هذا البيان من قبل المجموعة وختمه من قبل المحققين لأغراض التعريف فقط.

# بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إجمالي حقوق الملكية	أدوات مؤهلة لرأس المال الإضافي	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	الأرباح المحدرة	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي المخاطر	الإحتياطي القانوني	رأس المال	إيضادات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
8,453,260	1,092,000	7,361,260	1,956,131	(16,680)	757,471	2,113,192	2,551,146	الرصيد كما في 1 يناير 2025 إجمالي الدخل الشامل للسنة:
932,440	-	932,440	932,440	-	-	-	-	الربح للسنة
10,340	-	10,340	-	10,340	-	-	-	الدخل الشامل التخر
<b>942,780</b>	-	<b>942,780</b>	932,440	10,340	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(93,244)	-	-	93,244	-	18 (b) محوّل إلى الإحتياطي القانوني
-	-	-	(85,143)	-	85,143	-	-	18 (c) محوّل إلى إحتياطي المخاطر
(23,311)	-	(23,311)	(23,311)	-	-	-	-	33 محوّل إلى صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية
(637,787)	-	(637,787)	(637,787)	-	-	-	-	18 (e) مساهمات من وتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك: توزيعات أرباح مدفوعة
(637,787)	-	(637,787)	(637,787)	-	-	-	-	إجمالي المساهمات والتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك
(43,680)	-	(43,680)	(43,680)	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات شريحة رأس المال الأولي
<b>8,691,262</b>	<b>1,092,000</b>	<b>7,599,262</b>	<b>2,005,406</b>	<b>(6,340)</b>	<b>842,614</b>	<b>2,206,436</b>	<b>2,551,146</b>	<b>الرصيد في 31 ديسمبر 2025</b>

الإيضادات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تم إعداد هذا البيان من قبل المجموعة وختمه من قبل المدققين لغرض التعريف فقط

# بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إجمالي حقوق الملكية	أدوات مؤهلة لرأس المال الإضافي	إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	الربح المحدرة	إحتياطي القيمة العادلة	إحتياطي المخاطر	الإحتياطي القانوني	رأس المال	إيضاحات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
8,244,780	1,092,000	7,152,780	1,861,790	(37,294)	753,108	2,024,030	2,551,146	الرصيد كما في 1 يناير 2024 إجمالي الدخل الشامل للسنة:
891,624	-	891,624	891,624	-	-	-	-	الربح للسنة
20,614	-	20,614	-	20,614	-	-	-	الدخل الشامل الأخر
912,238	-	912,238	891,624	20,614	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(89,162)	-	-	89,162	-	18 (b) محوّل إلى الإحتياطي القانوني
-	-	-	(4,363)	-	4,363	-	-	18 (c) محوّل إلى إحتياطي المخاطر
(22,291)	-	(22,291)	(22,291)	-	-	-	-	33 محوّل إلى صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية
(637,787)	-	(637,787)	(637,787)	-	-	-	-	مساهمات من وتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك: توزيعات أرباح مدفوعة
(637,787)	-	(637,787)	(637,787)	-	-	-	-	إجمالي المساهمات والتوزيعات لحاملي أسهم ملكية البنك
(43,680)	-	(43,680)	(43,680)	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة لحدوات شريحة رأس المال التولي
8,453,260	1,092,000	7,361,260	1,956,131	(16,680)	757,471	2,113,192	2,551,146	الرصيد في 31 ديسمبر 2024

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تم إعداد هذا البيان من قبل المجموعة وختمه من قبل المدققين لغراض التعريف فقط.

# بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاحات
QR'000	ألف ريال قطري	
<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</b>		
891,624	<b>932,440</b>	الربح للسنة
		تعديلات للبنود التالية:
541,713	<b>241,643</b>	صافي خسارة انخفاض قيمة قروض وسلف للعملاء
9,805	<b>(18,350)</b>	صافي خسارة (عكس) / خسارة انخفاض قيمة استثمارات مالية
1,179	<b>895</b>	صافي خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى
26,360	<b>29,886</b>	12 استهلاك
1,360	-	صافي خسارة من استبعاد عقارات ومعدات
427	<b>1,292</b>	24 صافي خسارة من استثمارات مالية
9,000	-	خسارة انخفاض قيمة الضمانات المستردة
1,481,468	<b>1,187,806</b>	الربح قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(280,740)	<b>(18,716)</b>	التغير في أرصدة البنوك مع المصرف المركزي
(3,345,159)	<b>6,339,574</b>	التغير في أرصدة مستحقة من البنوك
(1,451,089)	<b>(4,176,878)</b>	التغير في قروض وسلف للعملاء
180,782	<b>13,691</b>	التغير في موجودات أخرى
(2,172,080)	<b>351,693</b>	التغير في أرصدة مستحقة إلى بنوك والمصرف المركزي
2,508,660	<b>2,855,985</b>	التغير في ودائع العملاء
387,616	<b>(334,672)</b>	التغير في مطلوبات أخرى
(2,690,542)	<b>6,218,483</b>	<b>صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية</b>
<b>التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية</b>		
(3,000,285)	<b>(3,696,037)</b>	شراء استثمارات مالية
1,947,475	<b>1,635,487</b>	متحصلات من بيع أو استحقاق استثمارات مالية
(76,821)	<b>(143,583)</b>	12 شراء عقارات ومعدات
(1,129,631)	<b>(2,204,133)</b>	<b>صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية</b>
<b>التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية</b>		
(1,828,782)	<b>(28,642)</b>	صافي (سداد) قروض وأدوات دين أخرى
(637,787)	<b>(637,787)</b>	توزيعات أرباح مدفوعة
(2,113)	<b>(3,847)</b>	المدفوع من التزامات الإيجار بما في ذلك الفوائد
(43,680)	<b>(43,680)</b>	توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات شريحة رأس المال الأولي
(2,512,362)	<b>(713,956)</b>	<b>صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية</b>
(6,332,535)	<b>3,300,394</b>	<b>صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه</b>
8,866,106	<b>2,533,571</b>	النقد وما في حكمه كما في 1 يناير
2,533,571	<b>5,833,965</b>	30 <b>النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر</b>
		التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح
3,464,459	<b>3,084,240</b>	فوائد مستلمة
1,684,206	<b>1,942,352</b>	فوائد مدفوعة
10,260	<b>15,850</b>	توزيعات أرباح مستلمة

**استخدام الأحكام والتقدير**

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية وقانون الشركات التجارية القطري للتقارير المالية ومن الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بشكل دائم. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم وصف المعلومات عن المجالات الجوهرية للشكوك حول التقديرات والأحكام الأساسية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة تحت إيضاح 5.

**3. السياسات المحاسبية الجوهرية****تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المعايير الجديدة والمعدلة**

تتوافق السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة مع تلك المتبعة للسنة المالية السابقة، باستثناء المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والمعدلة التالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) والسارية اعتباراً من 1 يناير 2025، كما يلي:

**المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المعتمدة من قبل المجموعة**

تم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، في هذه البيانات المالية الموحدة.

الوصف	تاريخ السريان
تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة IAS 21 - نقص قابلية التبادل	1 يناير 2025

لم يكن لتطبيق هذا التعديل أي تأثير جوهري على المبالغ المبلغ عنها للفترات الحالية والسابقة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة، ولكنه قد يؤثر على المحاسبة للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

**المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها لم تدخل حيز التطبيق بعد ولم يتم اعتمادها**

الوصف	تاريخ السريان
التعديلات على المعايير الدولي للمحاسبة 9 و 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية	1 يناير 2026
التحسينات السنوية لمعايير المحاسبة الدولية - المجلد 11	1 يناير 2026
التعديلات على المعايير الدولي للمحاسبة 9 و 7 - اتفاقيات شراء الطاقة	1 يناير 2026
المعيار الدولي للتقارير المالية 18: العرض والإفصاحات في البيانات المالية	1 يناير 2027
المعيار الدولي للتقارير المالية 19: الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات	1 يناير 2027
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 والمعيار الدولي للمحاسبة 28 - بيع أو مساهمة الأصول بين المستثمر	مؤجل إلى أجل غير مسمى

وتتوقع الإدارة أن يتم اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للصندوق عند تطبيقها، وأن اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة كما هو موضح في الفقرات السابقة، قد لا يكون له تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق في فترة التطبيق الأولي.

**الأمور المتعلقة بالمناخ**

تأخذ المجموعة في الاعتبار الأمور المتعلقة بالمناخ عند اتخاذ الأحكام واستخدام التقديرات والافتراضات المحاسبية، حسبما يكون ملائماً. يتضمن هذا التقييم مجموعة واسعة من التأثيرات المحتملة على المجموعة بسبب المخاطر المادية والانتقالية. من المتوقع أن تؤثر معظم المخاطر المتعلقة بالمناخ على مدى أطول عموماً من أجل الاستحقاق

# إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

**1. معلومات عامة**

تم تأسيس البنك الأهلي ش.م.ع.ق ("البنك" أو "الشركة الأم") في دولة قطر عام 1983 كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري رقم 40 لسنة 1983. رقم السجل التجاري للبنك هو 8989. العنوان المسجل للبنك هو شارع سحيم بن حمد في منطقة السد (ص ب 2309 في مدينة الدوحة في دولة قطر). تتكون البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من البنك وشركته التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") ومنفردين بـ ("شركات المجموعة"). تزاوّل المجموعة بشكل رئيسي الأعمال المصرفية للشركات والأفراد وأنشطة الوساطة ولها 12 فرعاً في دولة قطر.

الشركات التابعة الأساسية للبنك هي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	رأس مال الشركة	أنشطة الشركة	نسبة الملكية 31 ديسمبر 2025	نسبة الملكية 31 ديسمبر 2024
شركة الأهلي للوساطة ذ.م.م.	قطر	50 مليون ريال قطري	الوساطة	100	100
البنك الأهلي القطري للتمويل المحدود	جزر الكايمان	1 دولار أمريكي	إصدار سندات الدين	100	100
أي بي كيو إنوفات ذ.م.م.	قطر	1 مليون ريال قطري	الخدمات الاستشارية	100	100

**2. أساس الإعداد****بيان الالتزام**

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - المعايير المحاسبية (IFRS) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("IASB").

**أساس القياس**

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء البنود الجوهرية التالية المدرجة ضمن بيان المركز المالي الموحد والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- المشتقات؛
- الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ("FVTPL")؛
- الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ("FVOCI").

**العملة الوظيفية وعملة العرض**

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة الوظيفية للشركة الأم. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال.

التعاقدية لمعظم التعرّضات، ومع ذلك فإن الأمور المتعلقة بالمناخ تزيد من عدم اليقين حول التقديرات والافتراضات التي تدعم بعض البنود في البيانات المالية. في الوقت الحالي، ليس للمخاطر المتعلقة بالمناخ تأثير جوهري على القياس، وبرغم ذلك تراقب المجموعة عن كثب التغيرات والتطورات ذات الصلة. تشمل البنود والمبالغ الأكثر تأثراً بشكل مباشر بالأمور المتعلقة بالمناخ، من بين أمور أخرى، العمر الإنتاجي للعقارات والمعدات، وانخفاض قيمة الموجودات غير المالية، والخسائر الائتمانية المتوقعة وقياس القيمة العادلة.

تم تطبيق السياسات المحاسبية الجوهرية المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

## (أ) أساس التوحيد

### (1) الشركة التابعة

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك الأهلي ش.م.ع.ق وشركته التابعة. الشركة التابعة هي شركة مستثمر فيها تسيطر عليها المجموعة. يتم إدراج البيانات المالية للشركة التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بداية السيطرة وإلى تاريخ توقف تلك السيطرة.

تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها إذا كانت لها صلة بإيراداتها أو لديها حق في إيرادات متنوعة من إرتباطها بالشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على هذه الإيرادات من خلال سلطتها على الشركة المستثمر فيها.

تتماشى السياسات المحاسبية للشركات التابعة مع السياسات المحاسبية التي تتبعها المجموعة.

### (2) المعاملات المستبعدة عند التوحيد

يتم استبعاد الأرصدة والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة الناشئة من التعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة المكاسب غير المحققة ولكن فقط إلى الحد الذي لا يوجد فيه انخفاض في القيمة.

## (ب) العملة الأجنبية

### المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

يتم تحويل التعاملات بعملة أجنبية أو تلك التي تتطلب السداد بعملة أجنبية إلى العملات الوظيفية الخاصة بالعمليات بمعدلات الصرف السائدة في تواريخ المعاملات.

المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملة أجنبية في تاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية باستخدام معدلات الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام معدل الصرف في تاريخ المعاملة.

يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية ضمن الربح أو الخسارة.

عند التوحيد، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى عملة عرض التقرير بسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ التقرير ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بتلك العمليات بأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات.

## (ج) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

### (1) الاعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئياً بالقروض والسلف لعملاء والمستحق من وإلى بنوك وودائع العملاء وشهادة الودائع والأوراق التجارية وسندات الدين ومديونيات أخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. إن جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى يتم الاعتراف بها مبدئياً في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

## (2) التصنيف

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي باعتبار قياسه: بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس أصل الدين المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى فقط في حال استوفى الشروط التالية ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحقيق كل من تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

عند الاعتراف المبدئي بالاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للمجموعة بشكل غير قابل للإلغاء أن تختار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الإيرادات الشاملة الأخرى. وهذا الاختيار يتم على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة من خلال الربح والخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة أن تحدد بشكل لا رجعة فيه أصلاً مالياً يفني بخلاف ذلك بالمتطلبات الواجب قياسها بالتكلفة المطفأة أو عن القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما في الربح والخسارة إذا كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

## تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ من خلاله بالأصل المالي على مستوي محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات الخاصة بذلك إلى الإدارة. وتشمل المعلومات قيد الدراسة ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقرير بذلك إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال ( والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية أو غير محتفظ بها سواء لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

### تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات مقتصرة على أصل الدين والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل الدين" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. ويتم تعريف "الفائدة" على أنها الثمن المقابل للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل الدين القائم وذلك خلال مدة معينة من الزمن ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات مقتصرة على أصل الدين والفائدة، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على

شرط تعاقدني قد يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والمبالغ المدفوعة مقدماً وأحكام التمديد والتحكيم التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات وميزات محددة والتي تعمل على تعديل المقابل للقيمة الزمنية للنقود. أما الأذوات التي لا تحقق مفهوم المدفوعات المقتصرة على أصل الدين والفائدة فسوف يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

### إعادة تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

لا يقوم البنك بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد الإعراف المبدئي بها إلا في الفترة التي تلي تغيير المجموعة لنموذج أعمالها الخاص بإدارة الموجودات المالية. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. المطلوبات المالية لا يعاد تصنيفها أبداً.

### (3) إلغاء الاعتراف

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل أساسي، أو أنها لا تقوم بالتحويل ولا تحتفظ بشكل أساسي بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. ويتم الاعتراف بأي فائدة في الموجودات المالية المحولة والتي تكون مؤهلة لإلغاء الاعتراف بها والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل. يتم إدراج أي فائدة في أصل مالي محول يكون مؤهلاً لإلغاء الاعتراف به والذي يتم إنشاؤه أو الاحتفاظ به من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل. عند الغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل المحول) والمبلغ المستلم (بما في ذلك أي موجودات جديدة تم الحصول عليها ناقصاً أي مطلوبات جديدة مفترضة) وذلك في الربح أو الخسارة.

أي أرباح/ خسائر متراكمة تم الإعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند إلغاء الإعتراف بهذه الأوراق المالية .

يلغى الإعتراف بأصل مالي ( كلياً أو جزئياً) عندما:

- تكون الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل قد انقضت؛
- قيام المجموعة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات أو أن تكون قد تحملت الإلتزام بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل ودون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب ” مرور“، وإما (أ) أن تكون المجموعة قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر وأميازات الملكية أو (ب) لم تقم فعلياً بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل وعندما لم تعد تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي ولكنها حولت السيطرة على الأصل.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها، ولكنها تحتفظ إما بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالموجودات المحولة أو جزء منها. إذا تم الاحتفاظ بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع، فلا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة. وتشمل تحويلات الموجودات مع الاحتفاظ بكافة أو بشكل أساسي بكافة المخاطر والمنافع، على سبيل المثال، إقراض الأوراق المالية ومعاملات إعادة الشراء.

تلغي المجموعة الإعتراف بالمطلوبات المالية عند تنفيذ إلتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو إنقضائها

### (4) تعديلات على الموجودات والمطلوبات المالية

#### الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل أساسي. في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل أساسي، يتم عندها اعتبار الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي على أنها منتهية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة، ويعاد احتساب معدل فائدة فعلي جديد للأصل. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف المبدئي لغرض احتساب الانخفاض في القيمة، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية. وفي هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية المجموعة للأصل المالي بناءً على التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية المجموعة كأرباح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كإيرادات فوائد.

### المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة بشكل أساسي. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالالتزام المالي جديد استناداً إلى الشروط المعدلة وذلك بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد بشروط معدلة وذلك في بيان الدخل الموحد.

### (5) المقاصة

يتم إجراء المقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يكون لدى المجموعة الحق القانوني في مقاصة تلك المبالغ ورغبتها إما في تسويتها على أساس الصافي أو عن طريق تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت. يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يُسمح بذلك بموجب معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، أو بالنسبة للأرباح والخسائر التي تنشأ من مجموعة مكونة من معاملات متشابهة كما في نشاط المتاجرة بالمجموعة.

### (6) مبادئ القياس

#### قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لأصل أو التزام مالي هي المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي به، مطروحاً منه سداد أصل الدين مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لآي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به ومبلغ الاستحقاق، ناقصاً أي خصم لانخفاض القيمة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

#### طريقة معدل الفائدة الفعلي

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تسجيل إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كما يتم تسجيل إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. تحتسب مصروفات الفوائد أيضاً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع المطلوبات المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية على مدى العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي أو، عند الاقتضاء، لفترة أقصر، إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي (وبالتالي التكلفة المطفأة للأصل المالي) بالأخذ في الاعتبار تكاليف المعاملة وأي خصم أو علاوة على حيازة الأصل المالي، بالإضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يسجل البنك إيرادات الفوائد باستخدام معدل عائد يمثل أفضل تقدير لمعدل عائد ثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، فإن حساب معدل الفائدة الفعلي يأخذ في الاعتبار أيضاً تأثير معدلات الفائدة المختلفة المحتملة التي قد يتم تحصيلها في مراحل مختلفة من العمر المتوقع للأصل المالي، والخصائص الأخرى للعمر الإنتاجي للمنتج (بما في ذلك المبالغ المدفوعة مقدماً والفوائد ومصاريف الغرامات).

#### قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل ما أو دفعه لسداد التزام ما في معاملة تجارية نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بالمبلغ الأصلي أو، في حال غياب تلك السوق، في السوق الأكثر ملاءمة التي يمكن للمجموعة الوصول إليها في ذلك التاريخ. لا تعكس القيمة العادلة لالتزام ما مخاطر عدم الأداء الخاصة به.

عندما يكون ذلك متاحاً، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام السعر المدرج في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق نشطة إذا تمت معاملات للأصل أو الالتزام بتواتر وحجم كافيين لتقديم معلومات تسعير على أساس مستمر.

في حال لم يتوفر سعر مدرج في السوق النشطة، فإن المجموعة تستخدم أساليب التقييم التي تتيح مجالاً أكبر لاستخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة وتحدد من استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة. يشمل أسلوب التقييم المختار كافة العوامل التي يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير أي معاملة.

وأفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتراف المبدئي هو عادة سعر المعاملة، أي: القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم. إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة، وأن القيمة العادلة لا يمكن إثباتها من خلال سعر مدرج في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة أو بناءً على أسلوب التقييم والذي يستخدم فقط بيانات من أسواق قابلة للملاحظة، يتم عندها قياس الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، معدلة لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. وفي وقت لاحق، يتم الاعتراف بذلك الفرق في الربح أو الخسارة بطريقة مناسبة على مدى عمر الأداة ولكن دون تأخير بما يتجاوز

الوقت الذي يمكن فيه دعم التقييم بالكامل بواسطة بيانات السوق القابلة للملاحظة أو موعد إقفال المعاملة.

لو كان للأصل أو الإلتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقوم المجموعة حينها بقياس الموجودات بالمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات بالمراكز القصيرة بسعر الطلب. يتم تقييم للقيمة العادلة للأدوات المالية والمزيد في التفاصيل حول كيفية قياسها في الإيضاح 5 ب (1).

## (7) إنخفاض القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة ("ECL") على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية التي تعد أدوات دين؛ و
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية.

لا يتم الإعتراف بخسارة إنخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الدين والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا، باستثناء ما يلي:

- استثمارات أوراق الدين التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛
- أدوات مالية أخرى لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي.

وتعد الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهرًا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث عدم الانتظام بالأداة المالية المحتملة في غضون 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير.

يضع البنك سياسة في نهاية كل فترة تقرير لإجراء تقييم حول ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ التحقيق المبدئي وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار التغيير في مخاطر عدم القدرة على السداد المتوقع حدوثها على مدى العمر المتبقي للأداة للمالية.

بناءً على العملية المذكورة أعلاه، يقوم البنك بتصنيف قروضه في المرحلة 1 أو المرحلة 2 أو المرحلة 3 كما هو موضح أدناه:

استنادًا إلى العملية المذكورة أعلاه، تقوم البنك بتجميع أصولها المالية الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة (ECL) في المرحلة 1، المرحلة 2، والمرحلة 3، كما هو موضح أدناه:

### المرحلة 1 - خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهرًا:

تشمل المرحلة 1 الأصول المالية عند الاعتراف الأولي بها والتي لم تشهد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتمتع بمخاطر ائتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الأصول المالية، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التخلف عن السداد التي قد تحدث خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير.

### المرحلة 2 - خسائر ائتمانية متوقعة طوال العمر:

تشمل المرحلة 2 الأصول المالية التي شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (SICR) منذ الاعتراف الأولي بها ولكن لا توجد أدلة موضوعية على انخفاض القيمة. بالنسبة لهذه الأصول المالية، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة طوال العمر، ولكن لا يزال يتم حساب الفائدة على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل. خسائر الائتمان المتوقعة طوال العمر هي خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة طوال العمر المتوقع للأصول المالية.

### المرحلة 3 - خسائر ائتمانية متوقعة طوال العمر (الأصول المتعثرة):

تشمل المرحلة 3 الأصول المالية التي توجد عليها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الأصول المالية، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة طوال العمر.

## قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير القائم على الوزن المرجح لاحتمالات خسائر الائتمان. وهي تقاس على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لا تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها القيمة الحالية لجميع

حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة ووفقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

- الموجودات المالية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: باعتبارها الفرق بين القيمة الدفترية المجموعة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية؛
- التزامات القروض غير المسحوبة: باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

المدخلات والنماذج المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تتبيّن دائمًا جميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية الموحدة. ولأخذ ذلك في الاعتبار، يتم إجراء تعديلات نوعية أو تراكمات أحيانًا كتعديلات مؤقتة عندما تكون هذه الاختلافات جوهرية بشكل كبير.

## إعادة هيكلة الموجودات المالية

في حال تمت إعادة التفاوض على بنود الأصل المالي أو تم تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بأخر جديد بسبب صعوبات مالية للمقترض، يتم عندها تقييم ما إذا كان من الواجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كالتالي:

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

إذا نتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة الناتجة عن الأصل الجديد يتم التعامل معها كتدفقات نقدية نهائية ناتجة من الأصل المالي الموجود حاليًا في تاريخ إلغاء الاعتراف به. ويتم ادراج هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والذي يتم خصمه بدءًا من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف به حتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي الحالي.

## موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية. يعد الأصل المالي "منخفض القيمة الائتمانية" عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر جوهري على التدفقات النقدية التقديرية المقدرة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية القابلة للملاحظة:

- الصعوبات المالية الجوهرية التي يعاني منها المقترض أو الجهة المصدرة؛
- مخالفة العقد، مثل العجز أو واقعة التأخر في السداد؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفة من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك؛
- يصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإشهار إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية؛ أو
- اختفاء السوق النشط بالنسبة لذلك الأصل نتيجة الصعوبات المالية.

## (د) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أوراقاً نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى المصرف المركزي وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ تخضع لمخاطر غير هامة نتيجة التغييرات في قيمتها العادلة.

يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

## (هـ) قروض وسلف للعملاء

إن القروض والسلف للعملاء هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولا تكون مدرجة في سوق نشط ولا تنوي المجموعة بيعها فوراً أو في المستقبل القريب؛

يتم قياس القروض والسلف للعملاء مبدئياً بسعر المعاملة والذي يمثل القيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة الإضافية المباشرة، ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

### (و) استثمارات مالية

تتضمن الاستثمارات في الأوراق المالية ما يلي:

- الاستثمار في أوراق الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الاستثمارات في أوراق الدين وحقوق الملكية التي يتم قياسها إلزامياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ والتي تمثل القيمة العادلة مع التغييرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛
- الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وتكلفة المعاملة المضافة إلى الاستثمار؛ و
- الاستثمارات في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وتكلفة المعاملة المضافة إلى الاستثمار.

بالنسبة لأوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في الإيرادات الشاملة الأخرى، باستثناء ما يلي، والتي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة بالطريقة نفسها المطبقة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة وحالات عكسها؛ و
- أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بورقة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

تختار المجموعة عرض التغييرات في الإيرادات الشاملة الأخرى في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي بسبب التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمجموعة ويكون الاختيار له رجعة فيه. ولاحقاً لا يعاد أبداً تصنيف الأرباح والخسائر من هذه الاستثمارات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد بما في ذلك الاستبعادات. لا يتم الإفصاح عن خسائر الانخفاض في القيمة (وعكس خسائر الانخفاض في القيمة) بشكل منفصل عن التغييرات الأخرى في القيمة العادلة. يستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل الموحد، ما لم تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار.

### (ز) المشتقات

#### (1) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تدخل المجموعة في إطار النشاط الإعتيادي لأعمالها في عدة أنواع من المعاملات التي تحتوي على أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تتعلق الدفعات فيه بتغيرات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المتعلقة به أو معدلات الرجوع أو المؤشرات.

وتتضمن الخيارات المالية والعمليات آجلة التسليم والعقود التجلة وإتفاقيات تبادل معدلات الفائدة وإتفاقيات تبادل العملات والتي تنشئ الحقوق والإلتزامات التي لها أثر تحويل واحد أو أكثر من المخاطر المالية المتأصلة في أداة مالية رئيسية متعلقة بها بين أطراف الأداة. عند البداية تعطي أداة مالية مشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع طرف آخر بشروط تعتبر مفضلة أو إلتزام تعاقدي لمبادلة موجودات مالية أو مطلوبات مالية بشروط تعتبر غير مفضلة، غير أنها لا ينتج عنها عامة تحويل للأداة المالية الرئيسية المتعلقة بها عند بدء العقد ولا يتم ذلك التحويل بالضرورة عند استحقاق العقد. إن بعض الأدوات تجسد كلا من الحق والإلتزام للقيام بالتبادل. بما أن بنود هذا التبادل يتم تحديدها عند بداية الأدوات المالية فإن هذه البنود ونظراً لتغير أسعار السوق المالية قد تصبح إيجابية أو غير إيجابية.

### • تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تحقق شروط محاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تعديل الأجزاء المعنية من البند المتحوط له مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له ويتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

في 31 ديسمبر 2025 و2024 لم يكن هناك تحوط للقيمة العادلة.

### • تحوطات التدفق النقدي

فيما يتعلق بتحوطات التدفق النقدي التي تحقق شروط محاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة من أداة التحوط والذي يقرر أنه تحوط فعّال يتم الاعتراف به مبدئياً كإحتياطي تحوط تدفق نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى. إن أرباح أو خسائر تحوط التدفق النقدي المعترف بها مبدئياً ضمن بيان الدخل الشامل الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد في الفترة التي تؤثر فيها معاملة التحوط على بيان الدخل الموحد. عندما ينتج عن معاملة التحوط إعتراف بموجودات أو مطلوبات فإن الأرباح أو الخسائر المصاحبة لها والتي تم الاعتراف المبدئي بها في بيان الدخل الشامل يتم إدراجها في القياس المبدئي للتكلفة للموجودات أو المطلوبات ذات العلاقة.

بالنسبة للتحوطات التي لا تؤهل لمحاسبة التحوط، فإن أي ربح أو خسارة تنشأ في القيمة العادلة لأداة التحوط تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل الموحد للسنة.

تتوقف محاسبة التحوط عند انتهاء مدة أداة التحوط أو إنهاء ممارستها أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة الفعّالة للأدوات المالية بتواريخ استحقاق ثابتة فإن أي تعديل ينشأ من محاسبة التحوط يتم إطفائه على مدى الفترة الباقية حتى الاستحقاق. بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي الفعّالة فإن أي ربح أو خسارة متراكمين على أداة التحوط معترف بها كإحتياطي تحوط تدفق نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى يتم الإحتفاظ بها هناك لحين حدوث المعاملة المتوقعة. إذا لم يعد متوقفاً حدوث المعاملة المتحوط لها فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمين المعترف بهما كإحتياطي تحوط تدفق نقدي ضمن بنود الإيرادات الشاملة الأخرى يتم تحويلهما إلى بيان الدخل الموحد.

كما في 31 ديسمبر 2025 و2024 لم يكن هناك تحوط للتدفقات النقدية.

### (2) مشتقات محتفظ بها لأغراض المتاجرة

تتضمن الأدوات المشتقة للمتاجرة لدى المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وتبادلات معدلات الفائدة والعمليات الأجنبية. بعد الاعتراف المبدئي بأسعار المعاملة وهي أفضل دليل على القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي يتم لاحقاً قياس المشتقات بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة سعر السوق المدرج أو نماذج التسعير الداخلية إن كان ذلك مناسباً. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

### (ح) عقارات ومعدات

#### الإعتراف والقياس

يتم قياس بنود العقارات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة.

تتضمن التكلفة مصاريف تنسب بصورة مباشرة لشراء تلك العقارات والمعدات. إن البرمجيات المشتراة المكتملة لعمل المعدات ذات الصلة تتم رسميتها كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء من بند من العقارات أو المعدات أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة (عناصر رئيسية) من العقارات والمعدات.

يتم تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد بند من بنود العقارات والمعدات من خلال مقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لبند العقارات والمعدات ويتم الاعتراف به في إيرادات أخرى/ مصروفات أخرى ضمن الربح أو الخسارة.

#### التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات العقارات والمعدات للمجموعة في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للعقارات والمعدات ضمن الربح أو الخسارة عند تكبدها.

**الاستهلاك**

إن المبلغ القابل للاستهلاك هو تكلفة العقارات والمعدات أو أي مبلغ آخر يحيل للتكلفة مطروحاً منه القيمة المتبقية.

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدره لكل جزء من بند العقارات والمعدات حيث أن هذه هي أقرب ما يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في العقارات والمعدات وهي تستند إلى تكلفة العقارات والمعدات مطروحاً منه قيمته الباقية المقدره. لا يتم استهلاك الأرض.

إن الأعمار الإنتاجية المقدره للعقارات والمعدات هي كالتالي:

المباني	20 سنة
تحسينات على مباني مستأجرة	5 سنوات
الأثاث والمعدات	3 - 7 سنوات
السيارات	5 سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها بشكل مستقبلي متى كان ذلك مناسباً.

**موجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار**

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يتضمن ترتيبات إيجار، بمعنى إذا كان العقد يمنح الحق في السيطرة على الأصل المحدد لفترة من الوقت في مقابل المبالغ المدفوعة فيه.

**المجموعة كمستأجر**

تطبق المجموعة نهجاً وحيثاً لتحقيق وقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل. تقوم المجموعة بتحقيق التزامات الإيجار لسداد مدفوعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

**موجودات حق الاستخدام**

تقوم المجموعة بتحقيق موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، تاريخ توافر الأصل الأساسي للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة والاستهلاك. تشمل تكلفة موجودات حق الاستخدام على مقدار مطلوبات الإيجار المدرجة. العمر الإنتاجي المقدر لموجودات حق الاستخدام يتراوح بين سنتين إلى 8 سنوات. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

تتم مراجعة القيم الدفترية لموجودات حق الاستخدام لتحديد مدى الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم امكانية استرداد القيمة الدفترية. في حالة وجود مؤشر كهذا وعندما تتجاوز القيمة الدفترية القيمة المقدره القابلة للاسترداد يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمتها في حال الاستخدام، أيهما أعلى.

**مطلوبات الإيجار**

في تاريخ بداية عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإدراج مطلوبات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين إجراؤها على مدى عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة المدرج في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ مطلوبات الإيجار لتعكس تراكم الفائدة وتخفيض مدفوعات الإيجار التي تم القيام بها. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل الأساسي.

**عقود الإيجار قصيرة الأجل**

تطبق المجموعة إعفاءً لتحقيق عقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تقوم أيضاً بتطبيق الإعفاء على تحقيق عقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة على عقود الإيجار التي تعتبر ضئيلة القيمة. يتم إدراج مدفوعات الإيجار على

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ضئيلة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

**(ط) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية**

يتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمتها. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لتلك الموجودات.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة ضمن الربح أو الخسارة. يعاد تقييم خسائر الانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير لتحديد أية مؤشرات حول انخفاض الخسارة أو إنعدامها. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في حال كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصادفي بعد أي استهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

**(ي) المخصصات**

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الإلتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدلات ما قبل الضريبة التي تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر المحددة لذلك الإلتزام، إن كان ذلك ملائماً.

**(ك) الضمانات المالية**

الضمانات المالية هي عقود تتطلب من المجموعة دفع مبالغ محددة لتعويض الخسارة التي تقع عليه بسبب فشل أحد المدينين في الدفع عند حلول الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين. يتم الاعتراف مبدئياً بالالتزام الضمانات المالية بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة على مدى عمر الضمان المالي. في أعقاب الاعتراف المبدئي يسجل إلتزام المجموعة لكل ضمان إما بقيمة المبلغ المطفأ أو القيمة الحالية لأي مبلغ متوقع عندما تصبح الدفعة بموجب الضمان محتملة، أيهما أعلى قيمة.

**(ل) منافع نهاية خدمة الموظفين وصندوق التقاعد****خطط مكافأة نهاية خدمة الموظفين - خطة المنافع المحددة**

تحتسب المجموعة مخصص نهاية الخدمة لموظفيها. ويستند استحقاق هذه المنافع إلى آخر راتب للموظف وطول فترة الخدمة وهي مشروطة بإتمام الحد الأدنى لفترة الخدمة. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة التوظيف، يظهر هذا المخصص ضمن بند مخصصات أخرى ضمن مطلوبات أخرى.

**خطة صندوق التقاعد والإدخار - خطة المساهمة المحددة**

وفقاً للقانون رقم 24 لعام 2002 المتعلق بالتقاعد والمعاشات يطلب من المجموعة المساهمة في برنامج صندوق الدولة للموظفين القطريين وتحتسب على أنها نسبة من رواتب الموظفين القطريين. تقتصر إلتزامات المجموعة على هذه المساهمات والتي يتم تكبدها عند استحقاقها.

**(م) رأس المال والإحتياطيات**

يتم خصم التكاليف الإضافية التي تنسب بصورة مباشرة إلى إصدار أدوات حقوق ملكية من القياس المبدئي لأدوات حقوق الملكية.

**(ن) توزيعات الأرباح للأسهم العادية**

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم إعتمادها فيها من جانب مساهمي البنك. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح للسنة التي يعلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد من خلال يتم الإفصاح عن المركز في إيضاح 18(هـ).

## (ق) العائد على السهم

تقوم المجموعة بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائدة لهالكلي الأسهم العادية في المجموعة، بعد تعديل توزيعات الأرباح للذوات المؤهلة لرأس المال الإضافي من الفئة الأولى، على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائد المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة العائدة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

## (ر) تقارير القطاعات

يتم إصدار تقارير القطاعات التشغيلية بطريقة تتسق مع إصدار التقارير الداخلية المقدمة إلى الرئيس التنفيذي. الرئيس التنفيذي هو الشخص الذي يخصص الموارد للقطاعات التشغيلية للشركة وتقوم بتقييم أداءها. ويتم إدراج الإيرادات والمصروفات العائدة بشكل مباشر لكل قطاع عند تحديد أداء القطاع التشغيلي.

## (ش) أنشطة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة لا تعامل معاملة موجودات المجموعة في بيان المركز المالي الموحد.

## (ت) ضمانات معاد إمتلاكها

يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها لتسوية ديون العملاء تحت بند "موجودات أخرى" بالقيمة الدفترية للدين أو بالقيمة العادلة، أيهما أقل. في سياق أعمالها الاعتيادية، تلتزم المجموعة باسترداد الأموال من الأصول المعاد إمتلاكها.

## (ث) الشطب

تشطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما لا يكون لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. إذا كان المبلغ المراد شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يتم التعامل مع الفرق أولاً كإضافة إلى المخصص الذي يتم تكوينه بعد ذلك على إجمالي القيمة الدفترية، وتضاف أي مبالغ مستردة لاحقة إلى حساب خسارة الائتمان.

## (خ) أرقام المقارنة

يجب الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة فيما عدا الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير بذلك أو يتطلب خلاف ذلك.

## (ذ) المعلومات المالية للشركة الأم

يتم إعداد بيان المركز المالي وبيان الدخل للشركة الأم المفصّل عنه كمعلومات تكملية باتباع نفس السياسات المحاسبية المذكورة أعلاه فيما عدا الاستثمار في الشركات التابعة حيث لم يتم توحيدها وتم تسجيلها بالتكلفة.

## (س) إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد ضمن الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضم تماماً المدفوعات والاستلامات المستقبلية المقدرة من خلال الأعمار المتوقعة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية (أو فترة أقصر، إذا كان ذلك مطبقاً) على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. تقوم المجموعة عند احتساب معدل الفائدة الفعلي بتقدير التدفقات النقدية المتوقعة آخذة في الاعتبار كافة البنود التعاقدية للأداة المالية وليس خسائر الائتمان المستقبلية.

بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت ذات قيمة ائتمانية منخفضة (المرحلة 3) بعد الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). إذا لم يعد الأصل منخفض القيمة الائتمانية، فإن احتساب إيرادات الفوائد يعود إلى الأساس الإجمالي.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي كافة تكاليف المعاملة ورسومها المدفوعة أو المستلمة والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشمل تكاليف المعاملة الإضافية العائدة بصورة مباشرة لاقتناء أو إصدار الأصل أو الالتزام المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد الموضحة في بيان الدخل الشامل الموحد بضمن مايلي:

- الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحتسبة على أساس معدل الفائدة الفعلي.

تحتسب إيرادات الفوائد على الاستثمار في أوراق مالية (الدين) المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والمقاسة بالتكلفة المطفأة وتحتسب باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وهي أيضاً المدرجة في إيرادات الفوائد.

## (ع) إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً متمازاً لمعدل الفائدة الفعلي على الأصل أو الالتزام المالي عند قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات المبيعات ورسوم الإيداع ورسوم التمويل المشترك على مدار فترة أداء الخدمات ذات الصلة بها. عندما لا يتوقع أن يسفر ارتباط القرض عن سحب القرض، فإن رسوم ارتباط القرض ذات العلاقة يتم الاعتراف بها على مدار فترة الارتباط على أساس طريقة القسط الثابت. وفي حالة وجود هذه الخدمات، تعتبر السيطرة قابلة للتحويل بمرور الوقت حيث يستفيد العميل من هذه الخدمات خلال فترة الخدمة. ترتبط مصروفات الرسوم والعمولات الأخرى بشكل رئيسي برسوم المعاملة عند استلام الخدمات. عندما تقدم المجموعة الخدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويستحق عموماً فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت محدد.

تعتقد المجموعة بشكل عام أنها تمثل الطرف الأصيل في ترتيبات إيراداتها حيث أنها تسيطر في العادة على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

## (ف) إيرادات من الاستثمارات في أوراق مالية

يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر استبعاد الاستثمارات في الأوراق المالية في الربح أو الخسارة باعتبارها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للاستثمارات في الأوراق المالية.

يتم الاعتراف في الربح أو الخسارة بالأرباح أو الخسائر غير المحققة من تغيرات القيمة العادلة من إعادة قياس الاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لم يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند الغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية ولكن قد يتم إعادة تصنيفها إلى فئة أخرى من حقوق الملكية.

## (ص) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح عند نشوء الحق باستلام تلك الأرباح.

## 4. إدارة المخاطر المالية

### (أ) مقدمة ونظرة عامة

#### • دارة المخاطر

تشمل أعمال المجموعة المخاطرة بطريقة مستهدفة وإدارة تلك المخاطر بشكل مهني. إن الوظائف الرئيسية لإدارة مخاطر البنك تقوم على تحديد المخاطر الرئيسية على البنك وقياسها وقياس مراكز المخاطر وتحديد تخصيصات رأس المال. تقوم المجموعة بشكل دوري بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة بها لتعكس التغيرات في السوق والمنتجات وأفضل ممارسات السوق.

إن هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين الخطر والعائد وتقليص الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة. تعرف المجموعة المخاطر على أنها احتمال الخسائر أو ضياع الأرباح والتي يمكن أن تتسبب بها عوامل داخلية أو خارجية.

المخاطر متأصلة في أنشطة المجموعة لكنها تدار من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وعرضة لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه حساسة بالنسبة للربحية المستمرة للمجموعة وكل فرد في المجموعة مسؤول عن التعرض للمخاطر المتعلق بمسؤولياته / مسؤولياتها. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق بما فيها المتاجرة وغير المتاجرة والمخاطر التشغيلية.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة، فتلك المخاطر تتم مراقبتها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي في المجموعة.

#### • هيكلية إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة هو المسؤول بالكامل عن تحديد ورصد عمليات إدارة ومراقبة المخاطر، غير أن هناك جهات مستقلة منفصلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

#### • اللجنة التنفيذية

تتحمل اللجنة التنفيذية المسؤولية الكاملة عن وضع استراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وإطار العمل والسياسات والحدود وهي مسؤولة عن أمور المخاطر الأساسية وإدارة ومراقبة قرارات المخاطر ذات الصلة.

#### • قسم إدارة المخاطر

قسم إدارة المخاطر مسؤول عن تنفيذ وحفظ الإجراءات ذات الصلة للتأكد من عملية الرقابة المستقلة، وهو مسؤول أيضاً عن مراقبة الالتزام بمبادئ المخاطر والسياسات والقيود في المجموعة. كل مجموعة أعمال لها قسم لا مركزي يكون مسؤولاً عن الرقابة المستقلة للمخاطر بما في ذلك مراقبة التعرض للمخاطر مقابل حدود وتقييم مخاطر المنتجات الجديدة والمعاملات المهيكلية. يحرص هذا القسم أيضاً على الإحاطة الكاملة بالمخاطر في أنظمة قياس المخاطر والإبلاغ عنها.

#### • الخزينة

الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام كما تضعه لجنة الموجودات والمطلوبات من وقت لآخر.

#### • التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر على نطاق المجموعة سنوياً من قبل إدارة التدقيق الداخلي، حيث تقوم بفحص كل من كفاية الإجراءات المتخذة ومدى التزام المجموعة بالإجراءات. تقوم إدارة التدقيق بمناقشة نتائج التقييم مع الإدارة وترفع تقارير بنتائجها وتوصياتها إلى لجنة التدقيق.

## نظم القياس وتقارير المخاطر

تقاس مخاطر المجموعة باستخدام طريقة تعكس كلا من الخسارة المتوقعة المحتمل وقوعها في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة، والتي تكون تقديراً للخسارة الفعلية النهائية استناداً إلى نماذج إحصائية. تستخدم النماذج الاحتمالات المشتقة من الخبرة التاريخية ومعادلة لتعكس البيئة الاقتصادية. تقوم المجموعة بإجراء توقعاً لأسوأ ما يمكن وقوعه في حالة الأحداث الشديدة التي تقع وتكون في الواقع غير محتملة الحدوث.

يتم تنفيذ مراقبة والسيطرة على المخاطر بشكل رئيسي استناداً إلى حدود تم وضعها من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة السوق بالنسبة للمجموعة إضافة إلى مستوى المخاطر المقبولة من قبل المجموعة، مع التركيز الإضافي على صناعات مختارة. إضافة إلى ذلك تراقب المجموعة وتقيس القدرة الكاملة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض المجمع للمخاطر ضمن كافة أنواع المخاطر وأنشطتها.

يتم فحص المعلومات المجمع من كافة إدارات الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل وضبط وتحديد المخاطر المبكرة. يتم عرض هذه المعلومات وشرحها لمجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

يتضمن التقرير التعرض المجمع لمخاطر الائتمان وتوقعات الائتمان المقاسة واستثناءات الحدود والقيمة المعرضة للمخاطر ومعدلات السيولة وتغيرات مخاطر المحفظة. يتم شهرياً إصدار تقارير مفصلة عن الصناعة والعملاء والمخاطر الجغرافية. تقوم اللجنة العليا بتقييم مدى ملاءمة مخصص انخفاض القيمة بشكل ربع سنوي.

يتم إعداد تقارير مخاطر معدة خصيصاً على كافة المستويات ضمن المجموعة ويتم توزيعها من أجل التأكد من أن كافة إدارات الأعمال يمكنها الوصول إلى المعلومات الضرورية والحديثة.

يتم إطلاع الإدارة العليا وكافة الأعضاء التخزين المعنيين في المجموعة بشكل دوري حول خطط استخدام حدود السوق وتحليل القيمة المعرضة للمخاطر واستثمارات الملكية والسيولة إضافة إلى أية تطورات أخرى حول المخاطر.

### الحد من المخاطر

تستخدم المجموعة وكجزء من استراتيجيتها العامة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لإدارة التعرضات الناجمة عن تغيرات في معدلات الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر حقوق الملكية ومخاطر الائتمان والتعرضات الناجمة عن معاملات التوقع.

يتم تقييم المخاطر قبل الدخول بأية معاملات تحوط والتي يتم اعتمادها من قبل السلطة الإدارية المناسبة في المجموعة.

تستخدم المجموعة بصورة نشطة ضمانات للتقليل من مخاطر الائتمان (للمزيد من التفاصيل راجع إيضاح 4 (ب) أدناه حول مخاطر الائتمان).

### زيادة تركيز المخاطر

ينشأ تركيز المخاطر عندما يكون عدد من الأطراف المقابلة يعملون في أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لديهم سمات اقتصادية مماثلة والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بالالتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركزات الحساسة النسبية لئداء المجموعة بالنسبة للتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب التركيز الزائد للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة على إرشادات محددة للإحتفاظ بحفظة متنوعة، مع تحديد أسقف لمخاطر القطاعات الجغرافية والقطاعات الصناعية. وبناءً عليها تتم إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية المحددة.

### (ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في فشل أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالالتزاماته المالية بالصورة التي ينتج عنها خسارة مالية للطرف الآخر. في حالة المشتقات يقتصر هذا على القيمة العادلة الموجبة. تحاول المجموعة الحد من المخاطر الائتمانية عن طريق مراقبة التعرض الائتماني وحصر المعاملات الائتمانية مع أطراف مقابلة معينة والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

ينشأ تركيز مخاطر الائتمان عندما يعمل عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لديهم سمات اقتصادية مماثلة والتي تتسبب في إضعاف مقدرتهم في الوفاء بالالتزاماتهم التعاقدية بصورة مماثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية وغيرها. تبين التركزات لمخاطر الائتمان حساسية أداء المجموعة بالنسبة للتطورات المؤثرة على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

## القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي المخاطر الائتمانية للمجموعة بقيمتها الدفترية (بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي دعم ائتماني آخر)، حسب المناطق الجغرافية.

الإجمالي	باقي دول العالم	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	في 31 ديسمبر 2025
3,235,558	-	-	-	3,235,558	أرصدة لدى المصرف المركزي
7,243,916	1,104,336	960,789	2,295,901	2,882,890	أرصدة مستحقة من بنوك
39,598,554	-	-	178,649	39,419,905	قروض وسلف لعملاء
11,115,970	326,061	177,133	506,557	10,106,219	استثمارات مالية - دين
122,335	-	-	-	122,335	موجودات أخرى
<b>61,316,333</b>	<b>1,430,397</b>	<b>1,137,922</b>	<b>2,981,107</b>	<b>55,766,907</b>	<b>الإجمالي</b>

التعرض الآخر لمخاطر الائتمان هو كالتالي:

6,802,814	223,556	217,398	1,592	6,360,268	ضمانات وخطابات اعتماد
11,705,998	-	-	-	11,705,998	تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة
<b>18,508,812</b>	<b>223,556</b>	<b>217,398</b>	<b>1,592</b>	<b>18,066,266</b>	<b>الإجمالي</b>

الإجمالي	باقي دول العالم	أوروبا	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	قطر	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	في 31 ديسمبر 2024
1,723,173	-	-	-	1,723,173	أرصدة لدى المصرف المركزي
11,730,677	1,387,912	2,976,064	902,115	6,464,586	أرصدة مستحقة من بنوك
35,663,319	-	-	30,376	35,632,943	قروض وسلف لعملاء
9,143,460	288,225	176,418	440,478	8,238,339	استثمارات مالية - دين
153,794	-	-	-	153,794	موجودات أخرى
<b>58,414,423</b>	<b>1,676,137</b>	<b>3,152,482</b>	<b>1,372,969</b>	<b>52,212,835</b>	<b>الإجمالي</b>

التعرض الآخر لمخاطر الائتمان هو كالتالي:

6,262,015	128,735	16,974	1,090	6,115,216	ضمانات وخطابات اعتماد
11,316,666	-	-	-	11,316,666	تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة
<b>17,578,681</b>	<b>128,735</b>	<b>16,974</b>	<b>1,090</b>	<b>17,431,882</b>	<b>الإجمالي</b>

## (2) تركيز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان

## القطاعات الصناعية

يحلل الجدول التالي تعرض المجموعة لمخاطر ائتمان بقيمتها الدفترية قبل الأخذ في الاعتبار الضمانات أو أي دعم ائتماني آخر مصنفة حسب قطاعات الصناعة للأطراف المقابلة للمجموعة.

سعي المجموعة لإدارة مخاطر الائتمان عن طريق تنويع أنشطتها في الإقراض لتفادي تركيز مخاطر غير مرغوب مع أحد أفراد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة. وتقوم المجموعة بالحصول على ضمانات متين كان ذلك ضرورياً. يعتمد نوع وقيمة الضمانات المستحقة على تقييم مخاطر الطرف المقابل، وتطبق المجموعة مبادئ توجيهية معينة فيما يتعلق بأنواع الضمانات المقبولة وعوامل التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي:

- للإقراض التجاري: الرهن على العقارات العقارية والبضاعة والخم التجارية المدينة والنقد والأوراق المالية.

- لقروض الأفراد: الرهن على العقارات السكنية أو النقد أو الأوراق المالية.

تقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب المجموعة ضمانات إضافية وفقاً لإتفاقيات القرض وتقوم بمراقبة القيمة السوقية للضمانات الإضافية من خلال مراجعتها لكفاية المخصص لخسائر القروض.

كما تستلم المجموعة ضمانات شركات من الشركات الأهم للقروض والسلف التي تمنح للشركات التابعة.

## (1) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر قبل أية ضمانات أو مصادر تعزيز الائتمان الأخرى

2024	2025
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري

## التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المسجلة في بيان المركز المالي الموحد هو كالتالي:

1,723,173	3,235,558	أرصدة لدى المصرف المركزي
11,730,677	7,243,916	مستحق من بنوك
35,663,319	39,598,554	قروض وسلف لعملاء
9,143,460	11,115,970	استثمارات مالية - دين
153,794	122,335	موجودات أخرى
<b>58,414,423</b>	<b>61,316,333</b>	<b>الإجمالي كما في 31 ديسمبر</b>

## التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى يعرض كالتالي:

6,262,015	6,802,814	ضمانات وخطابات اعتماد
11,316,666	11,705,998	تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة
17,578,681	18,508,812	<b>الإجمالي كما في 31 ديسمبر</b>
<b>75,993,104</b>	<b>79,825,145</b>	<b>إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر</b>

يمثل الجدول أعلاه السيناريو الأسوأ لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها لتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات في بيان المركز المالي الموحد، استندت التعرضات الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الصادر عنها التقرير في بيان المركز المالي الموحد.

صافي التعرض للمخاطر	إجمالي التعرض للمخاطر	أقصى تعرض صافي 2025	إجمالي التعرض للمخاطر	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
				<b>ممول</b>
				الحكومة
11,429,265	11,441,116	13,524,855	13,526,819	الهيئات الحكومية
329,794	329,894	729,420	729,611	الصناعة
852,237	857,878	973,385	976,142	التجارة
9,716,566	10,275,632	10,630,085	11,243,845	الخدمات
22,302,919	22,665,102	19,960,531	20,346,880	المقاولات
4,123,916	5,019,349	4,108,662	5,189,774	العقارات
6,396,097	6,957,613	8,138,266	8,655,630	الأفراد
2,517,569	2,763,339	2,516,427	2,826,024	فوائد مستحقة
746,060	746,060	734,702	734,702	<b>إجمالي الممول</b>
<b>58,414,423</b>	<b>61,055,983</b>	<b>61,316,333</b>	<b>64,229,427</b>	
				<b>غير ممول</b>
				الهيئات الحكومية وشبه الحكومية
4,757,712	4,757,744	4,680,773	4,680,805	الخدمات
1,371,857	1,373,469	1,793,464	1,795,076	التجارة وأخرى
11,449,112	11,463,676	12,034,575	12,051,442	<b>إجمالي غير الممول</b>
17,578,681	17,594,889	18,508,812	18,527,323	<b>الإجمالي</b>
75,993,104	78,650,872	79,825,145	82,756,750	

يبلغ الحد الأقصى للتعرض الصافي من الضمانات الملموسة 33.4 مليار ريال قطري (2024: 29.9 مليار ريال قطري). وتشمل أنواع الضمانات التي يتم الحصول عليها النقدية والرهون العقارية على العقارات والالتزامات الخاصة بالأشخاص.

### (3) جودة الائتمان

تدار جودة الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع المجموعة آلية تصنيف مخاطر المقرض الداخلية لتقييم العلاقات عبر محفظة الائتمان الخاصة بها. تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني بعشرة مستويات ذات مؤشرات منها 1 إلى 7 تتعلق بحالات منتظمة السداد و8 إلى 10 تتعلق بحالات غير منتظمة السداد. وفي حدود الحالات المنتظمة السداد، فإن تصنيف مخاطر المقرض من 1 إلى 4 تمثل درجة استثمارية، بينما تصنيف مخاطر المقرض من 5 إلى 6 يمثل درجة استثمارية فرعية و7 يمثل حالات تحت الملاحظة. ويمثل تصنيف مخاطر المقرض من 8 إلى 10 حالات دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة على التوالي. يتم تخصيص تصنيف لجميع الائتمانات وفقاً للمعايير المحددة. تسعى المجموعة باستمرار إلى تحسين منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الأساسية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات الإقراض مرة واحدة على الأقل في السنة وبصورة أكثر تكراراً في حالة الموجودات غير العاملة.

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية والالتزامات والضمانات المالية.

2024				2025				
Total	Stage 3	المرحلة 3	المرحلة 1	Total	الإجمالي	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
11,565,261	-	-	11,565,261	7,153,476	-	-	7,153,476	المبالغ المستحقة من البنوك الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4
167,847	-	167,847	-	91,463	-	91,463	-	الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7
-	-	-	-	-	-	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8
-	-	-	-	-	-	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9
-	-	-	-	-	-	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10
11,733,108	-	167,847	11,565,261	7,244,939	-	91,463	7,153,476	
(2,431)	-	(1,475)	(956)	(1,023)	-	(195)	(828)	مخصص الخسائر
11,730,677	-	166,372	11,564,305	7,243,916	-	91,268	7,152,648	القيمة الدفترية

2024				2025				
Total	Stage 3	المرحلة 3	المرحلة 1	Total	الإجمالي	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
21,613,589	-	885,312	20,728,277	24,012,822	-	840,352	23,172,470	المبالغ المستحقة من البنوك الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4
15,566,252	-	7,342,953	8,223,299	17,272,326	-	7,673,376	9,598,950	الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7
12,357	12,357	-	-	96,091	96,091	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8
174,445	174,445	-	-	5,285	5,285	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9
913,119	913,119	-	-	1,119,765	1,119,765	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10
38,279,762	1,099,921	8,228,265	28,951,576	42,506,289	1,221,141	8,513,728	32,771,420	
(2,616,443)	(854,695)	(1,533,485)	(228,263)	(2,907,735)	(988,200)	(1,718,828)	(200,707)	مخصص الخسائر
35,663,319	245,226	6,694,780	28,723,313	39,598,554	232,941	6,794,900	32,570,713	القيمة الدفترية

2024				2025				
Total	Stage 3	المرحلة 3	المرحلة 1	Total	الإجمالي	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
8,598,927	-	-	8,598,927	10,467,379	-	-	10,467,379	الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4
567,219	-	-	567,219	652,927	-	-	652,927	الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7
-	-	-	-	-	-	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8
-	-	-	-	-	-	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9
-	-	-	-	-	-	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10
9,166,146	-	-	9,166,146	11,120,306	-	-	11,120,306	
(22,686)	-	-	(22,686)	(4,336)	-	-	(4,336)	مخصص الخسائر
9,143,460	-	-	9,143,460	11,115,970	-	-	11,115,970	القيمة الحفترية

2024				2025				
Total	Stage 3	المرحلة 3	المرحلة 1	Total	الإجمالي	المرحلة 2	المرحلة 1	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
1,212,508	-	10,055	1,202,453	1,356,054	-	14,428	1,341,626	الدرجة الاستثمارية - تصنيف مخاطر المقترض من 1 إلى 4
1,034,195	-	100,787	933,408	1,437,329	-	123,005	1,314,324	الدرجة الاستثمارية الفرعية - تصنيف مخاطر المقترض من 5 إلى 7
-	-	-	-	-	-	-	-	دون المستوى - تصنيف مخاطر المقترض 8
-	-	-	-	-	-	-	-	مشكوك في تحصيلها - تصنيف مخاطر المقترض 9
-	-	-	-	-	-	-	-	خسارة - تصنيف مخاطر المقترض 10
2,246,703	-	110,842	2,135,861	2,793,383	-	137,433	2,655,950	
(16,208)	-	(11,099)	(5,109)	(18,511)	-	(14,788)	(3,723)	مخصص الخسائر
2,230,495	-	99,743	2,130,752	2,774,872	-	122,645	2,652,227	القيمة الحفترية

**(4) الضمانات**

تحصل المجموعة على ضمانات وتسهيلات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال الاعتيادية من الأطراف المقابلة وعلى أساس إجمالي لم يكن هناك خلال السنة انخفاض ملحوظ في جودة الضمانات التي تحتفظ بها المجموعة. بالإضافة إلى ذلك لم يكن هناك تغيير في سياسات الضمانات للمجموعة. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية.

يعتمد مبلغ ونوع الضمان المطلوب على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. توجد إرشادات تغطي قبول وتقييم كل نوع من أنواع الضمانات. الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي كما يلي:

- بالنسبة لإقراض الشركات والشركات الصغيرة: تمويل مصاريف على الممتلكات العقارية والمخزون والذمم التجارية المدينة، وفي ظروف خاصة، ضمانات حكومية.
- بالنسبة لإقراض الأفراد: رهون عقارية على العقارات السكنية.

تحصل المجموعة أيضًا على ضمانات من الشركات الأهم مقابل الحصول على قروض لشركاتها التابعة وتحصل على ضمانات شخصية وضمونات مؤسسية للقروض التجارية الأخرى.

القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلف ذات قيمة منخفضة كما في 31 ديسمبر 2025 هي 894,047 ألف ريال قطري (2024: 968,668 ألف ريال قطري).

**(5) سياسة الشطب**

تقوم المجموعة بشطب قرض أو رصيد سند دين استثماري وأية مخصصات ذات صلة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد المجموعة أن القرض أو السند غير قابل للتحويل وذلك بعد موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد وضع إعتبار لمعلومات مثل تلك المتعلقة بحدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للمقترض/ المصدر مثل كعدم مقدرة المقترض/ المصدر على سداد الإلتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان الإضافي لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للقروض القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموماً على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه. خلال السنة، تم شطب مبلغ 886 ألف ريال قطري (2024: 230 ألف ريال قطري).

**(6) المحذلت والإفتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير الإنخفاض في القيمة****زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان**

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر عدم الانتظام بالنسبة لئداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة، تقوم المجموعة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية على حد سواء، بما في ذلك نظام تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية، وتصنيفات المخاطر الخارجية، في حال توفرها، وحالة التأخر في سداد الحسابات والحكم الائتماني والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك. قد تقرر المجموعة أيضاً أن التعرض قد خضع لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان استناداً إلى مؤشرات نوعية ترى المجموعة أنها مؤشرات تدل على ذلك وقد لا ينعكس أثرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، يتم مراعاة المعايير التالية:

- (1) تخفيض الائتمان درجتين من AAA إلى BAA ودرجة واحدة من BA إلى CAA
- (2) تسهيلات متأخرة السداد ب45 يوماً كما في تاريخ التقرير

**تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية**

من أجل تقليل مخاطر الائتمان إلى الحد الأدنى، كلفت المجموعة لجنة إدارة الائتمان التابعة لها بتطوير والحفاظ على تصنيف المخاطر الائتمانية للمجموعة لتصنيف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. يتكون إطار تصنيف مخاطر الائتمان للمجموعة من عشر فئات. تستند معلومات التصنيف الائتماني إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها على أنها تنبؤية لمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق الأحكام الائتمانية ذات الخبرة. تؤخذ طبيعة التعرض ونوع المقترض في الاعتبار في التحليل. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى خطر التخلف عن السداد.

**درجات مخاطر الائتمان**

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي

إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

**إنشاء هيكل أجل لاحتمالية عدم الانتظام**

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها ويضع تقديرات لاحتمالية عدم الانتظام من التعرض وكيفية توقع تغييرها نتيجة مرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغييرات في معدلات عدم الانتظام والتغييرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تعرضت فيها المجموعة للمخاطر.

**تعريف التعثر**

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة التعثر عندما:

- لا يكون من المرجح على المقترض سداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون أن يكون للمجموعة حق الرجوع عليه باتخاذ إجراءات مثل تحقيق الورقة المالية (إذا تم الاحتفاظ بأي منها)؛ أو
- تأخر المقترض في السداد لفترة أكثر من 90 يوماً فيما يتعلق بأي التزام ائتماني مادي للمجموعة؛ أو
- تصنيف المقترض في الفئة 8، 9 أو 10.

عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة تعثر، تأخذ المجموعة أيضًا في الاعتبار المؤشرات التالية:

- مؤشرات كمية -مثلاً وضع التأخر في السداد وعدم السداد لالتزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى المجموعة؛<sup>9</sup>
- مؤشرات تتم بناءً على البيانات التي يتم تطويرها داخليًا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة التعثر وأهميتها قد تتغير مع مرور الوقت لتعكس التغييرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر إلى حد كبير مع تلك التي تطبقها المجموعة للأغراض الرقابية لرأس المال.

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم الشخصي حول كيفية أن تقوم التغييرات بالتأثير في عوامل الاقتصاد الكلي هذه على الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) القابلة للتطبيق على المرحلة 1 والمرحلة 2 من التعرض للمخاطر والتي تعتبر منتظمة السداد. تتم مراجعة المنهجيات والافتراضات ذات العلاقة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل دوري.

**قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة**

تمثل المحذلت الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هيكل التجال للمتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر (“PD”);
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر (“LGD”);
- التعرض عند التعثر (“EAD”).

وُستمد هذه المؤشرات عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتستند هذه النماذج الإحصائية في المقام الأول إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء، ويتم تعزيزها ببيانات تقييم الائتمان الخارجي حيثما كان ذلك متاحاً.

نسبة الخسارة بافتراض التعثر هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك عدم انتظام في السداد. تقوم المجموعة بتقدير مؤشرات نسبة الخسارة بافتراض عدم الانتظام بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد أطراف مقابلة الغير منتظمة. كما يتم أيضًا تطبيق الحد الأدنى من التخفيضات التنظيمية المطلوبة على الضمانات المؤهلة للتوصل إلى الخسارة بافتراض عدم الانتظام. بالنسبة للمحفظة غير المضمونة، ونظرًا لانخفاض معدلات التخلف عن السداد، قرر البنك حاليًا افتراض خسارة عدم الانتظام بنسبة 60% بشكل تحفظي.

**معلومات مستقبلية مضمنة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة**

يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغييرات في عوامل الاقتصاد الكلي هذه على الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)، المطبقة على المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من التعرض والتي تعتبر ذات أداء، إن المنهجيات والافتراضات المتضمنة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية في المستقبل، بشكل دوري وفقاً لسياسة المجموعة حول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يتضمن تقييم زيادة المخاطر الائتمانية الجوهرية وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات مستقبليّة. قام البنك بتحليل تاريخي وحدد المتغيرات الإقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

توظف المجموعة نماذج إحصائية لدمج عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التخلف التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلي ذات دلالة إحصائية أو انحراف نتائج احتماليات عدم الانتظام (PDs) المتوقعة عن التوقعات الحالية للظروف الإقتصادية، يتم استخدام تراكم احتماليات عدم الانتظام النوعي بواسطة الإدارة استنادًا إلى تحليل المحفظة.

قامت المجموعة بإحتساب احتماليات عدم الانتظام بناءً على العملية الموضحة أدناه:

#### (1) الحصول على معدّلات عدم الانتظام الملحوظة (ODRs)

يتم احتساب معدّلات عدم الانتظام الملحوظة لمحفظة البيع بالجملة وكل قطاع من قطاعات التجزئة التي يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها بشكل منفصل.

#### (2) الحصول على قيمة المتغيّرات الإقتصاديّة المتوقّعة ذات الصلة.

يتم الحصول على المؤشرات الإقتصادية المختلفة المتوقّعة ذات الصلة مثل إجمالي الناتج المحلي الإسمي ومنتجات النفط والغاز وصادرات السلع والخدمات من صندوق النقد الدولي أو منظمة الاقتصاد العالمية أو أي مصدر آخر للبيانات حسب ما هو مناسب.

#### (3) تحويل بيانات الاقتصاد الكلي من نقطة بيانات سنوية إلى شهرية.

يتم توفير القيم التاريخية والمتوقعة لمؤشرات الاقتصاد الكلي التي يتم النظر إليها لغراض تحليل الانخفاض بشكل عام على مستوى سنوي. ومع ذلك، يتم حساب معدّلات عدم الانتظام الملحوظة ODRs بشكل شهري. وفقًا لذلك، تقوم المجموعة بتحويل بيانات الاقتصاد الكلي. إتمتدّت المجموعة تقنية الاستيفاء التكعيبي لاستكمال البيانات المتغيرة الإقتصادية.

#### (4) إجراء تحليل للانخفاض

إجراء تحليل المربع الأدنى العادي (OLS) الخاص بمعدّلات عدم الانتظام الملحوظة ODR لكل من المحفظة على القيمة التاريخية التاريخية للمؤشرات الإقتصادية.

#### (5) اختبار الأهمية الإحصائية للنموذج

يتم تقييم أهمية النموذج الكلي وكذلك كل من القياسات الفردية على أساس اختبارات إحصائية مختلفة مثل معامل التحديد المعدل (R2)، اختبار (F) واختبار (T).

#### (6) توقّع معدّل عدم الانتظام الزمني (PiT)

استنادًا إلى القيمة المتوقعة للمتغيرات الإقتصادية في ظل سيناريو مختلف وقيمة معاملها وفهمًا لتحليل الانخفاض المتعلق بها، يتم تقدير متّوسط عدم الانتظام الزمني (PiT) لكل جزء من حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل سنة من السنوات المتوقعة.

#### طريقة لتحليل السيناريو

يحقّق مصرف قطر المركزي البنوك للوصول الخسائر الائتمانية المتوقعة النهائية كما في سيناريو خسائر الائتمان المرجحة تحت سيناريوهات إقتصادية كلية مختلفة، وبالنظر إلى ذلك، وضعت المجموعة منهجية لإنشاء سيناريوهات للإقتصاد الكلي في ظل فرضية الإقتصاد كنقطة أساس للمقارنة، سواء كان في حالة إرتفاع أو إنخفاض.

#### تجميع أدوات الخسائر المقاسة على أساس جماعي

بالنسبة إلى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم جمع التعرضات على أساس خصائص المخاطر المشتركة، بحيث تكون مخاطر التعرض داخل المجموعة متجانسة.

استنادًا إلى معدّلات عدم الانتظام الملاحظة والأداء التاريخي والدراسات الإحصائية الداخلية الأخرى، تقوم المجموعة بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأقسام الفئات التالية:

1. قروض الرهن العقاري
2. قرض شخصي للمواطنين
3. قرض شخصي للعمالة الوافدة
4. قرض سيارات
5. السحب على المكشوف للشركات التجارية
6. بطاقات الائتمان

#### مخصص الخسارة

توضح الجداول التالية التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسارة الذي بما في ذلك الفوائد المعلقة حسب فئة الأدوات المالية.

31 ديسمبر 2025			
المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري

#### التعرضات الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة (ECL)

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمائم مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

#### حركة مخصص خسائر الائتمان / مخصص الانخفاض في القيمة والفوائد المعلقة

##### الرصيد الافتتاحي كما في 1 يناير 2025

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمائم مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

#### صافي التحويل بين المراحل

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمائم مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

#### تم تكبده (رحه) خلال السنة (بالصافي)

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمائم مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

#### الشطب

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمائم مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

#### الرصيد الختامي - كما في 31 ديسمبر 2025

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض وضمائم مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

41,930,493	1,221,141	8,513,728	32,195,624
10,995,919	-	-	10,995,919
2,793,383	-	137,433	2,655,950
7,210,421	-	91,462	7,118,959

2,616,443	854,695	1,533,485	228,263
22,686	-	-	22,686
16,208	-	11,099	5,109
2,431	-	1,475	956
2,657,768	854,695	1,546,059	257,014

-	52,582	(57,510)	4,928
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	52,582	(57,510)	4,928

292,178	81,809	242,853	(32,484)
(18,350)	-	-	(18,350)
2,303	-	3,689	(1,386)
(1,408)	-	(1,280)	(128)
274,723	81,809	245,262	(52,348)

(886)	(886)	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
(886)	(886)	-	-

2,907,735	988,200	1,718,828	200,707
4,336	-	-	4,336
18,511	-	14,788	3,723
1,023	-	195	828
2,931,605	988,200	1,733,811	209,594

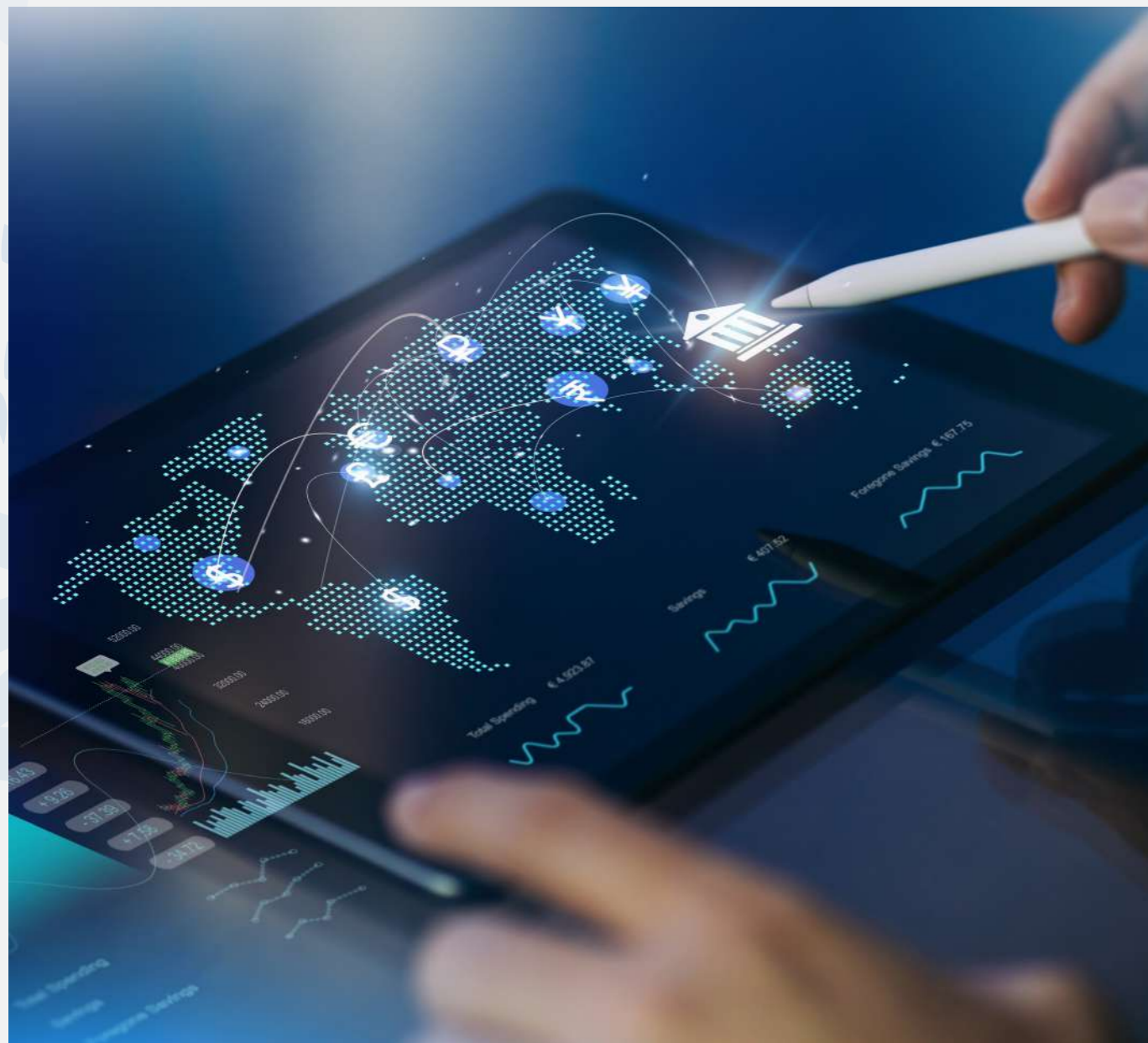
**(ج) مخاطر السيولة**

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة متطلباتها التمويلية عند حلول موعد استحقاقها، كمثال على ذلك، نتيجة سحب الودائع من قبل العملاء أو متطلبات النقد من الالتزامات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات الدين أو الهوامش المستدعاة بالنسبة للمشتقات وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نضوب الموارد المالية المتاحة لإقراض العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها متأصلة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالبنك وأحداث على مستوى السوق بأكملها ويتضمن ذلك ولكنه لا يقتصر على، أحداث ائتمان وإندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية.

**(1) إدارة مخاطر السيولة**

تمثل مخاطر السيولة عدم تمكن المجموعة من مقابلة متطلباتها التمويلية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة من اضطرابات في السوق أو انخفاض التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل. وللحماية من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع المصادر التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ في الاعتبار احتياجات السيولة بتوفير رصيد كافي من النقد وما شبه النقد والاوراق المالية الجاهزة للتداول.

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمراقبة مواعيد الاستحقاقات على أساس شامل مع المراقبة المستمرة لموقف السيولة من قبل الخزينة.



31 ديسمبر 2024			
الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري

37,804,309	1,099,921	8,228,265	28,476,123
9,077,391	-	-	9,077,391
2,246,703	-	110,842	2,135,861
11,551,256	-	167,847	11,383,409

2,134,857	787,030	1,033,644	314,183
12,881	-	-	12,881
13,427	-	4,386	9,041
4,033	-	256	3,777
2,165,198	787,030	1,038,286	339,882

-	10,264	33,223	(43,487)
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	10,264	33,223	(43,487)

481,816	57,631	466,618	(42,433)
9,805	-	-	9,805
2,781	-	6,713	(3,932)
(1,602)	-	1,219	(2,821)
492,800	57,631	474,550	(39,381)

(230)	(230)	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
(230)	(230)	-	-

2,616,443	854,695	1,533,485	228,263
22,686	-	-	22,686
16,208	-	11,099	5,109
2,431	-	1,475	956
2,657,768	854,695	1,546,059	257,014

**التعرض للخسائر الائتمانية المتوقعة**

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض و ضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

**الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة / مخصص الانخفاض في القيمة والفوائد المعلقة****الرصيد الافتتاحي كما في 1 يناير 2024**

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات دين)
- التزامات قروض و ضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

**صافي التحويل بين المراحل**

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات دين)
- التزامات قروض و ضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

**تم تكبده (رده) خلال السنة (بالصافي)**

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات دين)
- التزامات قروض و ضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

**الشطب**

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات دين)
- التزامات قروض و ضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

**الرصيد الختامي - كما في 31 ديسمبر 2024**

- قروض وسلف للعملاء
- استثمارات مالية (أدوات الدين)
- التزامات قروض و ضمانات مالية
- مبالغ مستحقة من بنوك

## (2) تحليل الاستحقاق (متضمنا كافة الموجودات والمطلوبات)

أكثر من 5 سنوات	5 - 1 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة	1 - 3 أشهر	أقل من شهر	القيمة الدفترية	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	<b>31 ديسمبر 2024</b>
<b>الموجودات</b>						
-	203,502	489,153	324,764	1,162,330	2,179,749	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
-	-	3,132,427	5,313,123	3,285,127	11,730,677	مستحق من بنوك
21,238,227	3,844,576	6,793,673	2,710,596	1,076,247	35,663,319	قروض وسلف لعملاء
1,027,134	6,452,001	590,744	434,826	940,231	9,444,936	استثمارات مالية
370,779	-	-	-	-	370,779	عقارات ومعدات
-	-	1,154	163,661	36,747	201,562	موجودات أخرى
22,636,140	10,500,079	11,007,151	8,946,970	6,500,682	59,591,022	<b>الإجمالي الموجودات</b>
<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>						
-	-	45,000	869,200	11,914,954	12,829,154	مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي
-	5,285,694	10,307,998	8,080,143	8,479,808	32,153,643	ودائع عملاء
-	1,814,474	1,818,804	28,305	-	3,661,583	سندات دين
-	1,456,000	-	4,814	-	1,460,814	قروض أخرى
-	78,829	176,350	502,050	275,339	1,032,568	مطلوبات أخرى
8,453,260	-	-	-	-	8,453,260	إجمالي حقوق الملكية
8,453,260	8,634,997	12,348,152	9,484,512	20,670,101	59,591,022	<b>الإجمالي المطلوبات وحقوق الملكية</b>
14,182,880	1,865,082	(1,341,001)	(537,542)	(14,169,419)	-	<b>الفرق</b>

أكثر من 5 سنوات	5 - 1 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة	1 - 3 أشهر	أقل من شهر	القيمة الدفترية	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	<b>31 ديسمبر 2025</b>
<b>الموجودات</b>						
-	180,834	434,662	501,971	2,529,987	3,647,454	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
-	-	2,772,763	1,337,736	3,133,417	7,243,916	مستحق من بنوك
24,957,655	3,697,917	6,088,342	3,640,665	1,213,975	39,598,554	قروض وسلف لعملاء
2,532,168	5,698,299	2,035,733	580,110	686,574	11,532,884	استثمارات مالية
484,476	-	-	-	-	484,476	عقارات ومعدات
-	-	1,167	144,170	42,534	187,871	موجودات أخرى
27,974,299	9,577,050	11,332,667	6,204,652	7,606,487	62,695,155	<b>الإجمالي الموجودات</b>
<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>						
-	-	-	103,616	13,077,231	13,180,847	مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي
2,500,000	3,217,861	10,433,163	11,514,789	7,343,815	35,009,628	ودائع عملاء
-	2,307,717	1,818,158	44,314	-	4,170,189	سندات دين
-	920,920	-	2,646	-	923,566	قروض أخرى
-	76,319	180,319	195,560	267,465	719,663	مطلوبات أخرى
8,691,262	-	-	-	-	8,691,262	إجمالي حقوق الملكية
11,191,262	6,522,817	12,431,640	11,860,925	20,688,511	62,695,155	<b>الإجمالي المطلوبات وحقوق الملكية</b>
<b>16,783,037</b>	<b>3,054,233</b>	<b>(1,098,973)</b>	<b>(5,656,273)</b>	<b>(13,082,024)</b>	-	<b>الفرق</b>

لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة للفروق أو الفجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات أو التدوات خارج الميزانية العمومية التي تصبح مستحقة أو يعاد تسعيرها خلال فترة معينة.

تتم إدارة فجوات أسعار الفائدة وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن إطار الحدود الموضوعه من جانب المجلس. يتم رصد جميع المخاطر وإبلاغ الإدارة العليا عنها على أساس يومي ويتم تصعيد أية مخالفات على الفور. بالإضافة إلى ذلك يتم رصد جميع أنشطة التداول بشكل مستمر على مستوى لجنة الموجودات والمطلوبات.

## (2) التعرض لمخاطر أسعار الفائدة - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المحافظ المحتفظ بها لغير المتاجرة هي مخاطر الخسارة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للتدوات المالية بسبب تغير في أسعار الفائدة في السوق. تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة والحصول على حدود موافق عليها مسبقاً لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والمطلوبات هي الجهة المراقبة للإلتزام بهذه الحدود وتساندها رقابة الخزينة المركزية للمجموعة أثناء الأنشطة اليومية.

فيما يلي ملخص مركز فجوة أسعار الفائدة للمجموعة للمحافظ المحتفظ بها لغير المتاجرة:

### إعادة تسعير في:

معدل الفائدة الفعلي	غير حساسة للفائدة	أكثر من 5 سنوات	1-5 سنوات	3-12 شهر	أقل من 3 أشهر	القيمة الدفترية
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
<b>31 ديسمبر 2025</b>						
4.54%	1,967,311	-	-	-	1,680,143	3,647,454
3.28%	47,830	-	-	2,745,462	4,450,624	7,243,916
5.96%	191,654	3,146,634	-	25,404,646	10,855,620	39,598,554
4.44%	416,915	2,532,168	5,698,299	2,035,733	849,769	11,532,884
	484,476	-	-	-	-	484,476
	187,871	-	-	-	-	187,871
	<b>3,296,057</b>	<b>5,678,802</b>	<b>5,698,299</b>	<b>30,185,841</b>	<b>17,836,156</b>	<b>62,695,155</b>
<b>الموجودات</b>						
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي						
مستحق من بنوك						
قروض وسلف لعملاء						
استثمارات مالية						
عقارات ومعدات						
موجودات أخرى						
<b>الإجمالي الموجودات</b>						
<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>						
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي						
ودائع عملاء						
سندات دين						
قروض أخرى						
مطلوبات أخرى						
إجمالي حقوق الملكية						
<b>الإجمالي المطلوبات وحقوق الملكية</b>						
فجوة حساسية سعر الفائدة						
4.68%	12,663,976	-	-	-	516,871	13,180,847
4.50%	2,337,269	2,500,000	3,739,436	10,098,800	16,334,123	35,009,628
3.07%	-	-	2,307,717	1,818,158	44,314	4,170,189
5.40%	-	-	-	-	923,566	923,566
	719,663	-	-	-	-	719,663
	<b>8,691,262</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>8,691,262</b>
	<b>24,412,170</b>	<b>2,500,000</b>	<b>6,047,153</b>	<b>11,916,958</b>	<b>17,818,874</b>	<b>62,695,155</b>
	<b>(21,116,113)</b>	<b>3,178,802</b>	<b>(348,854)</b>	<b>18,268,883</b>	<b>17,282</b>	<b>-</b>
	<b>-</b>	<b>21,116,113</b>	<b>17,937,311</b>	<b>18,286,165</b>	<b>17,282</b>	<b>-</b>

### فجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم

القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصصة	أقل من شهر	1-3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
<b>31 ديسمبر 2025</b>						
13,180,847	13,194,100	13,087,919	106,181	-	-	-
35,009,628	36,138,954	6,946,070	11,639,124	10,679,220	3,306,432	3,568,108
4,170,189	4,660,039	-	49,352	1,838,908	2,771,779	-
923,566	1,044,507	-	11,795	36,041	996,671	-
<b>53,284,230</b>	<b>55,037,600</b>	<b>20,033,989</b>	<b>11,806,452</b>	<b>12,554,169</b>	<b>7,074,882</b>	<b>3,568,108</b>

### مطلوبات مالية غير مشتقة

مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي  
ودائع عملاء  
سندات دين  
قروض أخرى

### الإجمالي

### التدوات المالية المشتقة

إدارة المخاطر:  
تدفقات خارجة  
تدفقات داخلية

-	10,414,545	864,805	5,359,129	4,190,611	-	-
-	(10,421,200)	(866,887)	(5,371,337)	(4,182,976)	-	-
<b>3,568,108</b>	<b>55,030,945</b>	<b>20,031,907</b>	<b>11,794,244</b>	<b>12,561,804</b>	<b>7,074,882</b>	<b>3,568,108</b>

القيمة الدفترية	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصصة	أقل من شهر	1-3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
<b>31 ديسمبر 2025</b>						
12,829,154	12,829,744	11,908,873	875,026	45,845	-	-
32,153,643	32,235,071	7,906,621	8,214,018	10,582,728	5,531,704	-
3,661,583	3,741,623	-	28,924	1,842,581	1,870,118	-
1,460,814	1,578,852	7,424	21,553	65,856	1,484,019	-
<b>50,105,194</b>	<b>50,385,290</b>	<b>19,822,918</b>	<b>9,139,521</b>	<b>12,537,010</b>	<b>8,885,841</b>	<b>-</b>

### مطلوبات مالية غير مشتقة

مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي  
ودائع عملاء  
سندات دين  
قروض أخرى

### الإجمالي

### التدوات المالية المشتقة

إدارة المخاطر:  
تدفقات خارجة  
تدفقات داخلية

-	9,026,517	2,963,626	3,166,168	2,896,722	-	-
-	(8,857,232)	(2,888,994)	(3,108,108)	(2,860,130)	-	-
<b>-</b>	<b>50,554,575</b>	<b>19,897,550</b>	<b>9,197,581</b>	<b>12,573,602</b>	<b>8,885,841</b>	<b>-</b>

## (د) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن تتأثر أرباح أو رأس مال المجموعة أو مقدرتها في تحقيق أهدافها التجارية سلبياً بالتغيرات في مستويات تقلب أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة وأسعار البضائع وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

## (1) إدارة مخاطر السوق

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السوق لديها ضمن إطار العمل التنظيمي للحدود المقررة من قبل مصرف قطر المركزي. إن وضع إطار عمل داخلي لإدارة مخاطر السوق وضمان التقيد بهذه المنهجية هو مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة والتي تضم الإدارة العليا متضمنة أعضاء جهاز إدارة المخاطر. إن المجموعة معرضة

تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على الأسمم الصادر عنها التقرير بالطرق التالية:

- الأرباح المدورة الناجمة عن الارتفاعات أو الانخفاضات في صافي إيرادات الفوائد وتغيرات القيمة العادلة الصادر عنها التقرير في بيان الدخل الموحد؛ و
- احتياطات القيمة العادلة الناشئة عن ارتفاعات أو انخفاضات في القيم العادلة لأدوات الدين تسجل مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى.

تدار المراكز الشاملة لمخاطر سعر الفائدة لغير المتاجرة من قبل الخزينة المركزية للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات مشتقة لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة.

### (3) التعرض لمخاطر العملات - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

#### معاملات العملة الأجنبية

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي. تتعرض المجموعة لأثر التقلب في معدلات الصرف الأجنبي السائدة على مركزها المالي الموحد. وضع مجلس الإدارة حدوداً على مستوى التعرض لمخاطر العملات والتي تتم مراقبتها يومياً.

كان لدى المجموعة صافي المراكز المفتوحة التالية في نهاية السنة:

2024	2025	
QR '000	QR '000	
(689)	236	جنيه استرليني
24,723	(936)	يورو
1,007,034	685,253	دولار أمريكي
14,007	15,122	عملات أخرى
1,045,075	699,675	الإجمالي

#### صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية:

تدير المجموعة تعرضها لمخاطر العملات ضمن حدود وضعها مجلس الإدارة. يتم وضع حدود "خلال اليوم" و"الليلة الواحدة" لكل عملة بشكل مستقل وبالإجمالي. إن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي. على الرغم من أن المجموعة لا تتعرض لأية مخاطر عملات فقد تم وضع حدود للتعرض للدولار الأمريكي.

إن كافة التعرضات للعملات الأخرى محدودة ولا تتعرض المجموعة بشكل مؤثر إلى مخاطر العملات الأخرى.

#### تحليل الحساسية

##### الزيادة / (النقص) في

##### الربح والخسارة

2024	2025	% تغير في معدل صرف العملة
QR '000	QR '000	
(7)	2	جنيه استرليني
247	(9)	يورو
140	151	عملات أخرى

#### إعادة تسعير في:

معدل الفائدة الفعلي	غير حساسة للفائدة	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	أقل من 3 أشهر	القيمة الدفترية	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	31 ديسمبر 2024
3.85%	2,004,288	-	-	-	175,461	2,179,749	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
5.50%	14,197	-	-	3,200,186	8,516,294	11,730,677	مستحق من بنوك
6.99%	202,768	453,293	2,500,863	24,208,193	8,298,202	35,663,319	قروض وسلف لعملاء
3.83%	301,473	1,027,451	6,474,289	952,999	688,724	9,444,936	استثمارات مالية
	370,779	-	-	-	-	370,779	عقارات ومعدات
	201,562	-	-	-	-	201,562	موجودات أخرى
	3,095,067	1,480,744	8,975,152	28,361,378	17,678,681	59,591,022	الإجمالي الموجودات
							المطلوبات وحقوق الملكية
4.30%	11,561,972	-	-	45,000	1,222,182	12,829,154	مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي
5.16%	2,389,075	-	6,076,840	10,428,225	13,259,503	32,153,643	ودائع عملاء
2.41%	-	-	1,814,474	1,818,804	28,305	3,661,583	سندات دين
6.38%	-	-	-	-	1,460,814	1,460,814	قروض أخرى
	1,032,568	-	-	-	-	1,032,568	مطلوبات أخرى
	8,453,260	-	-	-	-	8,453,260	اجمالي حقوق الملكية
	23,436,875	-	7,891,314	12,292,029	15,970,804	59,591,022	الإجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
	(20,341,808)	1,480,744	1,083,838	16,069,349	1,707,877		فجوة حساسية سعر الفائدة
	-	20,341,808	18,861,065	17,777,227	1,707,877		فجوة حساسية سعر الفائدة المتراكم

#### تحليل الحساسية

يبين الجدول التالي الحساسية لتغير معقول محتمل في أسعار الفائدة، مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة لبيان الدخل الموحد وبيان حقوق الملكية الموحد للمجموعة.

إن حساسية بيان الدخل الموحد هي الأثر الناتج عن تغيرات مفترضة في معدلات الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة اعتماداً على معدل سعر فائدة متغير للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها لغير المتاجرة كما في 31 ديسمبر 2024، متضمنة أثر أدوات التحوط. يتم احتساب حساسية حقوق الملكية من خلال الكشف عن الموجودات المالية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ذات المعدل الثابت كما في 31 ديسمبر 2025 لأثر التغيرات المفترضة في معدلات الفائدة وتستند إلى افتراض أن هناك تحركات موازية في منحى العائدات. من المتوقع أن يكون أثر الإنخفاضات في نقاط الأساس مساوياً ومقابلاً لأثر الزيادات المعروضة.

#### Sensitivity of net interest income

2024	2025	التغير في نقاط الأساس	العملة
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري		
23,794	25,500	25	الريال القطري
26,974	27,295	25	عملات أجنبية

مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب بازل 3 وتنظيمات مصرف قطر المركزي في 31 ديسمبر كما يلي:

3 بازل 2024	3 بازل 2025
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
6,723,474	6,961,475
1,092,000	1,092,000
457,673	515,973
8,273,147	8,569,448

الأسهم العادية لرأس المال من الفئة الأولى  
شريحة رأس المال الأولى  
شريحة رأس المال الثانية  
إجمالي رأس المال التنظيمي

#### الموجودات المرجحة بالمخاطر

3 بازل 2024	3 بازل 2025
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
35,268,419	39,850,332
46,476	18,430
3,639,928	3,902,527
38,954,823	43,771,289

الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان  
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق  
الموجودات المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بمخاطر التشغيل  
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر

إجمالي رأس المال المتضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام وتكلفة رأس المال من الرخصة الثانية وفقاً لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال	إجمالي رأس المال المتضمن هامش الأمان المتحفظ وهامش البنك ذات التأثير الهام	شريحة نسبة رأس المال الثانية متضمن هامش الأمان المتحفظ	شريحة نسبة رأس المال الأولى متضمن هامش الأمان المتحفظ	رأس المال الأساسي متضمن هامش الأمان المتحفظ	رأس المال الأساسي بحون هامش الأمان المتحفظ	الحد الأدنى الفعلي حسب مصرف قطر المركزي الفعلي:
13.79%	12.50%	12.50%	10.50%	8.50%	6.0%	2025
21.24%	21.24%	21.24%	20.06%	17.26%	17.26%	2024

#### (4) التعرض لمخاطر سعر السهم - محافظ محتفظ بها لغير المتاجرة

##### مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من تقلبات في مؤشرات الأسهم وأسعارها. قام مجلس الإدارة بوضع حدود على مبلغ ونوع الاستثمارات التي يمكن قبولها. تتم مراقبتها بشكل مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم غير المتداولة من محفظة استثمار المجموعة.

الأثر على حقوق الملكية نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كاستثمارات متاحة للبيع في نهاية السنة، نتيجة للتغيرات في مؤشرات الأسهم ومع بقاء كافة المتغيرات ثابتة هو كالتالي:

التغير في أسعار الأسهم (%)	التأثير على حقوق الملكية 2025	التأثير على حقوق الملكية 2024
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
10%	27,364	24,666

##### مؤشرات السوق

بورصة قطر

#### (هـ) المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسائر الناجمة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. يدير البنك مخاطره التشغيلية بصورة رئيسية من خلال إطار عمل المخاطر التشغيلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تتكون من سياسة المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر التشغيلية والتي لها ممثلون من كافة الإدارات. تستخدم المجموعة منهجاً ملتزماً بازل 3 معروف باسم عملية "التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية" من أجل تقييم وتوثيق والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية التي تتم مواجهتها في إطار نشاط الأعمال الاعتيادية.

تعتمد لجنة المخاطر التشغيلية عن التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية كل عامين وتستعرض المخاطر التشغيلية التي تواجه الوظائف المختلفة في المجموعة بشكل منتظم خلال السنة لتتبع حالة المخاطر المفتوحة وإيجاد الضوابط المناسبة كلما كان ذلك ضرورياً، كما إن كل من وظائف الائتمان والتدقيق الداخلي يجران مراجعات دورية مستقلة لتقييم كفاية الفحص والضوابط في أية فترة مطلوبة.

إن لدى البنك خطة استثمار أعمال موثقة بدقة وخطة استعادة عند الكوارث. تحدد هاتان الوثيقتان الإجراءات الواجب إتباعها في حالات الكوارث. تهدف خطة استثمار الأعمال إلى الكشف عن مستوى الأثر على أنشطة أعمال البنك عند الإضرار للعمل من موقع مختلف في حالة الطوارئ أو الكوارث الطبيعية. تتضمن الخطة الوصول إلى أنظمة الكمبيوتر والإنترنت والشبكات المحلية ومخدمات قواعد البيانات والإنترنت والشبكة الداخلية والبريد الإلكتروني الخ. إنها عملية موضوعية بإتقان وتتم بشكل دوري خلال السنة. تم إجراء آخر اختبار عند الكوارث واستمرارية الأعمال 13 نوفمبر 2025 و 23 يونيو 2025 على التوالي. تم التوقيع على إتمام الاختبارين من قبل كافة الإدارات المعنية للتأكيد على إجراء الاختبارات بنجاح من قبلهم بالإضافة إلى تقرير تم توزيعه على جميع أعضاء لجنة المخاطر التشغيلية للتعليق والمراجعة. تم تدقيق كل من خطة استثمار الأعمال وخطة الاستعادة عند الكوارث بشكل مستقل من قبل مدققين من قبل أحد الشركات الأربعة الكبرى خارجيين وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي وتبين أنها شاملة ومنفذة بشكل جيد.

يتم تقديم تدريب أساسي على إطفاء الحرائق للموظفين المسؤولين عن الحرائق بشكل دوري بمساعدة هيئة الدفاع المدني. يتم إجراء تدريب على الإخلاء سنوياً كجزء من إجراءات السلامة والأمان في أنحاء شبكة الفروع

#### (و) إدارة رأس المال

##### رأس المال التنظيمي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل اكتساب ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولإستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضاً الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل مديونية أعلى والمنافع والضمانات التي يمكن الحصول عليها من خلال مركز رأسمالي قوي.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال لدى المجموعة وفقاً لإرشادات لجنة بازل 3 التي تم تبنيها من قبل مصرف قطر المركزي.

## 5. استخدام الأحكام والتقديرية

تضع المجموعة تقديرات وإفتراسات تؤثر على المبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى بما فيها توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أن تكون معقولة في ظل الظروف.

## (أ) الأحكام المحاسبية الهامة في تطبيق سياسات المحاسبة الخاصة بالمجموعة

## (1) مبدأ الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييماً لقدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها وتوصلت إلى أن لدى المجموعة الموارد للاستمرار للمستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك ليس للإدارة علم بأية شكوك جوهرية يمكن أن تثير ريبية جوهرية حول قابلية المجموعة على الاستمرار في أعمالها. لهذا السبب يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على مبدأ الاستمرارية.

## (2) حق في استخدام الموجودات

## تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) في مدة التأجير فقط إذا كان عقد الإيجار مؤكداً إلى حد ما (أو لم يتم إنتهائه).

## خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرية لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

## (3) القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما لا يمكن التوصل للقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي الموحد من أسواق نشطة، يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تشمل استخدام النماذج الحسابية. تستمد مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها حيثما كان ذلك ممكناً، وفي حالة عدم توفر بيانات يمكن ملاحظتها بالسوق، عندها يتم استخدام أحكام لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام إعتبارات متعلقة بالسيولة ومدخلات نموذجية مثل معدلات الخصم والتقلبات وما إلى ذلك.

## (ب) الأحكام المحاسبية الجوهرية المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

## (1) مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع الإيضاح 4 (ب) (6) "المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لتقدير انخفاض قيمة الموجودات المالية" للمزيد من المعلومات.

يتم تقييم الاستثمارات في أدوات الدين لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة وفق الأسس الوارد بقسم السياسات المحاسبية الجوهرية.

## (2) القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للأصول المالية والخصوم المالية المسجلة في قائمة المركز المالي الموحدة من الأسواق النشطة، يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تشمل استخدام النماذج الرياضية. تُؤخذ المدخلات لهذه النماذج من بيانات السوق القابلة للملاحظة حيثما أمكن، ولكن عندما لا تتوفر بيانات سوق قابلة للملاحظة، يتطلب الأمر استخدام الحكم لتحديد القيم العادلة. تشمل هذه الأحكام إعتبارات السيولة ومدخلات النماذج، مثل التقلبات، ومعدلات الخصم، وغيرها.

## الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة - تدرج القيمة العادلة

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير وفق تدرج القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
<b>31 ديسمبر 2025</b>			
-	27,513	-	27,513
955,842	142,192	-	1,098,034
<hr/>			
955,842	169,705	-	1,125,547
-	5,637	-	5,637
-	5,637	-	5,637

موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر  
استثمارات مالية (مقاسة من خلال الربح أو الخسارة / الإيرادات الشاملة الأخرى)

مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر

المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
<b>31 ديسمبر 2024</b>			
-	7,131	-	7,131
778,006	53,806	-	831,812
<hr/>			
778,006	60,937	-	838,943
-	257,843	-	257,843
-	257,843	-	257,843

موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر  
استثمارات مالية (مقاسة من خلال الربح أو الخسارة / الإيرادات الشاملة الأخرى)

مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر

خلال السنة لم يكن هناك تحويل بين المستوى 1 والمستوى 2 من قياس القيمة العادلة في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، ولم يكن هناك تحويل إلى أو من المستوى 3 من قياس القيمة العادلة.

## الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

القيمة العادلة للاستثمارات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة تبلغ 10,327,306 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 8,464,863 ألف ريال قطري)، ويتم اشتقاقها باستخدام المستوى 1 من تدرج القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية عالية السيولة أو ذات تاريخ استحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) فإنه من المفترض أن القيم الدفترية تقارب قيمها العادلة. يطبق هذا الافتراض أيضاً على الحسابات تحت الطلب والودائع تحت الطلب وحسابات التوفير دون تاريخ استحقاق محدد والأدوات المالية ذات المعدلات المتغيرة.

## (1) معلومات القطاعات التشغيلية

الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة وإدارة الثروات	الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات وساطة الشركة التابعة	الإجمالي
-------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------	----------

2025	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
صافي إيرادات الفوائد	120,415	1,205,186	1,325,601
صافي رسوم وعمولات وإيرادات أخرى	84,468	161,940	246,408
إجمالي الإيرادات التشغيلية للقطاع	204,883	1,367,126	1,572,009
البنود غير النقدية الجوهرية الأخرى:	(25,018)	(199,170)	(224,188)
صافي خسائر انخفاض القيمة	(652)	933,092	932,440
(خسارة) / ربح القطاع الصادر عنه التقرير	8,026,077	54,669,078	62,695,155
موجودات القطاع الصادر عنه تقارير	18,719,022	35,284,871	54,003,893
مطلوبات القطاع الصادر عنه تقارير			

الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة وإدارة الثروات	الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات وساطة الشركة التابعة	الإجمالي
-------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------	----------

2024	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
صافي إيرادات فوائده	168,846	1,475,236	1,644,082
صافي رسوم وعمولات وإيرادات أخرى	78,786	117,175	195,961
إجمالي الإيرادات التشغيلية للقطاع	247,632	1,592,411	1,840,043
البنود غير النقدية الجوهرية الأخرى:	(93,182)	(468,515)	(561,697)
صافي خسائر انخفاض القيمة	(13,165)	904,789	891,624
ربح القطاع الصادر عنه التقرير	7,929,414	51,661,608	59,591,022
موجودات القطاع الصادر عنه تقارير	17,071,482	34,066,280	51,137,762
مطلوبات القطاع الصادر عنه تقارير			

\* لا يوجد معاملات ضمن المجموعة فيما يتعلق بمعلومات القطاعات التشغيلية أعلاه.

\* تعمل المجموعة فقط داخل دولة قطر

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية ذات المعدل الثابت والمسجلة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها بمقارنة معدلات الفائدة في السوق عند الإعراف بها لأول مرة مع معدلات السوق الحالية المعروضة لأدوات مالية مشابهة. تستند القيمة العادلة المقدرة للودائع التي تحتسب عليها فوائده إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة السائدة في الأسواق المالية للديون المدرجة المصدرة استناداً إلى أسعار السوق المدرجة. بالنسبة لتلك الأوراق المالية المصدرة التي لا تتوفر لها أسعار سوق مدرجة، يتم استخدام نموذج تدفق نقدي مخصوم استناداً إلى منحنى عوائد معدل فائدة حالي مناسب لباقي فترة الاستحقاق.

## تقنيات التقييم

## سندات الدين الحكومية

سندات الدين الحكومية هي أدوات مالية تصدرها الحكومات السيادية وتشمل سندات طويلة الأجل وسندات قصيرة الأجل ذات معدلات فائدة ثابتة أو متغيرة. تكون هذه الأدوات بشكل عام عالية السيولة ويتم تداولها في أسواق نشطة مما يؤدي إلى تصنيفها بالمستوى 1. عندما لا تكون أسعار السوق النشطة متاحة، يستخدم البنك نماذج التدفقات النقدية المخصومة مع مدخلات السوق المتوفرة لأدوات مماثلة وأسعار السندات، لتقدير مستويات المؤشر المستقبلية واستقرار العوائد خارج نطاق تداول السوق النشط، وفي هذه الحالة يصنف البنك تلك الأوراق المالية بالمستوى 2. ليس لدى البنك أوراق مالية حكومية بالمستوى 3 والتي تكون فيها مدخلات التقييم غير ملاحظة.

## أدوات حقوق الملكية

معظم أدوات حقوق الملكية يتم تداولها بنشاط في البورصات العامة بأسعار نشطة متاحة بسهولة على أساس منتظم. يتم تصنيف هذه الأدوات بالمستوى 1. يتم قياس الوحدات المحتفظ بها في الصناديق بناءً على صافي قيمة الأصول المعلنة (NAV)، مع مراعاة الاسترداد و/أو القيود الأخرى. هذه الأدوات هي بشكل عام مصنفة بالمستوى 2.

## عقود الصرف الأجنبي

تشمل عقود الصرف الأجنبي العقود الفورية المفتوحة وعقود الصرف الأجنبي التجلة وخيارات الصرف الأجنبي المباشرة. يتم تقييم هذه الأدوات إما من خلال أسعار صرف العملات الأجنبية التي يمكن ملاحظتها أو نماذج تقييم النقاط التجلة التي يمكن ملاحظتها أو التي يتم احتسابها. باستثناء العقود التي يتوفر فيها سعر يمكن ملاحظته بشكل مباشر والتي يتم تصنيفها بالمستوى 1، تصنف المجموعة عقود صرف العملات الأجنبية كأدوات مالية في المستوى 2 عندما لا يتم استخدام مدخلات غير ملحوظة لتقييمها أو تكون المدخلات غير الملحوظة المستخدمة ليست مهمة للقياس (ككل).

## 6. القطاعات التشغيلية

تم تنظيم المجموعة لأغراض الإدارة في قطاعين تشغيليين رئيسيين:

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع استناداً إلى الربح أو الخسارة التشغيلية..

الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات	تعالج بشكل رئيسي ودائع العملاء الأفراد وحساباتهم الجارية وتقديم قروض للعملاء ووهون سكنية ومسحوبات على المكشوف وبطاقات ائتمانية وتسهيلات تحويل الأموال. تمثل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات خدمة الأفراد أصحاب الثروة من خلال نطاق من المنتجات الاستثمارية والصناديق والتسهيلات الائتمانية والأمانات والاستثمارات البديلة.
الخدمات المصرفية للشركات والخزينة والاستثمارات وخدمات الوساطة للشركة التابعة	تعالج بشكل رئيسي القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء الشركات والمؤسسات وتقديم خدمات أسواق النقد وخدمات متاجرة وخزينة إضافة إلى إدارة تمويل المجموعة. تقدم خدمات الوساطة من خلال الشركة التابعة المملوكة بالكامل "شركة الأهلي للوساطة ذ.م.م"

## (أ) التصنيفات المحاسبية والقيم العادلة

- يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

القيمة العادلة من خلال الإيرادات  
الشاملة الأخرى

## القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية	التكلفة المطفأة	أدوات حقوق الملكية	أدوات الدين	الأدوات المالية المشتقة	أدوات حقوق الملكية	أدوات الدين
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
3,647,454	3,647,454	3,647,454	-	-	-	-	-
7,243,916	7,243,916	7,243,916	-	-	-	-	-
27,513	27,513	-	-	-	27,513	-	-
39,598,554	39,598,554	39,598,554	-	-	-	-	-
1,098,034	1,098,034	-	11,402	681,120	-	405,512	-
10,327,306	10,314,799	10,314,799	-	-	-	-	-
61,942,777	61,930,270	60,804,723	11,402	681,120	27,513	405,512	-
5,637	5,637	-	-	-	5,637	-	-
13,180,847	13,180,847	13,180,847	-	-	-	-	-
35,009,628	35,009,628	35,009,628	-	-	-	-	-
4,170,189	4,170,189	4,170,189	-	-	-	-	-
923,566	923,566	923,566	-	-	-	-	-
53,289,867	53,289,867	53,284,230	-	-	5,637	-	-

31 ديسمبر 2025

## الأصول المالية

نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي  
مستحق من بنوك  
موجودات مشتقة  
قروض وسلف لعملاء  
استثمارات مالية:

مقاسة بالقيمة العادلة  
مقاسة بالتكلفة المطفأة

## إجمالي الأصول المالية

## المطلوبات المالية

مطلوبات مشتقة  
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي  
ودائع عملاء  
سندات دين  
قروض أخرى

## إجمالي المطلوبات

القيمة العادلة من خلال الإيرادات  
الشاملة الأخرى

## القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

القيمة العادلة	إجمالي القيمة الدفترية	التكلفة المطفأة	أدوات حقوق الملكية	أدوات الدين	الأدوات المالية المشتقة	أدوات حقوق الملكية	أدوات الدين
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
2,179,749	2,179,749	2,179,749	-	-	-	-	-
11,730,677	11,730,677	11,730,677	-	-	-	-	-
7,131	7,131	-	-	-	7,131	-	-
35,663,319	35,663,319	35,663,319	-	-	-	-	-
831,812	831,812	-	11,402	530,336	-	290,074	-
8,464,863	8,547,055	8,547,055	-	-	-	-	-
58,877,551	58,959,743	58,120,800	11,402	530,336	7,131	290,074	-
257,843	257,843	-	-	-	257,843	-	-
12,829,154	12,829,154	12,829,154	-	-	-	-	-
32,153,643	32,153,643	32,153,643	-	-	-	-	-
3,661,583	3,661,583	3,661,583	-	-	-	-	-
1,460,814	1,460,814	1,460,814	-	-	-	-	-
50,363,037	50,363,037	50,105,194	-	-	257,843	-	-

31 ديسمبر 2024

## الأصول المالية

نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي  
مستحق من بنوك  
موجودات مشتقة  
قروض وسلف لعملاء  
استثمارات مالية:  
مقاسة بالقيمة العادلة  
مقاسة بالتكلفة المطفأة

## إجمالي الأصول المالية

## المطلوبات المالية

مطلوبات مشتقة  
مستحق إلى بنوك والمصرف المركزي  
ودائع عملاء  
سندات دين  
قروض أخرى

## إجمالي المطلوبات

## 8. النقد والائسدة لدى المصرف المركزي

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
456,576	411,896	نقد
1,548,467	1,567,183	إحتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي*
174,706	1,668,375	أرسدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي
<b>2,179,749</b>	<b>3,647,454</b>	الإجمالي

\* إن الإحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

## 9. المستحق من بنوك

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
14,196	20,509	حسابات جارية
11,537,060	7,189,912	ودائع
<b>11,551,256</b>	<b>7,210,421</b>	
181,852	34,518	فوائد مستحقة
(2,431)	(1,023)	مخصص انخفاض القيمة للمبالغ المستحقة من البنوك
<b>11,730,677</b>	<b>7,243,916</b>	الإجمالي

## 10. قروض وسلف مقدمة للعملاء

(أ) حسب النوع

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
36,114,820	40,317,529	قروض
1,349,191	1,272,687	سحب على المكشوف
65,665	94,954	أوراق مخصصة
202,609	176,796	أوراق قبول
72,024	68,527	قروض أخرى
<b>37,804,309</b>	<b>41,930,493</b>	
475,453	575,796	فوائد مستحقة
(1,761,748)	(1,919,535)	مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء - القروض الجارية (المرحلة 1 والمرحلة 2)
(854,695)	(988,200)	مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء - القروض غير المؤدية (المرحلة 3)
<b>35,663,319</b>	<b>39,598,554</b>	صافي القروض والسلف للعملاء

يبلغ إجمالي القروض والسلف للعملاء غير العاملة 1,221,141 ألف ريال قطري والذي يمثل 2.91% من إجمالي القروض والسلف للعملاء كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 1,099,921 ألف ريال قطري والذي يمثل 2.91% من إجمالي القروض والسلف للعملاء).

\* يشمل مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء - القروض غير المؤدية (المرحلة 3) مبلغ 259,786 ألف ريال قطري فوائد معلقة حتى 31 ديسمبر 2025 (2024: 171,059 ألف ريال قطري).

## إيضاح 1: حسب قطاعات التشغيل

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2,768,186	4,102,090	الحكومة والهيئات المعنية
25,928,400	28,443,998	الشركات
6,491,280	6,476,670	الأفراد
35,187,866	39,022,758	إجمالي القروض مطروحاً منه مخصص انخفاض القيمة
475,453	575,796	فوائد مستحقة
<b>35,663,319</b>	<b>39,598,554</b>	

## (ب) حسب القطاع

في 31 ديسمبر 2025:	قروض	مسحوبات على المكشوف	أوراق مخصصة	أوراق قبول	قروض أخرى	الإجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
4,102,090	4,092,866	9,224	-	-	-	حكومية وهيئات معنية
960,478	916,676	41,458	-	2,247	97	صناعة
11,657,660	11,069,063	416,148	15,216	153,562	3,671	تجارة
9,728,582	9,448,128	251,998	26,392	1,346	718	خدمات
5,189,774	4,592,036	524,223	53,346	19,641	528	مقاولات
7,542,589	7,531,981	10,603	-	-	5	عقارات
2,749,320	2,666,779	19,033	-	-	63,508	شخصية
<b>41,930,493</b>	<b>40,317,529</b>	<b>1,272,687</b>	<b>94,954</b>	<b>176,796</b>	<b>68,527</b>	

فوائد مستحقة

مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء

575,796

(2,907,735)

39,598,554

في 31 ديسمبر 2024	قروض	مستحقات على المكشوف	أوراق مخصصة	أوراق قبول	قروض أخرى	Total
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
حكومية وهيئات معنية	2,767,403	863	-	-	-	2,768,266
صناعة	799,448	55,402	-	2,964	63	857,877
تجارة	8,555,403	447,411	4,710	174,829	5,782	9,188,135
خدمات	9,968,801	339,644	15,552	3,941	825	10,328,763
مقاولات	4,492,657	478,333	45,403	20,875	548	5,037,816
عقارات	6,945,231	12,359	-	-	24	6,957,614
شخصية	2,585,877	15,179	-	-	64,782	2,665,838
	<b>36,114,820</b>	<b>1,349,191</b>	<b>65,665</b>	<b>202,609</b>	<b>72,024</b>	<b>37,804,309</b>
فوائد مستحقة						475,453
مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء						(2,616,443)
						<b>35,663,319</b>

## (ج) حركة مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات المقدمة للعملاء

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2,134,857	2,616,443	الرصيد كما في 1 يناير
977,368	543,604	مخصصات مكونة خلال السنة
(495,552)	(251,426)	استردادات خلال السنة
481,816	292,178	
(230)	(886)	المشطوب خلال السنة
2,616,443	2,907,735	<b>الرصيد في 31 ديسمبر</b>

## حسب قطاع الأعمال الداخلي

2025						2025		
الإجمالي			الأفراد			الشركات		
المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
854,695	1,533,485	228,263	200,258	201,864	17,953	654,437	1,331,621	210,310
219,815	306,820	16,969	110,537	16,264	4,868	109,278	290,556	12,101
(85,424)	(121,477)	(44,525)	(17,268)	(78,372)	(2,409)	(68,156)	(43,105)	(42,116)
(886)	-	-	(886)	-	-	-	-	-

الرصيد كما في 1 يناير 2025  
مخصصات مكونة خلال السنة  
مبالغ مستردة خلال السنة  
مبالغ مشطوبة خلال السنة

2024						2024		
الإجمالي			الأفراد			الشركات		
المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
988,200	1,718,828	200,707	292,641	139,756	20,412	695,559	1,579,072	180,295

الرصيد في 31 ديسمبر 2025

2024						2024		
الإجمالي			الأفراد			الشركات		
المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
787,030	1,033,644	314,183	158,292	99,481	26,699	628,738	934,163	287,484
260,326	711,624	5,418	61,019	110,558	1,786	199,307	601,066	3,632
(192,431)	(211,783)	(91,338)	(18,823)	(8,175)	(10,532)	(173,608)	(203,608)	(80,806)
(230)	-	-	(230)	-	-	-	-	-

الرصيد كما في 1 يناير 2024  
مخصصات مكونة خلال السنة  
مبالغ مستردة خلال السنة  
مبالغ مشطوبة خلال السنة

2024						2024		
الإجمالي			الأفراد			الشركات		
المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
854,695	1,533,485	228,263	200,258	201,864	17,953	654,437	1,331,621	210,310

الرصيد في 31 ديسمبر 2024

تتضمن الحركة تأثير الفائدة المعقدة على القروض والسلف للعملاء وفقًا لقواعد مصرف قطر المركزي.

## 11. استثمارات مالية

إن تحليل الاستثمارات المالية تم تفصيله على النحو التالي:

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
290,074	405,512	استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
541,738	692,522	استثمارات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
8,547,055	10,314,799	استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
9,378,867	11,412,833	
88,755	124,387	فوائد مستحقة القبض
(22,686)	(4,336)	مخصص انخفاض قيمة الأوراق المالية المحدنة المقاسة بالتكلفة المطفأة (AC) والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى (FVTOCI)
<b>9,444,936</b>	<b>11,532,884</b>	

## أ) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2024		2025		
غير مدرجة	مدرجة	غير مدرجة	مدرجة	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
42,404	247,670	130,790	274,722	صناديق استثمارية وحقوق الملكية

خلال السنة، سجلت المجموعة دخل من توزيعات أرباح بقيمة 15,850 ألف ريال قطري (2024: 10,260 ألف ريال قطري) على هذه الاستثمارات المالية.

## ب) القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

2024		2025		
غير مدرجة	مدرجة	غير مدرجة	مدرجة	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
-	530,336	-	681,120	Other debt securities
11,402	-	11,402	-	Equities
11,402	530,336	11,402	681,120	

## ب) القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

2024		2025		
غير مدرجة	مدرجة	غير مدرجة	مدرجة	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
-	6,647,738	-	7,146,429	أوراق دين أخرى
-	1,899,317	-	3,168,370	أسهم حقوق ملكية
-	8,547,055	-	10,314,799	

## 12. عقارات ومعدات

الإجمالي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	موجودات حق الاستخدام	سيارات	أثاث ومعدات	تحسينات على مباني مستأجرة	أراضي ومباني	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
799,801	88,889	20,144	78	245,808	129,061	315,821	<b>التكلفة:</b>
143,583	136,457	-	-	6,088	1,038	-	كما في 1 يناير 2025
943,384	225,346	20,144	78	251,896	130,099	315,821	استحوادات
							في 31 ديسمبر 2025
429,022	-	8,211	78	220,771	107,171	92,791	<b>الاستهلاك المتراكم</b>
29,886	-	3,816	-	12,592	7,074	6,404	كما في 1 يناير 2025
458,908	-	12,027	78	233,363	114,245	99,195	استهلاك السنة كما في 1 يناير 2025
							في 31 ديسمبر 2025 استهلاك السن
484,476	225,346	8,117	-	18,533	15,854	216,626	<b>صافي القيمة الدفترية:</b>
							في 31 ديسمبر 2025

الإجمالي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	موجودات حق الاستخدام	سيارات	أثاث ومعدات	تحسينات على مباني مستأجرة	أراضي ومباني	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
635,775	51,593	20,606	78	228,560	117,847	217,091	<b>التكلفة:</b>
76,821	37,296	11,014	-	17,248	11,214	49	كما في 1 يناير 2024
98,681	-	-	-	-	-	98,681	استحوادات
(11,476)	-	(11,476)	-	-	-	-	استيعادات
799,801	88,889	20,144	78	245,808	129,061	315,821	شطب
							في 31 ديسمبر 2024
412,778	-	15,081	78	209,737	101,495	86,387	<b>الاستهلاك المتراكم</b>
(10,116)	-	(10,116)	-	-	-	-	كما في 1 يناير 2024
26,360	-	3,246	-	11,034	5,676	6,404	استبعاد
429,022	-	8,211	78	220,771	107,171	92,791	استهلاك السنة
							في 31 ديسمبر 2024
370,779	88,889	11,933	-	25,037	21,890	223,030	<b>القيمة الدفترية:</b>
							في 31 ديسمبر 2024

## 13. موجودات أخرى

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
3,940	3,684	أرباح مستحقة القبض (إسلامية)
47,768	65,536	مصاريف مدفوعة مقدماً
7,131	27,513	مشتقات مالية ذات قيمة عادلة موجبة (إيضاح 31)
104,669	48,114	مقترضين متنوعين
1,116	1,167	سلف وودائع
36,938	41,857	أخرى
201,562	187,871	

## 14. مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
11,234,372	12,663,976	حسابات جارية
1,588,244	513,453	ودائع
12,822,616	13,177,429	فوائد مستحقة الدفع
6,538	3,418	
12,829,154	13,180,847	

15. ودائع عملاء  
(أ) حسب النوع

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
3,212,442	3,352,850	حسابات جارية وتحت الطلب
1,096,640	1,227,237	حسابات توفير
27,170,346	29,961,118	ودائع لأجل
31,479,428	34,541,205	
674,215	468,423	فوائد مستحقة الدفع
32,153,643	35,009,628	

## (ب) حسب القطاع

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
11,594,432	12,379,415	حكومة
401,987	1,836,376	هيئات حكومية وشبه حكومية
7,632,730	8,091,440	شركات
11,850,279	12,233,974	أفراد
31,479,428	34,541,205	
674,215	468,423	فوائد مستحقة الدفع
32,153,643	35,009,628	

## 16. (أ) سندات دين

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
1,818,804	-	سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 1.875% مستحقة الدفع في سبتمبر 2025
1,814,474	1,818,159	سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 2% مستحقة الدفع في يوليو 2026
-	1,807,717	سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 4.95% مستحقة الدفع في مارس 2030
-	500,000	سندات أوروبية متوسطة الأجل بنسبة 4.45% مستحقة الدفع في نوفمبر 2028
3,633,278	4,125,876	
28,305	44,313	فوائد مستحقة الدفع
3,661,583	4,170,189	

## (ب) قروض أخرى

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
1,460,814	923,566	تسهيلات قرض لأجل

يوضح الجدول أدناه القروض الأخرى للبنك كما في 31 ديسمبر 2025 و 2024:

2024	2025	العملة	سعر الفائدة السنوي الاسمي	تاريخ	المبلغ
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري				ألف ريال قطري
1,456,000	-	دولار أمريكي	سعر سبوفير لثلاثة أشهر + 110 نقطة أساس	April 2026	
-	920,920	دولار أمريكي	سعر سبوفير لثلاثة أشهر + 100 نقطة أساس	July 2028	
4,814	2,646		فوائد مستحقة		
1,460,814	923,566				

## 17. مطلوبات أخرى

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
202,609	176,796	مستحقات متعلقة بأوراق القبول
156,501	165,836	مصرفات مستحقة الدفع
126,558	88,965	هوامش نقدية
70,745	67,050	إيرادات غير محققة (عمولة مستلمة مقدماً)
48,720	48,496	مخصصات أخرى (إيضاح (أ) أدناه)
22,291	23,311	صندوق الأنشطة الإجتماعية والرياضية
16,208	18,511	مخصص انخفاض قيمة التزامات القروض والضمانات المالية
12,691	8,844	بعقود الإيجار (2)
257,843	5,637	مشتقات مالية ذات قيمة عادلة سالبة (إيضاح (31)
7,369	2,196	فواتير مستحقة الدفع
1,374	2,048	صندوق تقاعد الموظفين
6,999	1,233	توزيعات أرباح دائنة
102,660	110,740	أخرى
<b>1,032,568</b>	<b>719,663</b>	

## (أ) مخصصات أخرى

2025			
الإجمالي	مطالبات قانونية	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
48,720	27	48,693	الرصيد كما في 1 يناير
3,288	-	3,288	المخصص خلال السنة
52,008	27	51,981	
(3,512)	-	(3,512)	المخصص المستخدم خلال السنة
<b>48,496</b>	<b>27</b>	<b>48,469</b>	

## الرصيد في 31 ديسمبر

2024			
الإجمالي	مطالبات قانونية	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
46,533	27	46,506	الرصيد كما في 1 يناير
4,994	-	4,994	المخصص خلال السنة
51,527	27	51,500	
(2,807)	-	(2,807)	المخصص المستخدم خلال السنة
<b>48,720</b>	<b>27</b>	<b>48,693</b>	

## الرصيد في 31 ديسمبر

## (ب) التزامات الإيجار

الجدول أدناه يوضح استحقاق التزامات الإيجار

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
3,847	3,900	حتى سنة واحدة
8,844	4,944	أكثر من سنة واحدة
<b>12,691</b>	<b>8,844</b>	<b>المجموع</b>

## 18. رأس المال والإحتياطيات

## (أ) رأس المال

أسهم عادية		
2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2,551,146	2,551,146	مصدرة كما في 1 يناير
-	-	أسهم جديدة مصدرة
<b>2,551,146</b>	<b>2,551,146</b>	<b>مصدرة في 31 ديسمبر</b>

في 31 ديسمبر 2025، كان رأس المال المصرح به يتكون من 2,551,146 ألف سهم عادي (2024: 2,551,146 ألف سهم عادي). هذه الأدوات لها قيمة إسمية بواقع 1 ريال قطري للسهم، إن كافة الأسهم المصدرة مدفوعة بالكامل.

يملك جهاز قطر للاستثمار حصة قدرها 30% من الأسهم العادية للبنك، بينما تعود الحصة المتبقية وقدرها (70%) لمتداولين أفراد ومؤسسات.

## 18. رأس المال والإحتياطيات (تتمة)

## (ب) الإحتياطي القانوني

وفقاً لقانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وتعديله، يشترط تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يصبح الإحتياطي القانوني مساوياً 100% من رأس المال المدفوع. إن هذا الإحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون الشركات التجارية القطري وتخضع لموافقة مصرف قطر المركزي. في 31 ديسمبر 2025، قامت المجموعة بتحويل مبلغ 93,244 ألف ريال قطري يمثل 10% من صافي الأرباح إلى حساب الإحتياطي القانوني (2024: 89,162 ألف ريال قطري).

## (ج) إحتياطي المخاطر

وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي فإنه من المطلوب الإحتفاظ بنسبة 2.5% من صافي القروض والسلف للعملاء باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة مقابل ضمانات نقدية. بلغ إجمالي المبلغ المحول إلى إحتياطي المخاطر 85,143 ألف ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 4,363).

المبالغ المذكورة أعلاه تشمل إيرادات الفوائد، المحسوب باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، والمتعلق بالعناصر التالية:

2024	2025	
ألف ريال قطري	<b>ألف ريال قطري</b>	
3,509,554	<b>3,042,949</b>	الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة
27,243	<b>29,933</b>	الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة
<b>3,536,797</b>	<b>3,072,882</b>	

## 21. مصروفات فوائد

2024	2025	
ألف ريال قطري	<b>ألف ريال قطري</b>	
89,890	<b>33,997</b>	مبالغ مستحقة للبنوك
1,590,341	<b>1,499,679</b>	ودائع العملاء
212,484	<b>213,605</b>	أخرى
<b>1,892,715</b>	<b>1,747,281</b>	

الأرصدة المذكورة أعلاه تتضمن مصاريف فائدة محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة على المطلوبات المقاسة بالتكلفة المطفأة.

## 22. إيرادات رسوم وعمولات

2024	2025	
ألف ريال قطري	<b>ألف ريال قطري</b>	
77,794	<b>75,220</b>	رسوم متعلقة بالائتمان
2,192	<b>1,538</b>	رسوم وساطة
15,405	<b>16,692</b>	خدمات مصرفية
39,642	<b>40,634</b>	عمولة عن تسهيلات غير ممولة
5,455	<b>63,352</b>	أخرى
<b>140,488</b>	<b>197,436</b>	

## 23. ربح من عمليات نقد أجنبي - بالصادف

2024	2025	
ألف ريال قطري	<b>ألف ريال قطري</b>	
47,222	<b>42,041</b>	معاملات في النقد الأجنبي
914	<b>(3,283)</b>	إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات، متضمنة المشتقات
<b>48,136</b>	<b>38,758</b>	

## (د) إحتياطي القيمة العادلة

يتكون هذا الإحتياطي من تغيرات القيمة العادلة المعترف بها عن الموجودات المالية المقاسة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

2024	2025	
QR' 000	<b>QR' 000</b>	
(37,294)	<b>(16,680)</b>	كما في 1 يناير
<b>20,614</b>	10,340	صافي التغير في القيمة العادلة لودوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ،
<b>(16,680)</b>	<b>(6,340)</b>	<b>في 31 ديسمبر</b>

## (هـ) توزيعات الأرباح المقترحة

تم اقتراح توزيع أرباح نقدية بواقع 0.25 ريال قطري للسهم بإجمالي مبلغ 637,787 ألف ريال قطري من قبل مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 0.25 ريال قطري للسهم بإجمالي مبلغ 637,787 ألف ريال قطري وُدفعت خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025).

تخضع توزيعات الأرباح النقدية المقترحة أعلاه لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

## 19. الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي

2024	2025	
ألف ريال قطري	<b>ألف ريال قطري</b>	
1,092,000	<b>1,092,000</b>	المصدرة في 17 فبراير 2021

أصدرت المجموعة سندات الشريحة الأولى لرأس المال التنظيمي بمبلغ إجمالي قدره 1.092 مليار ريال قطري. هذه السندات دائمة وثانوية وغير مضمونة وقد تم تسعيرها بسعر ثابت للسنوات الخمس الأولى على أن يعاد تسعيرها لاحقاً. لا تحمل السندات أجل استحقاق محدد وقد تم تصنيفها كشريحة أولى من رأس المال الإضافي. توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية.

## 20. إيرادات فوائد

2024	2025	
ألف ريال قطري	<b>ألف ريال قطري</b>	
6,260	<b>14,548</b>	أرصدة لدى مصرف قطر المركزي
625,756	<b>336,471</b>	مستحق من بنوك
291,274	<b>342,424</b>	سندات دين
2,613,507	<b>2,379,439</b>	قروض وسلف للعملاء
<b>3,536,797</b>	<b>3,072,882</b>	

## 24. صافي ربح من استثمارات مالية

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
(427)	(1,292)	صافي الخسارة على الاستثمارات بما في ذلك خسارة القيمة العادلة على الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (FVTPL)
10,260	15,850	إيرادات توزيعات أرباح
9,833	14,558	

## 25. إيرادات تشغيلية أخرى

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2,760	1,682	إيرادات إيجارات
96	26	أخرى
2,856	1,708	

## 26. تكاليف الموظفين

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
80,562	89,879	رواتب أساسية
3,612	3,643	تكاليف صندوق تقاعد الموظفين
9,786	11,036	تكاليف نهاية الخدمة
1,373	1,833	تدريب
94,476	100,364	أخرى
189,809	206,755	

## 27. مصروفات أخرى

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
37,224	41,051	تكاليف أجهزة كمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات
18,565	17,827	إتصالات وتأمين
17,380	17,380	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
17,677	17,117	أتعاب مهنية
13,185	13,721	إيجار وصيانة
11,505	9,466	تكاليف التسويق
2,314	2,390	طباعة وقرطاسية
52,703	59,788	أخرى
170,553	178,740	

## 28. العائد الأساسي والمخفف للسهم

يحتسب العائد الأساسي والمخفف لسهم البنك بقسمة صافي ربح السنة العائد لأصحاب حقوق ملكية البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة:

2024	2025	
891,624	932,440	ربح السنة العائد لأصحاب حقوق ملكية البنك - (ألف ريال قطري)
(43,680)	(43,680)	يخصم: توزيعات أرباح مدفوعة لأدوات رأس المال من الفئة الأولى (ألف ريال قطري)
847,944	888,760	
2,551,146,170	2,551,146,170	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية
0.332	0.348	العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري)

لا يوجد أية أسهم مخففة في أي فترة خلال السنة، حيث أن العائد المخفف للسهم يساوي العائد الأساسي للسهم.

تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم كما يلي:

2024	2025	
2,551,146,170	2,551,146,170	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المؤهلة كما في 1 يناير
-	-	أسهم المنحة المصدرة
2,551,146,170	2,551,146,170	المتوسط المرجح لعدد الأسهم في 31 ديسمبر

## 29. إلتزامات محتملة والتزامات أخرى

## (أ) إلتزامات محتملة

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
11,330,210	11,722,575	تسهيلات غير مستغلة - قابلة وغير قابلة للإلغاء
5,939,319	6,326,775	ضمانات
325,360	477,973	إعتمادات مستندية
17,594,889	18,527,323	

## (ب) الترتامات أخرى

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
6,771,731	12,180,907	عقود الصرف الأجنبي التجلة

## تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة

هني إلتزامات تعاقدية لمنح قروض وتسهيلات متجددة. نظراً لإمكانية انتهاء الفترة المتاحة لاستخدام هذه الإلتزامات قبل سحبها من قبل العملاء فإن المبالغ الاجمالية للعقود لا تمثل بالضرورة إلتزامات لتدفقات مستقبلية.

## خطابات ضمان وإعتمادات مستندية

تلتزم خطابات الضمان والإعتمادات المستندية المجموعة بتسديد دفعات محددة نيابة عن العملاء عند إخفاقهم في الوفاء بالتزاماتهم تجاه الغير وفقاً لشروط العقد. تحمل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية الجاهزة نفس مخاطر الائتمان الخاصة بمنح القروض. ضمانات الائتمان يمكن أن تكون في شكل إعتمادات مستندية غير قابلة للإلغاء و ضمانات للدفعات المقدمة ومطلوبات تطهير من سندات معاد خصمها.

## 30. النقد وما في حكمه

2024	2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
631,282	2,080,271	نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي
1,902,289	3,753,694	ودائع في أسواق المال بأجل استحقاق أصلي أقل من 3 أشهر
2,533,571	5,833,965	

\* لا يتضمن النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي الاحتياطي النقدي الإلزامي.

## 31. المشتقات

القيمة الاسمية / المتوقعة عند الاستحقاق						
أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهراً	خلال 3 شهور	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
-	-	5,971,012	6,209,895	12,180,907	5,637	27,513
-	-	5,971,012	6,209,895	12,180,907	5,637	27,513

في 31 ديسمبر 2025:

المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة / تحوط القيمة العادلة:  
عقود الصرف الأجنبي التجلة

الإجمالي

القيمة الاسمية / المتوقعة عند الاستحقاق						
أكثر من 5 سنوات	1 - 5 سنوات	3 - 12 شهراً	خلال 3 شهور	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
-	-	3,360,283	3,411,448	6,771,731	257,843	7,131
-	-	3,360,283	3,411,448	6,771,731	257,843	7,131

في 31 ديسمبر 2024:

المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة / تحوط القيمة العادلة:  
عقود الصرف الأجنبي التجلة

الإجمالي

مالية أو مطلوبات مالية مع طرف آخر بموجب شروط قد تكون إيجابية أو حق تعاقدي لتبادل موجودات مالية أو مطلوبات مالية مع طرف آخر بموجب شروط قد تكون سلبية. إلا أنه، في الإجمالي لا ينتج عنها تحويل للأدوات المالية الأساسية عند بدء التعاقد، كما أنه ليس من الضروري أن يتم هذا التحويل في نهاية التعاقد. بعض الأدوات تحمل حقوق وواجبات لإجراء التحويل. نظراً لأن شروط التحويل يتم تحديدها عند التعاقد للأداة المالية، حيث تتغير الأسعار في أسواق المال، فإن هذه الشروط قد تصبح إيجابية أو سلبية.

في إطار النشاط الإعتيادي، تدخل المجموعة في عدة عمليات تتضمن أدوات مالية مشتقة. تمثل الأداة المالية المشتقة عقداً بين طرفين حيث يعتمد السداد على التغير في أسعار واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو الأسعار أو المؤشرات.

تتضمن أدوات المشتقات المالية عقود الخيارات والعقود التجلة والمستقبلية وتبادل أسعار الفائدة والعملات والتي تنشئ حقوقاً وإلتزامات مما يؤدي إلى تحويل أحد أو عدة مخاطر مالية موجودة في الأداة المالية الأساسية بين أطراف الأداة المالية. في تاريخ التعاقد، تمنح أداة المشتقات المالية أحد الأطراف حق تعاقدي لتبادل موجودات

## المشتقات

عقود صرف العملات التجلة هي عقود إتفاقيات تعاقدية لبيع أو شراء عملة معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. يتم تصميم عقود صرف العملات التجلة وتعقد صفقاتها مباشرة خارج الأسواق النظامية.

إن عقود التبادل هي إتفاقيات بين طرفين لتبادل فوائد أو فروق عملات أجنبية بناءً على مبلغ إفتراضي معين. بالنسبة لعقود تبادل أسعار الفائدة يتبادل المتعاقدان عموماً مبالغ أسعار فائدة ثابتة ومتغيرة بناءً على قيمة إفتراضية بعملة واحدة.

## المشتقات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة

إن معظم مشتقات المجموعة المحتفظ بها لأنشطة المتاجرة تتعلق بصفقات مع العملاء، وكذلك بغرض تحسين المراكز والموازنة. يتضمن تحسين المراكز إدارة مراكز أرصدة المجموعة على أمل تحقيق ربح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات، وتتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات بهدف تحقيق أرباح منها.

## المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط

تطبق المجموعة نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر.

كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، تستخدم المجموعة المشتقات لأغراض التحوط بهدف تقليل تعرضها لمخاطر تغيرات أسعار العملات وأسعار الفائدة. يتم هذا بالتحوط ضد المخاطر لأدوات مالية معينة وصفقات متوقعة مستقبلية، وكذلك باستخدام تحوطات استراتيجية لمخاطر بنود بيان المركز المالي الموحد بصفة شاملة.

تستخدم المجموعة عقود صرف العملات التجلة للتحوط ضد مخاطر عملات محددة بشكل خاص. يتم التحوط لمخاطر أسعار الفائدة أيضاً عن طريق مراقبة مدد استحقاق الموجودات والمطلوبات والدخول في عقود تبادل أسعار الفائدة لحماية صافي مراكز أسعار الفائدة. وحيث أن التحوط لصافي مراكز الأرصدة غير مؤهل للمحاسبة الخاصة بالتحوط، يتم احتساب المشتقات بنفس الطريقة المستخدمة للأدوات التجارية.

## 32. أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بتقديم خدمة وساطة الاستثمار وخدمة الأمانة. وبالتالي تم استبعاد هذه الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة من البيانات المالية الموحدة والتي بلغت 116,618 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 81,992 ألف ريال قطري).

## 33. صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية

خلال السنة قامت المجموعة بتكوين مخصص بمبلغ 23,311 ألف ريال قطري (2024: مبلغ 22,291 ألف ريال قطري) تمثل نسبة 2.5% من أرباح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وفقاً للقانون رقم 13 لسنة 2008 والتوضيحات الإضافية الصادرة للقانون في سنة 2010 و 2023.

## 34. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة منشآت تمارس عليها المجموعة نفوذاً هاماً ومساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في المجموعة.

تدخل المجموعة في معاملات مع المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في المجموعة أو الكيانات المسيطر عليها أو مسيطر عليها بشكل مشترك أو تخضع لنفوذ تلك الأطراف. يتم منح كافة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للأطراف ذات العلاقة بأسعار السوق وهي كلها منتظمة ولا يوجد مقابلها أية مخصصات لخسائر ائتمانية محتملة.

كانت أرصدة الأطراف ذات العلاقة المضمنة في البيانات المالية الموحدة على النحو التالي:

2024		2025	
المساهمين	أعضاء مجلس الإدارة	المساهمين	أعضاء مجلس الإدارة
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
<b>الموجودات:</b>			
-	40,912	-	21,359
قروض وسلف للعملاء			
<b>المطلوبات:</b>			
1,110,924	5,092,173	711,582	7,096,641
ودائع للعملاء			
<b>بنود غير ممولة:</b>			
-	16,502	-	7,322
خطابات ضمان وإعتمادات مستندية والتزامات وتسهيلات ائتمانية غير مباشرة			
<b>بنود بيان الدخل:</b>			
-	1,718	-	2,430
إيرادات فوائد ورسوم وعمولات			
71,856	276,331	49,227	288,891
مصرفات فوائد ورسوم وعمولات			
-	17,380	-	17,380
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة			

## (أ) المعاملات مع كبار موظفي الإدارة

فيما يلي تعاملات كبار مسؤولي الإدارة العليا (بخلاف أعضاء مجلس الإدارة) وأقربائهم المباشرين مع المجموعة خلال السنة:

2024		2025	
ألف ريال قطري		ألف ريال قطري	
6,389	5,085		
قروض أخرى			

تتكون مكافآت كبار موظفي الإدارة للسنة المنتهية مما يلي:

2024		2025	
ألف ريال قطري		ألف ريال قطري	
29,122	32,788		
4,305	5,237		
33,427	38,025		
رواتب ومنافع موظفين قصيرة الأجل			
منافع نهاية الخدمة			

## البيانات المالية للشركة الأم

## أ) بيان المركز المالي - لشركة الأم

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
2,179,748	3,647,453	<b>الموجودات</b>
11,730,677	7,243,916	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
35,663,319	39,598,554	مستحق من بنوك
9,444,936	11,532,884	قروض وسلف للعملاء
50,000	51,000	استثمارات مالية
370,382	484,308	استثمار في شركات تابعة
201,273	187,645	عقارات ومعدات
59,640,335	62,745,760	موجودات أخرى
		<b>إجمالي الموجودات</b>
		<b>المطلوبات</b>
12,829,154	13,180,847	مبالغ مستحقة للبنوك والمصرف المركزي
32,193,737	35,046,205	ودائع العملاء
3,661,583	4,170,189	قروض من شركات تابعة
1,460,814	923,566	قروض أخرى
1,029,787	720,529	مطلوبات أخرى
51,175,075	54,041,336	<b>إجمالي المطلوبات</b>
		<b>حقوق الملكية</b>
2,551,146	2,551,146	رأس المال
2,112,299	2,205,659	الاحتياطي القانوني
757,471	842,614	احتياطي المخاطر
(16,680)	(6,340)	احتياطي القيمة العادلة
1,969,024	2,019,345	الأرباح المدورة
7,373,260	7,612,424	<b>إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك</b>
1,092,000	1,092,000	الأدوات المؤهلة لرأس المال الإضافي
8,465,260	8,704,424	<b>إجمالي حقوق الملكية</b>
59,640,335	62,745,760	<b>إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية</b>

## 35. ضريبة الدخل

في 27 مارس 2025، نشرت دولة قطر في الجريدة الرسمية القانون رقم 22 لسنة 2024، الذي يعدل أحكاماً محددة من قانون ضريبة الدخل الصادر بالقانون رقم 24 لسنة 2018، من خلال إدخال ضريبة الحد الأدنى المحلية الإضافية ("DMTT") وقاعدة شمول الدخل ("IIR") بمعدل ضريبة فعلي أدنى بنسبة 15% للمجموعات، وذلك وفقاً لإطار العمل الخاص بمحاربة التآكل العالمي وتحويل الأرباح (BEPS) في الركيزة الثانية (GloBE).

يهدف إطار عمل GloBE إلى ضمان دفع مجموعات الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة (MNE) لمستوى أدنى من الضريبة على الدخل المتولد في كل ولاية قضائية تعمل فيها. وهناك شرطان رئيسيان لتصنيف مجموعة الشركات متعددة الجنسيات ضمن نطاق GloBE، وهما: حد الإيرادات وتعريف مجموعة الشركات متعددة الجنسيات.

حتى تاريخ التقرير، وعلى الرغم من تحقيق حد الإيرادات، فإن المجموعة ليست مجموعة شركات متعددة الجنسيات حيث إن الشركة الأم وشركاتها التابعة هي منشآت دائمة تحمل بطاقة ضريبة محلية في قطر. وبالتالي، فإن أحكام ضريبة الحد الأدنى العالمية في الركيزة الثانية غير قابلة للتطبيق على المجموعة حتى تاريخ التقرير.

## 36. الأرقام المقارنة

خلال العام، قامت المجموعة بإجراء تعديلات إعادة تصنيف في البيانات المالية الموحدة لعام 2024، حيث أعادت تصنيف مبلغ قدره 37,296 ألف ريال قطري من الأصول الأخرى إلى الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ ضمن الممتلكات والمعدات، وذلك لضمان الاتساق مع عرض السنة الحالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1، "عرض البيانات المالية".

نتيجة لذلك، تم إعادة تصنيف مبلغ 37,296 ألف ريال قطري من صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية إلى صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية في السنة المقارنة، في قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

لم يكن لإعادة التصنيف أي تأثير على الربح أو الخسارة التي أبلغت عنها المجموعة سابقاً، أو الدخل الشامل الأخرى، أو حقوق الملكية للسنة المقارنة.



## (ب) بيان الدخل - الشركة الأم

2024	2025	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
<b>3,536,797</b>	3,072,882	إيرادات فوائد
(1,894,458)	<b>(1,748,893)</b>	مصروفات فوائد
<b>1,642,339</b>	1,323,989	<b>صافي إيرادات الفوائد</b>
<b>131,641</b>	189,875	<b>صافي إيرادات الرسوم والعمولات</b>
<b>49,483</b>	38,758	ربح صرف عملات أجنبية - بالصافي
<b>9,833</b>	14,558	صافي ربح من استثمارات مالية
<b>2,858</b>	1,708	إيرادات تشغيلية أخرى
<b>1,836,154</b>	1,568,888	<b>صافي الإيرادات التشغيلية</b>
(185,678)	<b>(191,303)</b>	تكاليف موظفين
(26,085)	<b>(29,621)</b>	استهلاك
(552,697)	<b>(224,188)</b>	خسارة انخفاض قيمة موجودات مالية
(176,746)	<b>(190,178)</b>	مصروفات أخرى
<b>894,948</b>	933,598	<b>الربح للسنة</b>

